

دكتور هارطه

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
ورئيس قسم التاريخ
كلية الآداب - جامعة عين شمس

بريطانيا والجيش المصري

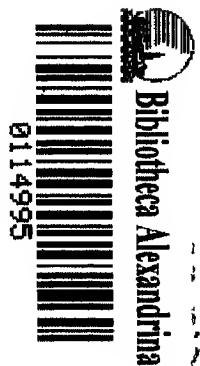
في ضوء الوثائق البريطانية

الجزء الأول

الطبعة الثانية

١٩٨٤

توزيع مكتبه سعيد رأفت
جامعة عين شمس



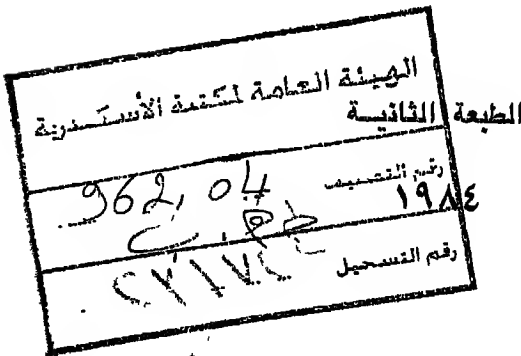
دكتور جاد طه

استاذ التاريخ الحديث والمعاصر
ورئيس قسم التاريخ
كلية الآداب - جامعة عين شمس

بريطانيا والجيش المصري

فى ضوء الوثائق البريطانية

الجزء الأول



توزيع مكتبة سعيد رافت

جامعة عين شمس

إهداء

- الى كل من ساهم في بناء قواتنا المسلحة •
- الى أرواح شهدائنا على الأرض المصرية والساحة العربية •
- الى زملاء ورفاق السلاح الذين أصيبوا معي في العمليات الحربية وبسببها •
- الى كل من ينشد سلاما لوطنه وعشيرته •

تقديم

ان الكتابة عن الجيش المصرى تعد أمرا بالغ الصعوبة لاعتبارات مختلفة ، منها ندرة المراجع ، واختلاف المصطلحات العسكرية (الرتب - أسماء الوحدات - الأسلحة - التكتيك ٠٠٠ الخ) بين ما هو سائد حاليا وما كان سائدا فى فترات سابقة ، وكذلك عدم استمرارية التقارير والمراسلات . الا أنه بحصولى على مجموعة كاملة من المراسلات البريطانية الخاصة بمصر :

Foreign Office — Public Record Office 407 (200 — 201 — 202 — 203 — 204.

أمكننى أن ألتقط منها المراسلات الخاصة بالجيش المصرى فى هذه الفترة الهامة من تاريخه (١٩٢٤ - ١٩٢٧) ولما توفرت لى هذه المادة العلمية ، أمكننى التصدى لكتابة هذه الدراسة فى تاريخ الجيش المصرى معتمدا اعتمادا كاملا على هذه المجموعة من المراسلات البريطانية .

والتاريخ الأول (١٩٢٤) يمثل قصة اخلاء الجيش المصرى للسودان ، وتمركزه كله فى مصر ، والتاريخ الثانى يمثل قمة المشكلة بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية بحدوث ما سمي بإزمة الجيش المصرى ٠٠٠ وبين التاريخين تدور قصة هذا الكتاب ، وفى الفصل الأول نتحدث عن مقتل

السردار لى ستاك السردار الانجليزى للجيش المصرى ، وانتهاز انجلترا هذه الفرصة وطلبها اجلاء الجيش المصرى للسودان ، ونوضح كذلك ردود الفعل لدى الوحدات المصرية فى السودان تجاه الأمر الانجليزى بالاخلاء ، وانهاء الأمر بنجاح الانجليز فى هذه المرحلة فى تنفيذ مخططاتهم فى « وادى النيل » كله .

ويتصدى الفصل الثانى من هذه الدراسة للكلام عن موقف الجيش المصرى بعد انسحابه من السودان وتمركزه كله فى مصر ٠٠٠ فهذا التجمع للجيش المصرى وازدياد عدد أفرادهِ نتيجة لذلك اثار لدى السياسة الانجليز تساؤلات عدة بالنسبة لزيادة حجمه بالنسبة لحجم جيش الاحتلال البريطانى فى مصر ، هذا فى الوقت الذى سعى فيه الزعيم سعد زغلول - طبقا لما جاء فى المراسلات البريطانية - لنشر المبادئ الوطنية فى صفوف الجيش المصرى وتعبئته ضد الاحتلال . ولاننى أيضا أنه فى غضون ذلك الوقت ، بدأت محاولات مصرية مستميتة لزيادة الجيش المصرى من ناحية الأعداد ، وتطوير هذا الجيش وناحية التسليح ، وكذلك العمل على « تمصير » قيادته . وكان هدف هذه المحاولات المصرية - طبقا لما جاء فى المراسلات البريطانية - هو أن يصبح الجيش المصرى قويا بدرجة كافية حتى يمكنه انهاء الاحتلال البريطانى نفسه ، أو على الأقل ليكون وسيلة ضغط فى أية مفاوضات قادمة بين الدولتين .

والواقع أن مجلس الوزراء المصرى ومجلس النواب والصحافة ، واكاد أقول أن الأمة المصرية كلها قد قر قرارها فى هذه الفترة على اقامة جيش مصرى قوى وقادر على بناء صرح الاستقلال الفعلى بعد صدور تصريح الاستقلال الشكلى فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

وفى مواجهة هذا التيار الوطنى المصرى الجارف ، شرعت بريطانيا من جانبها لاجهاض هذه الحملة الوطنية لاقامة الجيش المصرى القوى باساليب سياسية مراوغة .

وقد خصصنا الفصل الثالث من هذه الدراسة للكلام عن طبيعة جيش الاحتلال وخصوصا بعد صدور تصريح الاستقلال ، كما عقدنا مقارنة بين الجيش المصرى وبين جيش الاحتلال من ناحية العدد والعتاد .

أما الفصل الرابع فيتحدث عن المحاولات المصرية الوطنية لتمصير قيادة الجيش والعمل على رفع كفاءة هذا الجيش عددا وعدة ، والمحاولات البريطانية « لنجلزة » قيادة الجيش المصرى والعمل على تقلصه كما وتسليحا . . . وبين هاتين المحاولتين تطور الأمر الى ما سمي بأزمة الجيش المصرى فى عام ١٩٢٧ والتي انتهت بارجاء اقامة الجيش المصرى القوى فترة من الزمن .

وتجدر الاشارة الى أننا لم نسر فى هذا الكتاب على منهج التسلسل الزمنى بصفة مستمرة ، فقد فضلنا - وخصوصا فى الفصل الثالث - أن نسير على طريقة الوحدات أى تجميع ما يخص طبيعة جيش الاحتلال فى فصل قائم بذاته ، مع مقارنته بالجيش المصرى فى تلك الفترة من ناحية الأعداد والتسليح .

وتجدر الاشارة أيضا الى أننى ترددت كثيرا فى كتابة الفصل التمهيدى - رغم أنه ليس داخلا فى صلب الدراسة - لأن الكتاب متخصص جدا بالنسبة لتاريخ مصر الحديث ، وينبغى لذلك أن نوجز فى هذا التمهيد مادام الكتاب متخصصا ويقرأه الباحثون الذين يعرفون جيدا تفصيلا تاريخ مصر الحديث . الا أننى رأيت أيضا أن كتابا عن الجيش المصرى قد يثير بعض المثقفين غير

المتخصصين فى التاريخ الحديث ٠٠٠ وهكذا ينبغى أيضا - من وجهة النظر هذه - أن نجعل التمهيد مسهبا الى حد ما ، حتى يتفهم القارئ المثقف غير المتخصص فصول الكتاب . وبعد لآى وتفكير ، بين الايجاز والاطناب فى التمهيد ، رأيت أن أبتعى بين ذلك سبيلا ٠٠٠ فبالنسبة للفصل التمهيدى أرجوكم أيها القارئ المتخصص عفوا للاطناب ، كما أرجوكم أيها القارئ المثقف غير المتخصص عفوا للايجاز .

وتجدر الاشارة الى أننى رأيت أن أرصع الكتاب ببعض من أصول الوثائق البريطانية التى اعتمدت عليها للاستئارة بها والتعرف عليها والاستفادة بها وذلك على شكل ملاحق منفصلة اشترت اليها فى حواشى الفصول .

والله ولي التوفيق

دكتور جاد طه

مصر الجديدة

٢٩ يوليو ١٩٧٩

تمهيد

اختلف المؤرخون بالنسبة لتقييمهم لوالى مصر محمد على ، فمنهم من تمسك بأن هذا الوالى الطموح هو مؤسس مصر الحديثة ، وأنه هو الذى فجر طاقاتها وأسس عظمتها ، وأنه فى كل ذلك لم يكن يسعى لمجد شخصى ، بقدر ما كان يهيمه بناء الدولة الحديثة فى مصر .

وهناك فريق آخر من المؤرخين يرى ان هذا الوالى هو مجرد حاكم أنتهازى ، وأنه وان كان قد أقام مصر الحديثة فعلا ، فإنه لم يسع من وراء ذلك الا إقامة مجد شخصى له ، وأن مجهوداته فى كل المجالات كانت وسائله فى تحقيق هذا المجد الشخصى . وعلى أية حال ، ليس هذا موضوع دراستنا هذه ، ولكننا نستطيع فقط أن نقول ونحن مطمئنين أنه لم يكن يوجد منذ مطلع العصور الحديثة فى مصر ما يمكن أن نسميه بالجيش المصرى الا فى عصر محمد على .

والواقع أن الآمال العريضة التى كان يعلقها والى مصر الطموح على مشروعاته ، ورغبته فى المحافظة على مركزه ، وعلى توطيد هذا المركز ، وطبيعة الممتلكات التى تآلفت منها إمبراطوريته ، كل ذلك أوجب عليه أن يفشىء قوة كبيرة أمكنه بفضلها أن يسيطر على مصر والسودان والجزيرة العربية

وكريت والشام وغيرها . وبات على الوالى الطموح أن يحتفظ بقوة حربية عظيمة فى كل مكان تعارضت فيه أنظمة احتكاره الحكومى مع ما للأفراد من مصالح خاصة أصابها الضرر من وراء هذا الاحتكار .

الا أن وجود هذا الجيش المصرى الكبير لم يكن وحده كافيا لضمان الاستقرار فى هذه (الامبراطورية) المصرية الواسعة ، بل كان من الأهمية بمكان تنظيم هذا الجيش تنظيما حديثا يمكن الوالى من التعلب على أعدائه .

الا أن تأليف « النظام الجديد » للجيش لم يكن بالأمر الهين ، فقد صادف الباشا فى طريقه صعوبات جمة . منها صعوبة الحصول على المدربين المخلصين ، وفشله فى تجنيد غير المصريين ، ثم صعوبة تجنيد المصريين أنفسهم .

والواقع أن الطبقة الارستقراطية التركية كان لها دخل كبير فيما لقيه الباشا من صعاب بالنسبة لتجنيد المصريين ، لأن أفراد هذه الطبقة حاولوا منع هذه المحاولة ، لأن الجندي فى عرفهم مهنة نبيلة يحط من قدرها أن تصبح فى متناول الفلاحين . هذا بالإضافة الى خوف هذه الطبقة من أن تشد الجندي من أزر الفلاحين ويثورون بعد فترة على الأوضاع القائمة والتي كانت فى صالح الطبقة التركية الارستقراطية .

ولكن الباشا رأى أن يمضى فى طريقه غير غابىء بتلك الطبقة ، وأقبل على تجنيد المصريين بعزيمة صادقة ، ونجحت التجربة نجاحا لم يكن ثم من يتوقعه ، وسرعان ما ألف « الفلاحون » حياة الجندي ، وأصبحوا يرون أنه من دواعى فخرهم أن يكونوا من جند محمد على (١) .

• ويكفى فى هذا المضمار أن نقول أن عدد أفراد الجيش المصرى ارتفع فى عصر الوالى العظيم من ٢٤٠٠٠ فى عام ١٨٢٤ الى ٤١٠٠٠ فى العام التالى ، ثم الى ٨٠٠٠٠ فى عام ١٨٣٣ والى ١٥٠٠٠٠ فى عام ١٨٣٩ مع التذكر بأن عدد سكان مصر كان نحو المليونين فى تلك الفترة •

وقد سار هذا الجيش المصرى سيرا حثيثا فى طريق المجد والشهرة ، ذلك الجيش الذى شق طريقه فى الجزيرة العربية كلها ، وفى الشام والسودان وغيرها • فى افريقيا وآسيا وأوربا ، وأبلى بلاء حسنا فى جميع المعارك التى اشترك فيها •

صحيح أن عدد الجيش قد انقص عقب تسوية لندن ١٨٤٠ - ١٨٤١ ، وصحيح أن الباشا عين أفضل قواده حكاما على المديريات (المحافظات) بينما عكف الباقون على زراعة الأراضى الواسعة التى تنازل لهم عنها مكافأة لهم على خدماتهم ، ولكن النشاط العسكرى لم يلبث أن تجدد بعد فترة قصيرة ، فقد استأنف القائد العظيم إبراهيم باشا العناية بتدريب الجنذ واقرار النظام فى صفوف الجيش واقامة التحصينات على السواحل المصرية (٢) •

الا أنه فى الفترة التى تلت عصر محمد على ، خبت تلك الشعلة التى أضاءها الوالى الطموح فى كل المجالات ، الى أن بدأ الجيش المصرى يسطر على مسرح الأحداث فى أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر ورائل الثمانينات • فقد تميزت الفترة السابقة للثورة العرابية بسيطرة الأتراك والشراكسة على الجيش المصرى ، بل أن رياض باشا رئيس الوزراء

فى الفترة السابقة على الثورة ، كان لا يميل إلى ترقية الضباط المصريين ليمسح المجال لأصدقائه من الأتراك والبشراكسة للتقدم إلى أعلى المناصب (٣) .

ويصف الزعيم أحمد عرابى هذه الحالة فى مذكراته « ٠٠٠ لقد تحملت مدة ولاية اسماعيل الجائرة بكل صبر وثبات تحت ضغط الظلم والاستبداد ، ومكثت برتبة القائم مقام مدة تسع عشرة سنة أنظر إلى صغار الضباط الذين كانوا تحت إدارتى فى عهد سعيد واسماعيل وهم يترقون دونى ، فترقى بعضهم إلى رتبة أميرلاى وبعضهم إلى رتبة أمير اللواء وبعضهم إلى رتبة الفريق ، لا يعلم علموه من دونى ، ولا يفهم خارق للعادة ولا بشجاعة أبرزوها حتى ميادين القتال ، ولكن لكونهم من ممالك أو أبناء ممالك العائلة الخديوية » (٤) .

وفى غضون هذه الفترة - وكما هو معلوم - ساءت أحوال مصر الاقتصادية ، واضطر الخديو اسماعيل إلى قبول اشتراك وزير انجليزى للمالية وآخر فرنسى فى الاشغال فى الوزارة المصرية ، ورأس هذه الوزارة «توبار باشا» وهو أرمنى متمصر عرف بولائه للأجانب والسير فى ركابهم .

وكان من جملة التدابير التى قامت بها وزارة نوبار إزاء الجيش تسريح عدد كبير من الجنود ، وإحالة ٢٥٠٠ ضابط دفعة واحدة إلى الاستبداد .

وقد أدى ذلك إلى حركة عسكرية ضد السلطة القائمة ، وفى ١٨ فبراير ١٨٧٩ ، عقد نحو ٦٠٠ ضابط اجتماعا فى ثكنات العباسية ، وخرجوا فى مظاهرة ضخمة انضم إليها طلبة المدرسة الحربية ونحو ألفى جندي ، وساروا فى شوارع القاهرة بهذا الموكب قاصدين وزارة المالية ، وفى الطريق قاموا بالقبض على نوبار رئيس الوزراء ، وكذلك على وزير المالية البريطانى

واتجهوا الى وزارة الخارجية وسجنوا رئيس الوزراء والوزير البريطاني في
احدى غرفها .

وقد قدمت وزارة نويار فى ١٠ مارس ١٨٧٩ استقالتها بعد الاهانة
التي لحقت بها ، وعهد الخديو الى نجله محمد توفيق تاليف الوزارة
الجديدة (٥) .

ويمكن أن نعتبر أن مظاهرة ١٨ فبراير ١٩٧٩ هى أول حركة للمجيش
المصرى ضد الأسرة الحاكمة (٦) . وعلى أية حال ، أصدر السلطان فى
٢٦ يونيو ١٨٧٩ مرسوما بخلو اسماعيل وتولية توفيق بدلا منه . (٧)

وبعد خلع اسماعيل ، أصرت (لجنة التصفية) على صدور مرسوم
خديوى بخفض عدد الجيش ، وترتب على ذلك تسريح ١٣٠٠ ضابط ، بحيث
لم يبق فى الخدمة سوى نحو ٥٠٠ ضابط ، أما المسرحون فقد أصبحوا
يتقاضون ما بين ربع مرتباتهم ونصفها ، هذا بالإضافة الى أن وزير الحرية
عثمان رفقى الشركبى الأصل أصدر أمرا عسكريا بقفيل باب الترفيه فى وجه
الضباط المصريين (٨) .

وفى وسط هذه المظالم ، وجد الضباط فى أحمد عرابى الشخصية
التي يمكنها أن تتزعمهم ، وأن تتصدى لمحاولات « تذويب » الجيش المصرى .
وانتهى الأمر - كما هو معلوم - بقيام الثورة العرابية فى سبتمبر ١٨٨١ ،
وتراجع الخديو عن موقفه ، وموافقته على مطالب الجيش والأمة (٩) .

إلا أن بريطانيا رأت فى الصراع بين الخديوى والثورة العرابية فرصة
للتدخل والسيطرة على مصر ، فبدأت منذ ٢٩ مايو سنة ١٨٨٢ تخطط لتتغلب

هذه العملية (١٠) ، وفى يوم ١٠ يوليو أرسلت بريطانيا انذاراً نهائياً الى مصر بتسليم الطوابى المقامة على بوغاز الاسكندرية الجنوبى والا فانه سيتم ضربها بعد أربع وعشرين ساعة . وفى صبيحة ١١ يوليو ، عندما لم تستجب مصر للانذار البريطانى بدأ ضرب الاسكندرية (١١) . وثار الحرب بين بريطانيا ومصر ، والتجأ الخديو الى الاسكندرية وانضم الى الانجليز ، ثم صدر « أمر الخديو الى رئيس مخبز اسكندرية بأرسال الخبز الى عساكر الانجليز ومنعه عن العساكر المصرية » (١٢) .

أما الأمة المصرية فقد جادت « على اختلاف مذاهبها ونحلها بالمال والغلال والدواب والفاكهة والخضروات ، وذلك فضلاً عما مدوا به الجيش من الأقمشة والأربطة اللازمة لتضميد جراح العساكر ، ومن الأهالى من تبرع بنصف ما يملكه ، ومنهم من خرج عن جميع مقتنياته » (١٣) .

ولكن الحرب لم تكن متكافئة ٠٠٠ فالدولة المصرية منقسمة على نفسها، والقيادة والتسلح البريطانى المتطور لا يمكن مقارنتهما بالتسلح والقيادة المصرية حينذاك ، وعلى أية حال دخلت القوات الانجليزية القاهرة بعد عدة معارك ، وبارك الخديو توفيق عرضاً عسكرياً لهذه القوات أقيم فى ميدان عابدين فى ٣٠ سبتمبر ١٨٨٢ ، وعلى هذا النحو بدأ الاحتلال البريطانى لمصر .

وبطبيعة الحال عمدت سلطات الاحتلال بأدء ندى بدء الى تمزيق الجيش المصرى ، ولا يمكن الأخذ بكلمات عرابى نفسه بأن هذا الجيش كان قبل الاحتلال قد بلغ نحو ٧٢٠٠٠ جندي (١٤) وأنه يمكن أن يكون قد بلغ ما بين ١٣٠٠٠٠ جندي طبقاً لروايه بلنت Blunt (١٥) ، و ١٩٠٠٠ جندي جندي طبقاً لما ذكره « جون نينيه » .

وعلى أية حال ، فإن الخديو توفيق أصدر مرسوماً فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ بتسريح الجيش ، وحوكم القادة العربيون بتهمة عصيان الخديو ، وحكم على عربى وستة من رفاقه بالاعدام ، مع صدور الأمر الخديوى بإبدال الاعدام بالنفى المؤبد . كما أصدر الخديو أمراً آخر فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بمصادرة ممتلكات الزعماء السبعة وتجريدهم من جميع الرتب والألقاب وعلامات الشرف التى كانوا حائزين عليها (١٦) .

وفى ١٦ يناير ١٨٨٣ أصدر الخديو أمراً عالياً بتعيين الفريق السير افلين وود سرداراً للجيش المصرى ورئيساً لأركان حربيه مع منحه رتبة الفريق (١٧) ، ولكن هذا الجيش المصرى الجديد الذى شرعت بريطانيا فى تكوينه لم يكن سوى قوة بوليسية للمشاركة فى الحفاظ على الأمن عند حدوث أى اضطرابات فى مصر . ومنذ عام ١٨٨٦ وضع نظام البديل النقدي للاعفاء من التجنيد ، وأدى هذا النظام الى امتهان الجيش واعتبار التجنيد تكليفاً تختص به الطبقات الفقيرة التى لا يستطيع الفرد منها أن يفتدى نفسه بدفع البديل العسكرى . وهذا النظام خرج بالجندي فى عهد الاحتلال من معناها السامى فى أنها فرض واجب على كل مواطن للدفاع عن بلاده الى اعتبارها عبئاً يقع على كاهل الفقراء (١٨) .

على أن بريطانيا فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر سمحت ببعض التدعيم للجيش المصرى سواء من ناحية زيادة عدد الأفراد أو التسليح وكان هذا الموقف نابعاً أساساً من المخطط البريطانى الهادف الى اقحام الجيش المصرى فى عملية استعادة السودان . فى تلك الأثناء حدثت بعض التطورات التى أرغمت الحكومة البريطانية على الاسراع فى عملاتها ، والتقدم الى الخرطوم قبل أن يتم استعدادها لهذا الغزو (١٩) ، وليس من شك فى أن أولى هذه العوامل إنما يرجع الى أن بريطانيا بعد أن كانت تنظر

الى احتلالها لمصر على أنه إجراء مؤقت لم تجد غضاضة من التلميح بعد ذلك بأنه أمر قد يطول به الزمن (٢٠) .

ولما كان السودان هو مفتاح مصر من الجنوب ، فلا بد من الاطمئنان على الحدود الجنوبية لمصر (٢١) ، اذ ان أى دولة قوية معارضة لانجلترا تستطيع السيطرة على السودان يمكنها تهديد سلامة مصر وأمنها بسيطرتها على مياه النيل (٢٢) .

وكان الرأى العام البريطانى شديد الرغبة فى وجوب التقدم الى اعلى النيل نظلى أساس أن استعادة السودان تعد انتقاما للطريقة التى قتل بها جوردون (٢٣) الذى كانت الحكومة المصرية قد كلفته باجلاء قواتها من الخرطوم أثناء ثورة المهدي (٢٤) ولم يكن فى وسع أحد أن يغفل أن مصر قد اضطرت فى عهد الاحتلال البريطانى لها الى أن تفقد أملاكها (٢٥) ، حتى أن لورد سالسبورى صرح فى شهر يونيو ١٨٩٨ فى مجلس اللوردات « بأننا لن نكون قد أعدنا الى مصر مكانتها التى تسلمناها بها ، ولن نكون قد وضعناها فى المركز الآمن الذى تستحق أن تكون فيه حتى يرفع العلم المصرى على الخرطوم » (٢٦)

وواضح أن سالسبورى لم يكن يبغي سوى مد النفوذ البريطانى من مصر الى السودان ، اذ لا يعقل أن تتمتع مصر بالسيطرة على السودان وهى لا تتمتع بالسيطرة على اراضيها نفسها . وقد انتهزت بريطانيا فرصة الحاح الايطاليين عليها فى وجوب مساعدتهم بعد هزيمتهم الماحقة على يد الأحباش فى عدوة سنة ١٨٩٦ (٢٧) ، لأن هذه الهزيمة أدت الى تهديد السودانين للمستعمرة الإيطالية فى ارتريا (٢٨) ، كما انها كانت مهددة أيضا بهجوم من امبراطور اثيوبيا المنتصر بقواته الضخمة (٢٩) ، وبذا أصبح موقف الايطاليين فى

كسلا في شرقى السودان موقعا للتخاريا (٣٠) استندت بريطانيا الى هذا
الالحاح الايطالى وقررت استرجاع السودان فى ١٢ مارس ١٨٩٦ دون أن
تستشير معتمدها فى مصر اللورد كرومر أو الخديو عباس حلمى الثانى (٣١)

أما كرومر فقد فوجئ بهذا القرار ، وطلب من سالسبورى أن يجعل
كتشنر قائدا للمحملة (٣٢) ، وكرومر نفسه هو الذى كان قد رشح كتشنر
لسردارية الجيش المصرى منذ سنة ١٨٩٢ خلفا للسير جرنفل (٣٣) وكان من
المعروف أن تكوين جيش مصرى بقيادات بريطانية سوف يكون كافيا لهزيمة
الدراويش (٣٤) . وهكذا أوكلت القيادة العامة لعمليات الحربية لكتشنر ،
وكانت لكرومر بعض السلطة الاسمية ، أما حكومة الخديو فكانت الشريك
النائم فى هذه العملية (٣٥) .

على أية حال ، فقد تم استرداد السودان على أيدي الحملة المصرية
ذات القيادات البريطانية ، وهكذا انتهت الظروف التى أوجبت تدعيم الجيش
المصرى ، وفى الوقت نفسه تنتعش الحركة الوطنية فى مصر ويشهد العداء
للاحتلال بين أفراد الشعب ، وكان من الطبيعى أن تخشى السلطات البريطانية
انتقال هذه الروح الوطنية الى الجيش ، وكان هذا من أسباب ابقاء الجيش
المصرى بأسره تقريبا فى السودان بعد استرداده . لأن هذا الجيش كان
قد استرد ثقته بنفسه وأصبح قوة مقاتله لها شأنها ، ووصل عدده الى نحو
٢٥٠٠٠ مقاتل (٣٦) وأن كانت السلطات البريطانية عمدت الى وضع
اجراءات وقائية خوفا من هذا الجيش ، كسحب بعض قطع الأسلحة المتطورة
منه ، وانقاص عدد الوحدات المصرية البحتة فى الجيش وزيادة الوحدات
السودانية ، وتشتيت الجيش المصرى فى أنحاء السودان ، بينما كانت الحامية
البريطانية متمركزة فى الخرطوم ، وكذلك استخدام الجيش المصرى فى
تعمير السودان وإبعاده عن الأعمال العسكرية البحتة (٣٧) .

وعندما قامت الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤ ، ظلت الأحوال
فى مصر هادئة باعتبارها بعيدة عن مسرح هذه الحرب ، الا أنه فى
٥ أغسطس سنة ١٩١٤ ، أصدرت الحكومة المصرية قرارا - تحت الضغط
البريطانى - بمنع التعامل فى الأمور المالية والاقتصادية مع الدول المعادية
للكومة البريطانية ، وحث القرار المصريين على تقديم كل عون ممكن
لبريطانيا فى هذه الحرب (٣٨) .

وفى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ صدر مرسوم بتأجيل جلسات الجمعية
التشريعية الى أجل غير مسمى (٣٩) ، وفى ٢ نوفمبر أعلن السيرجون مكسويل
قائد القوات البريطانية فى مصر الاحكام العرفية (٤٠) ، كما أعلنت بريطانيا
الحماية على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ . وهكذا أصبحت مصر قاعدة
للعمليات الحربية فى البحر المتوسط ، وخضعت لأوضاع حرب لا ناقة
لها فيها ولا جمل .

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى وانتصار بريطانيا وحلفائها قبيها ،
شعر المصريون بقرب الخلاص وانتهاء كابوس الاحتلال ، وحاول سعد زغلول
السفر الى لندن لعرض مطالب البلاد على الحكومة الانجليزية ، وانتهى الأمر
بنفيه وثلاثة من صحبه الى جزيرة مالطة . وأدت هذه العملية الى انفجار
ثورة ١٩١٩ التى اشتركت فيها كل طوائف الأمة المصرية . وانتهى الأمر
بإفراج عن سعد زغلول ، ومحاولته الحصول مكاسب لبلده عن طريق
التدخل فى مؤتمر الصلح ، لكنه لم ينجح فى هذا السبيل لأن العلاقات بين
الدول تحكمها المصالح أولا .

وفى ٢٩ ديسمبر ١٩٢١ اعتقل سعد زغلول وبعض صحبه ونقوا الى
عدن ومنها الى سيشل ، وبقيت البلاد بدون وزارة قرابة شهرين حتى وافق

عبد الخالق ثروت على قبول الوزارة بشرط أن تعترف بريطانيا بمصر كدولة مستقلة (٤١) ، وإنشاء برلمان ، وأن يستبدل بالموظفين الأجانب موظفون مصريون ، ورفع الأحكام العرفية ، والدخول في مفاوضات جديدة بعد تشكيل البرلمان لحل مسألة السودان .

وهكذا صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى وضع نهاية رسمية للحماية وجعل من مصر دولة مستقلة مع تحفظات أربعة سلبت جوهر هذا الاستقلال ، لأن بريطانيا احتفظت بتولى هذه الأمور بصورة مطلقة وهى : -

١) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر .

ب) الدفاع عن مصر ضد أى عدوان أجنبى أو التدخل المباشر وغير المباشر .

ج) حماية المصالح الأجنبية حماية الاقليات .

د) السودان .

وعلى كل حال فإن قيام حكومة دستورية فى مصر ، وقيام برلمان منتخب من قبل الشعب ، لم يلبث أن أدى الى النتيجة المنطقية ، وهى محاولة تحقيق جوهر الاستقلال بعد الحصول على المظهر ، وهكذا بدأت الصيحات فى البرلمان من أجل تدعيم الجيش وتخليصه من الوصاية الانجليزية ، بل ان رئيس الوزراء الزعيم سعد زغلول أعلن رسميا بأن « وجود قيادة الجيش المصرى العامة فى يد ضابط أجنبى ، وابقاء ضباط بريطانيين فى هذا الجيش لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة » .

ولكن مقتل سردار الجيش المصرى السير لى ستاك على يد جماعة سرية

مصرية دبرت لاغتياله منح بريطانيا فرصة كبرى للتصدي لهذا الاتجاه
المصرى الوطنى لقمصير قيادة الجيش المصرى وتدعيم هذا الجيش كما
وتسليحا ، ولم تتوان بريطانيا فى انتهاز هذه الفرصة واستغلالها لمصلحتها
استغلالا كاملا ، ويوضح الفصل الأول من هذه الدراسة تفاصيل هذه القصة -

حواشى التمهيد

- ١ - د. محمد فؤاد شكرى - بناء دولة مصر محمد على ص ١٤٨ - ١٤٩ .
- ٢ - المصدر السابق ص ١٨١ .
- ٣ - Newman — Great Britain In Egypt p. 53
- ٤ - أحمد عرابى - مذكرات أحمد عرابى ج١ ص ٤٥ .
- ٥ - أمين سعيد - سلسلة كتب فى تاريخ مصر السياسى (١٢) ص ٤٤ - ٤٥
- ٦ - د. محمد فؤاد شكرى - مصر والسودان ص ١٦٧ .
- ٧ - أمين سعيد - المصدر السابق ص ٩٧ .
- ٨ - د. أحمد عبد الرحيم مصطفى - مصر والمسألة المصرية ص ١٣٥ .
- ٩ - لمزيد من التفصيلات انظر د. جاد طه ثورة ٢٣ يوليو بين النظرية والتطبيق ص ٥٩ - ٩٥ .
- ١٠ - عبد الرحمن الرافعى - أحمد عرابى ص ١٣١ .
- ١١ - د. محمد فؤاد شكرى - مصر والسودان ص ٢٦٥ .
- ١٢ - أحمد عرابى - مذكرات ج١ ص ١٨٩ .
- ١٣ - المصدر السابق ص ١٦٥ .
- ١٤ - أحمد عرابى - ج٢ ص ٣١٤ .
- ١٥ - د. عبد العظيم رمضان - الجيش المصرى فى السياسة ص ٤١ - ٤٢ .
- ١٦ - عبد الرحمن الرافعى - أحمد عرابى ص ٢٠١ - ٢٠٢ .
- ١٧ - الوقائع المصرية ع ١٥٤٣ ١٧ يناير سنة ١٨٨٣ .
- ١٨ - د. جاد طه ثورة ٢٣ يوليو ص ٩٢ .
- ١٩ - Philip Magnus — Kitchener, a portrait of an imperialist p. 81
- ٢٠ - د. محمد فؤاد شكرى - مصر والسودان ص ٤٧٧ .
- ٢١ - Philip Magnus op. cit., p: 81.
- ٢٢ - H. Alford — The Egyptian Sudan p. 40.
- ٢٣ - Holt — The Moldist State p. 205.
- ٢٤ - G Padmore — Britain's Third Empire, p. 246.
- ٢٥ - د. محمد فؤاد شكرى - مصر والسودان ص ٤٨٥ .
- ٢٦ - William Langer — The Diplomacy of Imperialism p. 537.
- ٢٧ - H. Alford, op. cit., p. 41

lip Magnus — op. cit., p. 90	— ٢٨
javic Gaston — L'Etat, Mahdiste Du Sudan p. 275	— ٢٩
lip Magnus — op. cit., p. 90.	— ٣٠
• د محمد فؤاد شكرى — مصر والسودان ص ٥٠١	— ٣١
lip Magnus — op. cit., p. 90.	— ٣٢
cit., p. 80.	— ٣٣
١.L. Fisher — History of Europe p. 1072.	— ٣٤
lt — op. cit., p. 211.	— ٣٥
• د عبد العظيم رمضان — المصدر السابق ص ٧٢ — ٧٣	— ٣٦
• المصدر السابق ص ٧٧ — ٧٨	— ٣٧
• د أحمد عبد الرحيم مصطفى — المصدر السابق ص ٩٠	— ٣٨
• الوقائع المصرية — عدد غير اعتيادى ٢ نوفمبر ١٩١٤	— ٣٩
• د أحمد عبد الرحيم مصطفى — المصدر السابق ص ٩٠ — ٩١	— ٤٠
in Marlowe — Anglo-Egyptian Relations (1800-1953)	— ٤١
p. 224.	

الفصل الأول

إخلاء الجيش المصري للسودان

هَقْتَل السِير لى سَتَاك :

كونت جماعة من الشباب المتحمس جمعية سرية أطلقت عليها اسم جمعية الفدائيين ، ورأت ان استقلال مصر لا يمكن تحقيقه الا بالاعمال العنيفة والاغتيالات السياسية . وبدأت هذه الجمعية اعمالها بقتل السير لى سَتَاك سردار الجيش المصرى (١) الذى توفى فى يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٢٤ متأثرا بجراحه الناتجة عن اطلاق الرصاص عليه .

واحس سعد زغلول رئيس الوزراء حينذاك ، بخطورة الموقف فأعلن عن تأسفه وأسف حكومته لما حدث ، وفعل الملك فؤاد نفس الشيء (٢)

وقد رأت بريطانيا ان تستغل هذه الجائحة لتنفيذ ادوارها المرسومة فى وادى النيل . فرأت ان تتخلص من الوجود المصرى فى السودان على أساس ان هذا الوجود هو الذى سيب المتاعب للبريطانيين فى السودان . فى ذلك الوقت ، فمنذ ٨ مايو ١٩٢٤ أرسل حاكم عام السودان الى المندوب السامى فى مصر يخبره بعرامة الدعاية المصرية فى السودان ضد الانجليز حتى ان العناصر الوطنية السودانية نفسها أصبحت تنادى بأن مصر والسودان وطن واحد .

، وكان على رأس الحركة الوطنية السودانية بعض العسكريين السودانيين كالملازم أول على عبد اللطيف الذى أسس جمعية اللواء الأبيض فى بداية سنة ١٩٢٤ فى الخرطوم . والذى كانت ترمى الى اشتراك

السودانيين فى كفاح وادى النيل ضد لاستعمار البريطانى كما كان من زعماء هذه الحركة ايضا اليوزباشى محمد صالح جبريل والملازم أول على زين العابدين وضباط اخرون *

وقد استثار الحاكم العام الانجليزى للسودان الحركة الوطنية السودانية عندما استكتب بعض الشخصيات السودانية عرائض التأييد للحكم الانجليزى ، وادى هذا الاستعزاز من جانب الحاكم العام الى قيام جمعية اللواء الابيض بمظاهرات كبيرة فى أم درمان وعطبرة وبور سودان وغيرها . وقد واجهت السلطات البريطانية هذه المظاهرات بالقمع الشديد ، وقدم زعيم الجمعية على عبد اللطيف للمحاكمة ومعه بعض الضباط المصريين بتهمة التحريض على المظاهرات * (٣)

وفى يوم ٢٩ يوليو تجمع عدد من الضباط المصريين والسودانيين وهم فى حالة هياج شديد لعدة أسباب منها القبض على الملازم أول على زين العابدين وسجنه فى السجن المدنى ، وفى هذا ما فبه من مخالفة للقوانين العسكرية التى تحتم وضع الضابط المتهم بأى جنابة تحت الاقاف فى وحدة عسكرية تحت حراسة ضابط أقدم منه فى الرتبة ، وذلك حفظ للشرف العسكرى *

ومن الاسباب التى أدت الى هياج الضباط أيضا منع الهاتف بحانة ملك مصر ، رغم ان العلمين المصرى والانجليزى كانا يفرقان فوق مائى الحكومة السودانية ، مما أرهص الى النية البريطانية المبيتة للانفراد بحكم السودان ، وهو ما كان يأباه الضباط المصريون والسودانيون . كذلك اثار أحد القضاة البريطانيين مشاعر الضباط عندما عرض بالملك فؤاد عند نطقه بأحد الاحكام . لكل ذلك قرر الضباط الاحتجاج على هذه التصرفات لدى

نائب السردار فى الخرطوم اللواء هدلسبتون باشا ، واجتمعوا لهذا الغرض فى ليلة ٣٠ يوليو ١٩٢٤ ووقعوا جميعا على هذا الاحتجاج بما عدا القائممقام محمد بك يحيى قائد الكتبية الرابعة مشاه (٤ جى اورطة) الذى امتنع عن التوقيع . وقدم هذا الاحتجاج القائممقام احمد بك رفعت قائد المدفعية فى الخرطوم بحرى - والذى سيبرز على المسرح فى السودان كمقزعم للمقاومة المصرية ضد اخلاء السودان بعد ذلك ببضعة شهور - ، وقد نص هذه الاحتجاج الموقع من الضباط على أنه قد تكرر حصول حوادث أحيارا من بعض تصرفات السلطة المحلية أدت إلى اهانة الجيش . وعلاوة على ذلك قد حصل أخيرا فى محاكمة أحد المتهمين الذى كان يؤدى شعبائره الدينية بالجامع حيث عرض القاضى الانجليزى بجلالة الملك عند النطق بالحكم .

وبما أن الجيش لا يرضى بهذه الاهانة ، ولا يقبل التعريض بعليكهم الذى أدى لجلالته قسما بأن يكون مخلصا له حاميا لعرشه نود أن تتخذ اجراءات عادلة نحو ايقاف تكرار مثل هذه الاهانات. (٤) .

لم ينفهم الانجليز عرامة هذه الحركة ، فتركوها تشتت وتمتد . وفى ٩ اغسطس انفجر الموقف فى السودان حين تظاهر طلبة المدرسة الحربية بالخرطوم فى شوارع المدينة بأسلحتهم وهم يرفعون العلم المصرى ويهتفون بحياة ملك مصر ويسقطون الاستعمار . الا أن الانجليز امكنهم الاستيلاء على الذخائر الموجودة فى مخازن المدرسة فى غيبة طلابها ، وانتهى الامر باذهار المقاومة ودخول الطلاب السجن العمومى فى كوبر .

وفى نفس اليوم الذى تظاهر فيه طلبة المدرسة الحربية ، حدثت ثورة خطيرة أخرى فى كتبية المسكة الحديدية المصرية بالعطيرة ، مما أدى بالانجليز الى ارسال قوة بريطانية امكنها قمع هذه الحركة ، الا انهم

الاضطرابات تجددت في اليوم التالي وبشكل أعنف ، مما أدى بالجنود الانجليز الى اطلاق النار على المتظاهرين ، ونتج عن ذلك مقتل اربعة واصابة أحد عشر شخصا باصابات بالغة . (٥) ولم تلبث الاضطرابات أن عمت أم درمان وملكاك وغيرها ، مما أدى بالساسة البريطانيين الى الاقتناع بوجوب طرد المصريين من السودان والانفراد بحكمه ، بعد ان تأكد لهم ذلك التلاحم المصري السوداني ضد الاستعمار البريطاني في وادي النيل .

وهكذا يمكن ان نقول ان حادثة مقتل السردار لم تكن هي السبب الاساسي لتقديم ذلك الانذار المشهور الى الحكومة المصرية وانما هي قد منحت الظروف المناسبة لتقديم هذا الانذار . (٦)

المطالبة باخلاء السودان :

في يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ اتجه المندوب السامي اللورد اللنبي في مظاهرة عسكرية الى دار رئاسة الوزراء ، وسلم سعد زغلول نسخة من الانذار . (٧) وقد جاء في المذكرة الاولى من طلبات محددة هي :-

- ١ - ان تقدم الحكومة المصرية اعتذارا كافيا وإقيا عن الجناية .
- ٢ - ان تتابع بأعظم نشاط البحث عن الجناة ، وأن تنزل بالمجرمين أشد العقوبات .
- ٣ - ان تمنع من الآن فصاعدا وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .
- ٤ - ان تدفع فوج الحائز غرامات قتالها بنصف مليون جنيه الى الحكومة البريطانية

- ٥ - ان تصدر خلال ٢٤ ساعة الاوامر بارجاع جميع المضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى المتجهة الى السودان .
- ٦ - ان تبلغ المصلحة المختصة ان حكمة السودان سنزيد مساحة الاطيان التى تزرع فى الجزيرة من ٣٠ الف فدان الى مقدار غير محدود تبعاً لما تقتضيه الحاجة .
- ٧ - ان تعدل عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فى الشئون المتعلقة بحماية المصالح الاجنبية .

وجاء فى المذكرة الثانية التى قدمت فى نفس اليوم مزيد من الطلبات بتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة سودانية مسلحة تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وتحت القيادة العليا للمحاكم العام وباعادة النظر فى القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين لا يزالون فى خدمة الحكومة المصرية طبقاً لرغبات الحكومة البريطانية

وقد اجاب سعد زغلول على مذكرتى المندوب السامى فى نفس اليوم بمذكرة وافقت فيها الحكومة المصرية على المطالب الأربعة الأولى ، ولكنها لم توافق على باقى المطالب ، فأجاب المندوب السامى على ذلك فى اليوم التالى (٢٣ نوفمبر) بمذكرة جديدة أبدى فيها تمسكه بكافة المطالب ، وأنه قد أرسل التعليمات الى حكومة السودان لايخارج القوات المصرية من السودان ، ومنحها حرية زيادة الاراضى المروية فى الجزيرة (٨)

وفى اليوم التالى (٢٤ نوفمبر) اجابت الحكومة المصرية باحتجاج على تصرفات الحكومة البريطانية ، وارفقت بالخطاب تحويلا بميلم العرامة . وكان سعد زغلول قد قدم طلبا باستعفاء الوزارة يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ ، ثم عاد ليقبلها فى اليوم التالى فقبضها الملك (٩)

ولكن ما هو صدق هذه المسألة على السودان ؟ وما هو رد الفعل
مصرى والسودانى تجاه المد الاستعماري البريطانى الذى اخذ فى الانفراد
بالسيطرة على السودان واحتواء حركته الوطنية الوليدة ؟

لقد وصلت التعليمات بالفعل الى الخرطوم بأجلاء القوات المصرية من
السودان مساء يوم ٢٣ نوفمبر ، فعقد على الفور اجتماع فى «مكتب الحرية»
لوضع خطة الاخلاء ، واثناء ذلك وصلت برقية من المدوب السامى بالسماح
بجلاء القوات المصرية بسلحها ولكن بدون ذخيرتها ٠ (١٠) .

ولكن ما هو حجم الجيش المصرى فى السودان ؟ وما هى وحدات
الجيش المصرى كله حتى تكون الصورة اكثر وضوحا بالنسبة للوحدات
المطلوب انسحابها من السودان ، وتأثير هذا الانسحاب على زيادة حجم
الجيش المصرى فى مصر نفسها ؟

وحدات الجيش المصرى فى مصر والسودان :

فى تقرير للورد الانبى فى اغسطس ١٩٢٤ يتضح : -

اولا : الوحدات المصرية فى مصر : -

١ (٧ كتائب مشاة توزيعها كالاتى : -

١ - ٣ كتائب فى القاهرة قوة كل منها ٢٣ ضابطا و ٦١٢ من رتب
مختلفة وكل فرد معه ٢٠ طلقة ، وهذه الكتائب غير مدعمة بمدفع آلية .

٢ - ٤ كتائب فى الاقاليم قوة كل منها ٢٣ ضابطا و ٦١٢ من رتب
مختلفة ومع كل فرد ١٢٠ طلقة ، وهذه الكتائب غير مدعمة بمدافع آلية .

(ب) البطارية الرابعة مدفعية وقوتها ٥ ضابطا و ١٢٨ من رتب مختلفة .

متمركزة فى القاهرة ، وتسلبحها مدفعية جبلية 6-10 Pr. B.L. .
ومعها ١٤٤ دانة، شرابنل لكل مدفع .

ومع البطارية الرابعة المدفعية ولحراسستها السرية الثالثة حراسة
مدفعية وقوتها ثلاثة ضباط و٦٤ من رتب مختلفة وهى متمركزة فى القاهرة
ايضا .

(ج) أورطة خيالة قوتها ٦ ضباط و ١٤٨ من رتب اخرى ، وهى متمركزة فى
القاهرة ومسلحة بالبنادق والسيوف ومخصص لكل فرد ٢٠ طلقة .

(د) الحرس الملكى فى القاهرة : -

١ - ٧ ضباط خيالة و ١٥٠ رتب اخرى والخيالة مسلحون بالبنادق
والسيوف وكمية الذخيرة غنر معروغة .

٢ - قوة من المشاة تتكون من ٢٢ ضابطا و ٦٠٧ من رتب اخرى ،
والمشاه مسلحون بالبنادق وبتدعيم من ٢ مدفع فيكرز و ٢ مدفع هوتشكيس
Hotchkiss

(هـ) القوات المعاونة : -

١ - قسم الاشغال العسكرية ، وقوته ٦ ضباط و ٤٠ من رتب اخرى
وأفراده غير مسلحين .

٢ - ادارة الصبانة ، وقوتها ١٢ ضابطا و ١٣١ من رتب اخرى .

٣ - القسم الطبى وقوته ١٣ ضابطا و ٩٩ من رتب اخرى .

٤ - القسم البيطرى وقوته ضابط واحد و ٩ من رتب اخرى .

٥ - ادارة التجنبد وقوتها ٤٤ ضابطا و ٥٨ من رتب اخرى .

و) مصلحة الحدود :

- ١ - مركز تدريب وسرية الجمال قوتها ٢ ضابط بريطاني و ١٠ ضابط مصري و ٣٦٥ سوداني و ١٠٩ مصري من رتب اخرى .
- ٢ - سرية السيارات الخفيفة وقوتها ضابط بريطاني و ٦ ضابط مصريين ، و ٤٨ مصري ١٧ سوداني من رتب اخرى وتسليح قوات الحدود مدعم بثلاث مدافع لويس آلية و ١٢٠٠٠ رطل لكل مدفع ، و ٣٠٠ طلقة بندقية لكل فرد ، و ٢٤ سيارة فورд .

ثانيا : الوحدات المصرية فى السودان :

- ١) ٢ كتيبة مشاه قوة كل منها ٢٣ ضابطا و ٦١٢ رتب اخرى .
- ب) ٣ بطاريات مدفعية قوة كل منها ٥ ضابط و ١٥٤ رتب اخرى وكل بطارية مسلحة بأربعة مدافع جبالية ٢٩٥ Q.F. ، ٧٦ شربنل ، ١٤ H.E. مع ٦ صناديق ذخيرة لكل مدفع .
- ج) سرية حراسة مدفعية قوتها ٥ ضابط و ١٠٣ رتب اخرى وهى مسلحة بأربعة مدافع فيكرز .
- د) كتيبة سكك حديدية فى عطبرة ، وقوتها ٢٤ ضابطا و ١٨٠٨ رتب اخرى .

هـ) القوات المعاونة :

- ١ - الاشغال العسكرية وقوتها ١٦ ضابطا و ٣٨٨ رتب اخرى .
- ٢ - الامداد وقوتها ٢٠ ضابطا و ١٦٠ رتب اخرى .
- ٣ - القسم الطبى وقوته ٣٣ ضابطا و ١٢٤ رتب اخرى .

ثالثاً : المجموع الكلى لوحدات الجيش المصرى فى مصر والسودان : (١١)

٩	كتائب مشاه	٢٠٧	٥٥٠٨	٥٥٠٨	_____	_____
٤	بطارية مدفعة	٢٠	٦١٦	٦١٦	_____	١٨
٢	سرية حراسة مدفوعة	٨	١٦٩	_____	_____	٤
٦	سرية خيالة	٦	١٤٨	١٤٨	_____	_____
٢٢	الحدود	٢٢	٥٠٧	٥٠٧	_____	٩
	الحرس الملكى					
٢٢	المشاه	٢٢	٦٠٧	٦٠٧	_____	٤
٧	الفرسان	٧	١٥٠	١٥٠	_____	_____
١٤٥	القوات المعاونة	١٤٥	١٠٢٩	_____	_____	_____
٤٣٧	المجموع	٤٣٧	٨٧٨٤	٧٥٣٦	_____	١٧

المقاومة المصرية ضد اخلاء السودان :

يوضح القائممقام احمد بك رفعت قائد المدفعة (الطوبجية) فى ذلك الوقت الخطة التى اتبعها الانجليز فى اجلاء القوات المصرية عن السودان ، فيذكر انهم تكتموا الامر الصادر اليهم من المندوب السامى ، حتى يمكنهم السيطرة على الموقف بهدوء وبأقل خسائر ممكنة ، إلا انه منذ ٢٣ نوفمبر جاءت بعض الانباء الى الضباط المصريين بالخرطوم عن ارسال انذار من الحكومة الانجليزية الى الحكومة المصرية بمطالب قاسية . وفى مساء ذلك اليوم ظهر ملحق لجريدة الحضارة السودانية موضح به مواد الانذار .

ويوضح احمد بك رفعت الخطة التى اتبعها الانجليز فى اجلاء القوات المصرية عن السودان . فيذكر انهم داهنوا المصريين حتى استولوا على مفاتيح الذخيرة منهم ، ثم حاصروا الوحدات المصرية فى كل مديرية وإفرادهة

عزل من السلاح والذخيرة ، ثم أجبروهم على الانسحاب الى مصر ، و
تم ترحيل معظم الوحدات المصرية فى السودان الى مصر . ولكن الامر
مختلفا بالنسبة لوحدات منطقة الخرطوم البحرية ، وكانت هذه الوحدات
مؤلفة من ثلاث بطاريات مدفعية والكتيبة (الاورطة) الثالثة مشاة .
استنطاع جنود المدفعية (الطوبجية) المصرية ان يستولوا على الذخيرة
منفذ خاص بعد ان استحوذ الانجليز على المفاتيح الاصلية لمخزن الذخيرة
« وبعد ذلك هددنا ثيروبورن بك بحصارنا بالجنود الانكليزية من جميع الجهات
ونظرنا ذلك باعيننا حيث كنا قبل الان لم نلتفت الى ذلك الحصار فأخذته
المكتب وهو مطمئن ، وجود مفتاح الجبهة خائفة (مخزن الذخيرة) فى جيبه
فجاءه تمكين الجنود من كسر باب المخزن وصرت الاطفاه واصبره داء
المكتب وكان قد تم حصول الجنود على الذخيرة باكملها من المخزن دون
يشعر احد بذلك من منفذ صغير لم يكن يعلم بمكانه ثيروبورن بك ولا يد
الناظر ابناء المخزن المذكور . وهذا المنفذ ينفذ الى محل المدافع من ج
واحدة مرتفعة ، وسرعان ما تسلحت البنادق والمدافع واصبح القشلاق حا
وداخلا موزعا فيه جماعات من الجنود كأنهم نظموا تنظيميا بترتيب سابق
وفى الحقيقة كان هذا النظام صادرا من تلقاء انفسهم وقد رأوا بأعينهم
امتداد الحصار حولهم بالمعسكر الانكليزية والمدافع الماكينة العديدة » (١)
ومن موقف القوة الناجم عن تسليح هذه الوحدات المصرية وحصولها -
ذخيرتها - على قلقتها - رفضت هذه الوحدات المصرية الانسحاب
السودان بأمر صادر من حكومة السودان ، وكان هدلستون باشا ذ
السردار - ونائب الحاكم العام قد أصدر أمرا كتابيا الى قادة وحدات الج
المصرية بترحيل الضباط والجنود فى ٢٤ نوفمبر ، وواضح ان هذا الا
صادر من نائب السردار بناء على طلب المندوب السامى بالرغم من اعتراف
الحكومة المصرية . (١٤)

وفى هذه المرحلة العُصيبة ، تتضح صورة من الصور المشرفة
للعسكرية المصرية ٠٠٠ فعندما طلب نائب السردار من احمد بك رفعت تنقذ
الامر الكتابى بالانسحاب ، أجاب الأخير بأنه لما رآه « من نفسية عساكر
الطوبجية لا يمكننى أن أنفذ هذه الأوامر عليهم ، وخبر لى أن تحاكمونى
بمجلس عسكرى أو تكبلونى بالحديد من أن أنفذ هذا الأمر واكون عنه
مستولاً » .

الا ان هدلستون باشا طلب من زعيم المقاومة المصرية فى السودان
احمد بك رفعت عرض الأمر على الوحدات المصرية فى الخرطوم البحرية ،
فقام رفعت بك بالفعل بالمرور على هذه الوحدات ، فكانت الاورطة (الكتبية)
الثالثة مشاهى أولى التشكلات الراضة بتاتا لعملية تسليم ذخائرها
والانسحاب من السودان مهما كانت النتائج وكان هذا هو موقف بطاريات
المدفعية الثالثة اذ قال ضباط هذه الوحدات أنه « خير لنا أن ندافع حتى نموت
ولا نترك السودان الا بأمر من ملكنا وحكومتنا » . وقد تم ابلاغ نائب السردار
بهذا الموقف المصرى المتصلب . (١٥)

وبدأت القوات البريطانية فى تدعيم حصارها للوحدات المصرية البطلة ،
وبدأت هذه الوحدات بالمقابل فى الاستعداد تحسبا لكل مفاجأة ، هذا رغم
الفارق الهائل فى التسليح بين الجانبين ، وطبقا لكلمات القائممقام احمد بك
رفعت فان « كل رصاصة من رصاص بنادقنا العشرين لكل بندقية تقابل اكثر
من عشرين ألف طلقة عندهم بما فى ذلك الاحتياط بالطايبية العامة ، أما ذخيرة
المدافع فعندهم أنواع كثيرة لمدافع مختلفة ، وعلى العموم ما عندنا هو قليل
جدا ، وعلى ذلك أصدرت أمرا قويا بعدم اطلاق أى طلقة الا بأمرى وحضورى
شخصيا مهما كان الضرب من جانبهم شديدا وذلك حتى أقتصد فى الذخيرة
للمرحلة الأخيرة » . (١٦)

وفى ٢٥ نوفمبر وصل هدلستون باشا نائب السردار الى مواقع الدفاعات المصرية فى الخرطوم البحرية وحرر أوامره بانسحاب الوحدات المصرية ٠٠٠ الا ان احمد بك رفعت فائد الوحدات هناك طالب بوصول مندوب مصرى من قبل الملك فؤاد ومعه تعليمات من جلالته بالمطلوب ، وانه حتى مع وصول هذا المندوب ومعه أمر بانسحاب المصريين من السودان ، فان هذا الانسحاب سيكون « بالاسلحة والذخائر وجميع المهمات وبالشرف العسكرى » ٠ (١٧)

وفى نفس الوقت ارسل احمد بك رفعت برقية الى الملك فؤاد أوضح فيها ان القوات الانجليزية تحاصر القوات المصرية من جميع الجهات وان الذخائر المصرية لا تكفى لمجابهة القوات البريطانية ، ورغم ذلك فان « الضباط والصف ضباط والعساكر مصممون على عدم ترك السودان بدون أمر جلالتك يرسل لهم مع مندوب مصرى او يموتون عن آخرهم فتح قشلاقتهم » ٠ (١٨)

ونرى ان هذه البرقية أيضا بالصيغة التى كتبت بها توضح العسكرية المصرية الأصلية ، وهى لا تحتاج فى الواقع الى أى تعليق ٠

وعلى اية جبال ، يصل فى ٢٨ نوفمبر ١٩٢٤ المندوب المصرى البكباشى أمين هيمى الذى انتقل الى مقر الوحدات المصرية الصامدة فى السودان ، وأوضح للضباط حقيقة الموقف السياسى فى مصر ، وسلم احمد بك رفعت خطاب وزير الجريبة القاضى بانسحاب الوحدات المصرية من السودان (١٩) ٠٠٠ وهكذا كان على الوحدات المصرية البطلة المتمركزة فى الخرطوم البحرية والتى رفضت الانسحاب من السودان الا بعد صدور قرار منصرى خالص لهم بذلك ، كان على هذه الوحدات انصا وبمنتهى العسكرية اطاعة هذا الأمر المصرى بالانسحاب ٠

وقد انتهى خطاب وزير الحربية الموقف كله ، فقد جمع احمد بك رفعت ضباط المدفعية والمشاة وأخبرهم بوجوب اطاعة أمر الملك بالانسحاب (٢٠) وقد جاء في هذا الخطاب الموجه لضباط وضباط الصف والجنود بالجيش المصري بالسودان من وزير الحربية المصري « عهدنا فيكم الشجاعة والولاء ولا يداخلنا أى شك فى انكم مستعدون جميعا لأزاحة آخر نقطة من دماءكم فى خدمة جلالة الملك وفى سبيل الوطن على أننا نأمركم بان تكفوا عن مقاومة الاجراءات التى اتخذها نائب حاكم السودان العام لاجراكم بالقوة من الاراضى السودانية . فانه لبس من وراء هذه المقاومة سوى سفك الدماء بغير جدوى وبما ان الحكومة المصرية قد احتجت صريحا على هذا العمل الذى نفذ بالقوة القاهرة فعودتكم لا تترتب عليها أى مساس لا بحقوق الوطن ولا بشرفكم العسكرى » (٢١) . وهكذا أذعن الضباط والجنود للأمر أسفين محزونين ، (٢٢) وقامت الوحدات المصرية البطلة بالسفر من الخرطوم فى أيام ٢٩ ، ٣٠ نوفمبر و ١ ، ٢ ديسمبر ١٩٢٤ على خمسة قطارات خاصة « خلاف البوستة » (٢٣) حيث وصلت الشلال يوم ٥ ديسمبر ، وعلى هذا النحو تم اخلاء السودان من الجيش المصرى . (٢٤)

والواقع فان تنفيذ الإنذار البريطانى كان نصرا بريطانيا كاملا على الحركة الوطنية سواء فى مصر أو فى السودان ، ففي مصر سقطت وزارة سعد زغلول وخلفتها وزارة أحمد زيور باشا (٢٥) الذى لم يكن ليستطيع بماضيه السياسى غير الواضح ان يملأ الفراغ الذى أحدثته غيبة شيخ السياسة المصريين عن رئاسة الجهاز التنفيذى فى مصر .

تشكيل قوة الدفاع السودانية :

شهد السودان تطورات كبرى نتيجة لتنفيذ الإنذار البريطانى

فبدأى ذى بدء حدث ما يمكن ان نسميه بثورة عسكرية فى صفوف الجيش المصرى من السودانيين احتجاجا على ابعاد الجيش المصرى السودان ، ففى تالودى رفض الضباط السودانيين الانصراف من طاب عنه المصريون ، ووقعوا على تعهد بالنزول مع المصريين الى القاهرة أنه تم اللقاء القبض على هؤلاء الثائرين فى محطة كوستى • (٢٦)

الا ان المواجهة الأخطر كانت ما وقع من الكتيبة الحادية السودانية فى الخرطوم ، والتي وصلت الى حد الصدام المسلح مع البريطانية مما أدى الى مقتل عدد من الطرفين ، وذلك فى يومى ٧ نوفمبر • وكان هذا الحادث هو أخطر ما واجه البريطانيين فى م تنفيذ قرار اجلاء القوات المصرية من السودان • الا انه نتيجة للفارو فى التسليح بين القوتين ، تمكنت القوات البريطانية من القضاء - المقاومة السودانية ، وفتت من عضد هذه المقاومة انسحاب المصريين من السودان بعد وصول الأمر المصرى لهم بذلك • (٢٧)

ولكن ما هو الموقف العسكرى فى السودان بعد انسحاب المصريين وما هو مصبر افراد الجيش المصرى من السودانيين والذين ، السودان بعد انسحاب الجيش المصرى نفسه ؟

لقد عمدت بريطانيا الى محاولة سد الفراغ العسكرى الناجم ع الجيش المصرى من السودان باصدار قرار - اصدرة الحاكم العام فى ١٧ يناير ١٩٢٥ - بإنشاء جيش دفاع السودان الذى يدين بالولا عام السودان ، وتقرر ان يخدم الضباط والجنود السودانيون فى المصرى فى هذا الجيش الجديد • (٢٨)

وعند اعداد الميزانية المصرية فى عام ١٩٢٥ - ١٩٢٦ قرر مجلس الوزراء ان « تبقى ميزانية وزارة الحربية للسنة المالية التالية كما كانت فى السنة الحالية ١٩٢٤ - ١٩٢٥ » على ان يبين فى الميزانية تفصيلا ما يخص الجيش المصرى فى مصر ، وما يبقى من المبلغ المدرج فى الميزانية يخص جملة واحدة للجيش الذى فى السودان ٠ (٢٩) وتبين ان هذا الباقي هو مبلغ ٧٥٠ ألف جنيه تم تخصيصه سنويا لقوة الدفاع السودانية الجديدة ٠ (٣٠) وهكذا تكونت القوة العسكرية التى تكفلت بسد الفراغ الناتج عن انسحاب الجيش المصرى من السودان والتى ظلت مصر تساهم فى نفقاتها ٠

أما بالنسبة للموضعية السياسية للسودان فى هذه المرحلة ، فان تشمبرلن اوضح عن فهمه بأنه يمكن معاملة السودان كالمستعمرات البريطانية مثل هونج كونج ، أى ان السلطة البريطانية فيه يجب ان تكون سلطة كاملة ، ورغم ذلك « فهو ليس فى الواقع مستعمرة بريطانية ، لانه من الناحية الرسمية هو تحت السيادة المصرية البريطانية ، وتحمل مصر وبريطانيا منذ خمسة وعشرين عاما أعباء التأمين الضرورى لحماية السودان ، واذا كنا لأسباب تتعلق بمصالحنا فى السودان قد أبعدنا الجيش المصرى عن السودان » ، فان هذا العمل لا يعطينا حق معاملة السودان كمستعمرة بريطانية وأن نتحمل النفقات المالية للحامية البريطانية » ٠

وكنتيجة لتشكيل قوة الدفاع السودانية هذه ، ثارت بعض المشاكل القانونية ٠٠٠ فان الضباط والجنود السودانيين الذين أسلخوا من وحدات الجيش المصرى التى كانت مرابطة فى السودان ثم انسحبت منه ، أصبحوا غير تابعين للقانون العسكرى المصرى ، وهكذا أصبح بعض الضباط السودانيين غير مرتبطين بتقديم الطاعة لأوامر الضباط البريطانيين ٠

ورفعت المسألة الى مجلس الحرب فى لندن لاعطاء القرار . وقد اوضح المجلس انه « طالما ان القائد العام لقوة الدفاع السودانية هو من الضباط العاملين ، فان الضباط العاملين التابعين له هم خاضعون للقانون العسكرى القسم ١٧٥ » . وإنهم لذلك يمارسون الضبط والريط على الأفراد البريطانيين الآخرين « . (٣١) - وأضاف مجلس الحرب البريطانى انه بالنسبة للصعوبة الناتجة من ان بعض الضباط السودانيين فى قوة الدفاع السودانية هم ليسوا ملزمين باطاعة أوامر الضباط البريطانيين « فإننا سوف نجبرهم على الطاعة بأن نلحق لهذا الغرض بندا فى القانون العسكرى الجديد الخاص بقوة الدفاع السودانية » . (٣٢)

ولكن لم تكن بريطانيا لتكتفى بقوة الدفاع السودانية فقط فى السودان ، فلابد من الإبقاء على قوة بريطانية خالصة هناك على غرار جيش الاحتلال البريطانى فى مصر ، وان كانت أقل حجما وتسليحا ، وذلك حتى يمكن لهذه القوة البريطانية الخالصة ان تقوم بالردع المطلوب لأى حركة أو انتفاضة وطنية فى السودان . وبعد عدة دراسات رأى اللورد كافان Cavan فى بداية عام ١٩٢٦ انه يكفى تخصيص كتيبة بريطانية خالصة فى السودان لأنه « عند مواجهة أى اضطراب فى السودان فإنه يمكن ارسال امدادات قورية من مصر » . الا ان الجنرال هدلستون ابرز قلقه بالنسبة لتأثير انسحاب الجيش المصرى ، وانه من الأفضل تخصيص كتيبتين أو كتيبة ونصف على الأقل حتى خريف ١٩٢٦ وان النصف الباقى من الكتيبة الثانية « اما أن يعود من مصر الى السودان ، اذا ما حتمت الظروف ذلك ، أو أن نصف الكتيبة الباقى فى السودان يتجه الى القاهرة اذا ما سمحت الظروف بذلك ايضا » وبمعنى آخر فان جناحى الكتيبة الثانية يجب ان يتحدا فى القاهرة أو فى الخرطوم فى صيف ١٩٢٦ ، (٣٣) وذلك طبقا للظروف القائمة . وقد وافقه الجنرال هوكنج قائد قوات الاحتلال فى مصر على هذه المقترحات . (٣٤)

وهكذا أبعد الجيش المصرى عن السودان ، وقامت قوة الدفاع
السودانية التى ظلت الحكومة المصرية تساهم بمبلغ ٧٥٠ ألف جنيه سنوياً
فى الإنفاق عليها .

وكان معنى ذلك أن الجيش المصرى قد تمركز فى مصر فقط ٠٠٠ إلا
أنه سرعان ما تراكمت المشكلات ٠٠٠ فما هو مصير الضباط العائدين من
السودان ؟ بل ما هو مصير الوحدات المصرية العائدة ؟ وهل سيؤثر وصولها
إلى مصر على ذلك التفوق القائم لقوات الاحتلال البريطانى فى مصر على
الجيش المصرى ؟ وبمعنى آخر هل سيزيد عدد أفراد الجيش المصرى زيادة
قد تؤثر على ذلك التفوق البريطانى المرغوب فيه من وجهة النظر البريطانية ؟

ولا ننسى أنه فى غضون ذلك الوقت ثارت مسألة على جانب كبير من
الخطورة بالنسبة لمكان الجيش المصرى نفسه. وهى مسألة تدعيم تسليح
الجيش المصرى بالمدافع الآلية (الرشاشات) وبمدفعية الميدان المتطورة مما
قد يؤثر على الاحتلال البريطانى نفسه فى حالة مواجهة كاملة بين القوات
المصرية المتزايدة فى العدد والعتاد وقوات جيش الاحتلال البريطانى فى
مصر ٠٠٠ فما هو موقف السلطات البريطانية من هذه المشكلات ؟

إن الفصل التالى من هذه الدراسة سيجيب بقدر إمكاننا على هذه
التساؤلات .

مواشى الفصل الأول

- ١ - أحمد شفيق - حوايات مصر السياسية - الحولية الثانية (١٩٢٥) ص ٤١٢
- ٢ - المصدر السابق - الحولية الأولى (١٩٢٤) ص ٣٦٦
- ٣ - دكتور عبد العظيم رمضان - الجيش المصرى فى السياسة (١٨٨٢ - ١٩٣٦) ص ١٧٢ - ص ١٧٣
- ٤ - مذكرتان للمواء محمد باشا لبيب الشاهد والاميرالائى احمد بك رفعت عن اعمال الجيش المصرى فى السودان ومأشاة خروجه ص ٢٨ ٢٩٤
- ٥ - دكتور عبد العظيم رمضان - المصدر السابق - ص ١٧٥ - ١٧٦
- ٦ - Wavell, Viscount — Allenby In Egypt. Vol. 2 of Allenby . A study of Greatness p. 116
- ٧ - محمد شفيق غربال - تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ج ١ ص ١٥٦
- ٨ - دكتور يونان لبيب رزق - السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول (١٨٩٩ - ١٩٢٤) ص ٤٧٤ - ٤٧٥
- ٩ - محمد شفيق غربال - المصدر السابق ص ١٥٨
- ١٠ - د. يونان لبيب رزق - المصدر السابق ص ٤٧٧
- ١١ - F.O Public Record Office 407-200 (b.) Sirdarship of Egyptian Army and Command of Sudan, Defence Force and British Troops in the Sudan. No. 187 Appendix to enclosure 2. Egyptian Units in Egypt, August 1924.
- ١٢ - مذكرتان - مصدر سبق ذكره ص ٣٢ - ٣٣
- ١٣ - نفس المصدر ص ٣٦
- ١٤ - عبد الرحمن الرافعى - فى اعقاب الثورة المصرية ج ١ ص ٢٠٣
- ١٥ - مذكرتان ص ٤٦ - ٤٧
- ١٦ - نفس المصدر ص ٥١ - ٥٢
- ١٧ - نفس المصدر ص ٥٣
- ١٨ - نفس المصدر ص ٥٥
- ١٩ - نفس المصدر ص ٦٥
- ٢٠ - عبد الرحمن الرافعى - المصدر السابق ص ٢٠٤
- ٢١ - مذكرتان ص ٨٣

- ٢٢ - عبد الرحمن الرافعي - المصدر السابق ص ٢٠٤
- ٢٣ - مذكرتان ص ٦٩
- ٢٤ - د. عبد العظيم رمضان - المصدر السابق ص ١٨٧
- ٢٥ - محمد حسين هيكل - مذكرات في السياسة المصرية ج ١ ص ٢١٢
- ٢٦ - محمد عبد الرحيم - الصراع المسلح على الوحدة في السودان أو الحقيقة عن حوادث ١٩٢٤ ص ٥٦ ، ٥٧
- ٢٧ - دكتور يونان لبيب رزق - المصدر السابق ص ٤٨١
- ٢٨ - احمد شفيق - المصدر السابق - الحولمة الثانية (١٩٢٥) ص ٥٤
- ٢٩ - دكتور يونان لبيب رزق - المصدر السابق ص ٤٨٧ ، ٤٨٨
- ٣٠ - F.O. Public Record Office 407-200 (d.) Legal Status of Army of Occupation (J. 478/32/16) No 201 Foreign Office to Law Officers of the Crown. Meroyn Herbert. F.O. February 27, 1925.
- ٣١ - F.O. P.R.O. 407-201. Chapter 4. Military Arrangements in Egypt and The Sudan and relevant financial conditions ; Size and armament of Egyptian Army and legal Status of Army of occupation (J. 1920/2/16). No 120 War Office to F.O. B.B. Cubitt July, 7, 1925
- ٣٢ - F.O. P.R.O. 407-201 Ibid (J. 1920/2/16) No. 123 Mr. Austen Chamberlain to Mr Henderson (Cairo) F.O. July 17, 1925.
- ٣٣ - F.O. P.R.O 407-201 Ibid., (J. 2081/2/16) No. 124 Sir G F Archer Governor-General of the Sudan to F. O. Sudan Government, London Office July 18, 1925.
- ٣٤ - F.O. P.R.O. 407-201 Ibid , (J. 2081/2/16) Enclosure in No. 124 Memorandum by G.F. Archer Governor-General of the Sudan, London July 9, 1925.

«فصل الثاني»

الجيش المصرى فى مفرق الطرق

مسألة المدافع الآلية :

مع بداية سنة ١٩٢٥ وقعت في مصر أحداث معبنة ذات طبيعة عسكرية كانت لها انعكاسات كبيرة على العلاقات بين مصر وبريطانيا . فقد سمح في ذلك الوقت للحكومة المصرية بعد موافقة المندوب السامي اللورد اللنبي بشراء ٦ قطع مدفعية آلية (رشاشات) من السلطات الجريبة البريطانية . وبعد ذلك بوقت قصير سمح للحرس الملكي المصري بأن يشتري على نفس المنوال قطع آلية لهذه القوة . وفي أبريل من نفس السنة تم اتصال آخر بالسلطات البريطانية في مصر لشراء ٦ قطع آلية أخرى للحرس الملكي .

وفي مجال تقييم هذه الأسلحة الآلية ، لا يجب أن نخضعها للمعايير الحالية في التسليح ، فالمواقع ان (الرشاشات) كانت في ذلك الوقت بمثابة (ثورة) في تسليح الجيش المصري بالنسبة للتسليح الذي كان قائما .

وعلى أية حال ، وافق المندوب السامي - بعد تباحثه مع قائد قوات الاحتلال - على بيع هذه الأسلحة المتطورة - حينذاك - للحكومة المصرية ، بعد أن توصل إلى قرار بأنه من الأفضل للبريطانيين بيعها لها مع إمدادها بالذخيرة ، بدلا من أن تقوم الحكومة المصرية بالحصول عليها من إيطاليا أو فرنسا أو أية دولة أخرى ، وذلك في حالة استبعاد السلطات البريطانية من القيام بالتفتيش على القطع المباعة أو كمية الذخيرة التي في حوزة الجيش المصري واللازمة لتشغيل هذه المدافع . (١) كما أن اللورد اللنبي أسبعد احتمال حدوث نزاع مسلح بين قوات جيش الاحتلال والجيش المصري في ذلك الوقت ، هذا بالإضافة إلى أن « الحكومة المصرية سوف تتعرض للهجوم في البرلمان لعدم حصولها على المدافع الآلية التي خصص لها بند في الميزانية

المصرية وعددها ٢٢ مدفعا ، بينما المطالبة بأكثر من هذا العدد يمكن رفضها بسهولة لعدم تضمن الميزانية مخصصات لها » . (٢)

ومن ناحية اخرى ، وطبقا لرأى قائد قوات الاحتلال فى مصر ، فإن سعد زغلول لم يكن قد بدأ بعد مجهوداته كى يستمبل الصباط المصريين الى جانب الحركة الوطنية ٠٠٠ وهكذا استخلصت السلطات البريطانية فى مصر بأنه ليس هناك من سبب يدعو للاعتقاد بأن الجيش المصرى قد يتحول الى العداء وشيكا للقوات البريطانية . (٣)

وفى هذا السياق يجب ان نشير الى ان السير لى ستاك نفسه كان قد اشار فى عام ١٩٢٤ الى « ان المدافع التى فى حوزة الجيش المصرى الآن هى قديمة ، وان هناك صعوبة كبرى فى الحصول على ذخيرة لها » والسير لى ستاك هو الذى اوصى الحكومة المصرية باختيار المدفع الهاوتزر ٣٧ بوصة البريطانى عند اعادة تسليح المدفعية ، ومن وجهة النظر البريطانية ، فانه من الصعوبة بمكان منع المصريين من اتباع مشورة السير لى ستاك . الا انه تجدر الاشارة الى ان هذه « المدافع ستكون عديمة الفائدة حتى يتعلم افراد المدفعية كيفية استعمالها ، وهذا لا يمكن ان يتم قبل انشاء مدرسة المدفعية » كما أنه « يمكن للورد اللنبى اقناع الحكومة المصرية بالسير ببطء فى هذه الأمور » . (٤)

الا ان وزارة الحرب البريطانية كانت لها وجهات نظر اخرى ٠٠٠ فمع تسليحها بصعوبة موقف الحكومة امام البرلمان المصرى اذا ما تراجعت عن شراء الاسلحة الآلية التى تمت الموافقة على شرائها وخصص لها بند فى الميزانية بالفعل « فانه من الأسهل معارضة الشراء المبدئى أكثر من خطورة مواجهة المصريين المسلحين بهذا السلاح ٠٠٠ كما اننا يجب ان نفهم ان

وحدات الجيش المصرى ، فان المشروع لم يجد سوى تأييد ضعيف فى مجلس الوزراء المصرى ٠ (١٠)

ولكن ما هو حجم الجيش المصرى فى ذلك الوقت ؟ وما هو تأثير عودة وحدات الجيش المصرى من السودان الى مصر ؟

فى مذكرة للمفتش العام للجيش المصرى سبنكس داشا فى ١٦ ابريل ١٩٢٥ يتضح الآتى :

١ - قوة الجيش المصرى بدون الحرس الملكى

كل الرتب	
١٥٥	أورطة خبالة
١٦٢	بطارية مدفعية
١١٦	سرية حراسة مدفعية
٤٤٤٥	٧ كتائب مشاه
٤٨٧٨	المجموع

٢ - الوحدات المصرية التى كانت فى السودان

٤٦٥	٣ بطارية مدفعية
١١٦	سرية حراسة مدفعية
١٢٧٠	٢ كتيبة مشاه
١٨٥١	المجموع

٣ - بجلاء الوحدات المصرية من السودان زادت قوة الجيش فى مصر

وأصبحت ٠

٤٨٧٨	كل الرتب
١٨٥١	كل الرتب
٦٧٢٩	المجموع

٤ - تم تخصيص الآتى فى ميزانية عام ١٩٢٥ / ١٩٢٦ كوحادات مضافة .

كل الرتب	
١١٥	سرية خيالة
١٦٩٤	٢ كتبة مشاه (تجهيز ممتاز)
<u>١٨٤٩</u>	المجموع

كما خصصت الميزانية أيضا .

١٠ (اعادة تسليح بطارية مدفعية باربعة مدافع هاوتزر ٣٧ بوصة بدلا من المدفعية الجبلية 10 Pr. المسلح بها الجيش المصرى فى ذلك الوقت ، وهناك مدفعان هاوتزر ٣٧ بوصة قد صدرت التعليمات من لندن بارسالها بالفعل .

١١ (تشكيل ١١ فصيلة مدافع فيكرز آلية بواقع مدفعين لكل كتبة مشاه .

٥ - الحرس الملكى .

كل الرتب	
١٥٧	سرية خيالة
٦٢٩	كتيبة مشاه
<u>٧٨٦</u>	المجموع

الا ان المشاه فى الحرس الملكى تمت زيادتها مؤخرا بمائتى جندي ، وكذلك تم تدعيمها بمدفعين فيكرز وكذلك بمدفعين هوتشكيس Hotchkiss ويضاف الى ذلك ان سلطات القصر كانت تفاوض فى ذلك الوقت لشراء ٦ مدافع آلية لويس من الجيش البريطانى .

٦ - ادارات الجيش .

كل الرتب	
١٠٦	ادارة التجنيد
١١٧	ادارة التنظيم والمناطق
٦٦١	قسم الاشغال العسكرية
٢٢٤	ادارة الامداد والتموين
٣٠٧	ادارة الصيانة
٥٥٤	القسم الطبى
٨٧	القسم الببترى
<u>٢٠٥٦</u>	المجموع
غير مقاتلين	

٧ - والخلاصة انه بتشكيل الوحدات الجديدة فان المجموع النهائى

لافراد الجيش المصرى سبصبح :

	٢ سرية خيالة
	٤ بطارية مدفعية
٨٥٧٨	٢ كتبة مشاه (تسليح ممتاز)
	٩ كتائب مشاه (تسليح تقليدى)
٩٦٨	الحرس الملكى
٢٠٥٦	الادارات
<u>١١٦٢٠</u>	المجموع (١١)

أسباب تطوير تسليح الجيش المصرى :

كان لابد - من وجهة النظر البريطانية - من التحرى عن الاسباب الحقيقية للمطالبة المصرية بزيادة قوة مصر العسكرية ، والتأكد من ان هذه الزيادة لن تستمر حتى تصبح خطراً اذا لم يكن بالضرورة مهددا للقوات البريطانية فى مصر ، فانه من المؤكد انه سوف يهدد الحكومة المصرية ذاتها ، وذلك فى حالة ما اذا استخدم الجيش المصرى كسلاح سياسى . وليس هناك من شك فى ان هذا التصور له ما يبرره « ٠٠٠ فهناك رغبة واضحة

لدى الوطنيين المصريين لخلق جيش قوى بدرجة كافية حتى يمكن استخدامه فى تحقيق اغراض سياسية ، وكأسلوب للضغط به على الحكومة المصرية وعلى السلطات البريطانية ، والصحف المصرية (المتطرفة) مليئة بالمقالات التى تنادى بوجوب ان تكون لمصر قوات مسلحة مناسبة لها كدولة كبيرة وقادرة على الدفاع عن استقلالها وحقوقها » .

ولا ننسى فى هذا السياق ان الحكومة المصرية - بعد موافقة المندوب السامى - قد ضمنت فى ميزانية وزارة الحربية للعام ١٩٢٥ / ١٩٢٦ بندا يسمح بتشكيل ١١ فصيلة مدفعية آلية بواقع ٤ مدافع لكل فصيلة ، وكذلك تشكيل بطارية مدافع هاوتزر ٣٧ بوصة ٠ (١٢)

ومفهوم ان كل فصيلة مدافع آلية سوف تدعم كتيبة مشاة ٠ الا ان السلطات البريطانية فى مصر رأيت ان تشكل كل فصيلة مدافع آلية من مدفعين فقط وليس من اربعة مدافع كما تقضى بذلك التنظيمات التى كان يسير عليها الجيش البريطانى نفسه ، وذلك كمحاولة لتخفيض التسليح المصرى بهذه الاسلحة المتطورة ٠ (١٣)

ولا ننسى ايضا ان سعد زغلول - اثناء تمتعه بالسلطة - حاول استخدام الجيش سياسيا ، وذلك عندما امر بطرد ضباط الجيش والشرطة الذين تصدوا للجماهير التى تظاهرت لصالحه قبل وصوله الى السلطة وبطبيعة الحال فان أى سياسى أو رجل عسكرى يعلم انه من الخطورة بمكان استخدام الجيش أو الشرطة لمساعدة حزب سياسى ضد حزب آخر اللهم الا اذا وقعت ثورة ٠

ويعترف الجنرال هوكنج Haking قائد قوات الاحتلال البريطانى فى مصر آنذاك بأن سعد زغلول « يحاول الآن ان يسيطر على الجيش ، وهو

يستخدم بعض الضباط لهذا الغرض ، وان كان من المشكوك فيه ان يحوز أى نجاح فى هذا الصدد » ٠ (١٤)

ويضيف الجنرال هوكنج الى ذلك « ٠٠٠ ان بعض زعماء الاحزاب السياسية - طبقا لتقارير وصلتني من عملائي الخصوصيين يحاولون التأثير على الجيش المصرى وجعله معاديا للبريطانيين » ٠ (١٥)

ويلح المندوب الهامى على هذه النقطة موضحا « ان جزءا من برنامج اتباع سعد زغلول يوضح اهمية زيادة حجم وتسليح الجيش المصرى حتى يمكن بالاعتماد على هذه القوة المسلحة المصرية فرض المطالب المصرية على بريطانيا عند المفاوضات بين الدولتين » ٠

« الا ان زيادة حجم وتسليح الجيش المصرى لها احتمالات أخرى ٠٠ فبينما هى تزيد من الشعور بالكرامة والعزة الوطنية عند المصريين ، فهى من ناحية أخرى مصدر للرضاء الملكى ، لأنها تمنح الملك قوة أكبر وحكما مطلقا مستتباً والملك فؤاد قد يكون على حق ، الا ان السلاح له الحد الآخر والذى يحاول الزغلوليون سنه ٠٠٠ وعلى اية حال فان لنا مصالحنا الخاصة التى تسعوننا للتفكير والدراسة المتأنية » ٠

ويقترح اللنبى بعد ذلك على تشمبرلن انه من الافضل ايقاف اى زيادة فعالة فى حجم وكفاءة تسليح الجيش المصرى ، وان كان يرى انه من الممكن فى تلك المرحلة منح الحرس الملكى - ارضاء للملك فؤاد - ٦ مدافع آلية اضافية ، وعدم تشجيع المصريين على الحصول على اكثر من ٢٢ مدفعا من نفس النوع ، والتى تمت الموافقة عليها بواقع مدفعين لكل كتبة مشاة ٠ (١٦)

ويؤكد الجنرال هوكنج قائد قوات الاحتلال فى هذه المرحلة ان زيادة حجم الجيش المصرى من ناحية الأفراد وكذلك تدعيم وحداته بأسلحة آلية وبالدفعية الثقيلة ٠٠٠ ان هذه العملية ليست للقضاء على ثورة متوقعة ، وهى ليست للدفاع عن الدولة ضد عدوان خارجى متوقع ، ولكن هذه الزيادة هى فى الأساس « لتدعيم دولة مصر ضد بريطانيا » . ويورد الجنرال هوكنج ملاحظة بالنسبة لهذه النقطة « ٠٠٠ ففى الفترة الحالية ، فان كل الدول الكبرى فى العالم تسعى لتخفيض أسلحتها تحت رعاية عصبة الأمم ، بينما مصر تحاول زيادة قواتها العسكرية من ناحية الأفراد والتسليح » ونعتقد ان هوكنج لم يكن مصيبا فى رأيه هذا ٠٠٠ فان الدول التى أخذت فى تخفيض تسليحها فى ذلك الوقت كانت دولا مستقلة كاملة الاستقلال ولا ترابط فى أراضيها قوات احتلال تسلبها جوهر استقلالها ، ونعتقد ايضا ان هوكنج كان على حق حين قال ان تلك الزيادة المطلوبة فى حجم الجيش المصرى والعمل على كفاءة تسليحه هى عملية موجهة ضد بريطانيا فى الأساس .

بين الجيش المصرى وقوات الاحتلال :

هناك تساؤل هام من وجهة النظر البريطانية. ٠٠ هل القوات البريطانية المرابطة فى مصر كافية من ناحية العدد والعدة للتصدى بسرعة لأى موقف معاد لها قد يقع فى مصر ويؤدى الى تهديد أمن قناة السويس التى تشكل السبب الرئيسى لوجود القوات البريطانية فى مصر ؟

يجيب الجنرال هوكنج على هذا التساؤل بقوله « ٠٠٠ اننى منذ وصولى الى مصر طورت الخطة البريطانية للدفاع عن قناة السويس ، وذلك للعمل على تخفيض القوات ، وبصفة رئيسية بتعبير خط المواصلات والاستراتيجية العملياتية من الاسكندرية الى قناة السويس ، وذلك بتخفيض

عدد أفراد حامية الاسكندرية من أجل تدعيم المسرح الرئيسى للمعاملات ،
وتأمين الخط الحديدى من الاسكندرية الى بنها بقناطره العديدة على فروع
النيل . وكل هذه الاجراءات قد حدثت بموافقة المندوب السامى ، وبعد دراسة
مفصلة وعميقة للموقف الاستراتيجى ، وبالإحاطة الكاملة لوزارة الحرب
البريطانية ، .

ويستمر هوكنج موضحا المقارنة بين القوات البريطانية فى مصر فى
ذلك الوقت وبين الجيش المصرى ، فيقول ان الجيش المصرى كان متمركزا
فى القاهرة والدلتا وعلى طول نهر النيل جنوبى القاهرة ٠٠٠ فالجيش
المصرى بذلك لا يهدد كثيرا القوات البريطانية فى مصر ، لأن الأخيرة موزعة
طبقا للغرض الأساسى منها وهو - فى رأيه - تأمين قناة السويس ، كما ان
هذه القوات (البريطانية) مستعدة تماما لمواجهة أى اعتداء من جانب
الجيش المصرى . الا ان هوكنج يؤكد - من ناحية أخرى - « ان قوات مصرية
مسلحة بالمدافع الآلية والمدفعية الثقيلة تحتل مواقع على الخط الحديدى الممتد
من القاهرة الى الاسماعيلية وعلى طول قناة السويس وخصوصا فى
بورسعيد ٠٠٠ ان هذا الموقف قد يورط القوات البريطانية ، والأمر يستدعى
تقدير حجم وتسليح هذه المواقع المصرية سواء كانت مدعمة بأسلحة آلية
وبالمدفعية الثقيلة أو غير مدعمة بهذه الأسلحة المتطورة » . (١٧) وعلى أية
حال كان من رأى وزارة الحرب البريطانية - بالنسبة لهذه النقطة - « ان
الجيش المصرى اذا ما أصبح قويا ، فأننا سنوف نمتع تمركزه على طول قناة
السويس ، وعلى طول خط المواصلات بين القاهرة والاسماعيلية » . (١٨)

ومرة أخرى يقترب هوكنج من الحقيقة بقوله ان الحكومة البريطانية
ترغب فى الاستمرار فى حماية مصر من أى عدوان خارجى وان تأمين قناة
السويس يعتبر أمرا حيويا بالنسبة للإمبراطورية البريطانية ، ولذلك فان

بريطانيا مضطرة الى الاحتفاظ بقوات عسكرية فى مصر ، ومن هذا المنطلق ، طبقا لكلمات هوكنج « فان مصر يجب ان تعتمد على بريطانيا ضد أى عدوان خارجى كما انها يجب ان تكون تابعة لبريطانيا لتحقيق تأمين قناة السويس » وكان هذا هو لب المشكلة التى لا يمكن حلها بأى شكل من الأشكال السياسية دون أن يؤثر ذلك الحل على الاستقلال الكامل لمصر . وأفضل الحلول بطبيعة الحال - من وجهة النظر البريطانية - هو ان تكون مصر صديقة لبريطانيا وراغبة فى مساعدتها للتمسك بامبراطوريتها ، على ان تنال مصر فى المقابل ضمان بريطانيا بالدفاع عنها ضد أى عدوان أجنبى فى السلم أو الحرب .

ويشبه هوكنج الوضع الحربى فى مصر بالوضع القائم بين فرنسا وبولندا فى ذلك الوقت ، فبولندا - فى رأيه - كدول أخرى عديدة خلقتها معاهدة فرساي ، كانت متأكدة من انها يمكن ان تتلاشى كدولة أمام أية قوة خارجية مستقبلية ، ولذلك بحثت عن المعاونة الفرنسية . ولم يشعر الشعب البولندى بأى خجل من تلقي معونة دفاعية من دولة أخرى . (١٩)

كما اقترح تشمبرلن - فى هذا الصدد ايضا - تدبير تصرف مشابه للعلاقات بين حكومة الولايات المتحدة الامريكية وكوبا التى تشبه مصر ، فكوبا كانت محمية بمبدأ مونرو من أى غزو أجنبى ، وقناة السويس تشبه واحدة من أهم القواعد البحرية الامريكية الواقعة فى اراضى كوبا ، الا انه من ناحية أخرى ، فان حكومة الولايات المتحدة الامريكية لم تفكر فى تحديد حجم الجيش الكوبى الذى كان يصل حجمه الى نفس حجم الجيش المصرى أو «كبير قليلا» (٢٠)

ولا يمكن ان نترك كلمات هوكنج أو تشمبرلن بدون تعليق ، فمصر دولة عريقة وقديمة قدم التاريخ ، ولم تخلقها معاهدة فرساي كما خلقت بولندا ،

فالتشبيه غير مقبول وغير معقول . كما انه بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وقيام عصبة الأمم ، ووضع العلاقات الدولية بين الدول الكبرى على أسس معننة ، كل ذلك أدى الى عدم تصور عدوان خارجي على مصر في عام ١٩٢٥ ولكن مصر بموقعها الجغرافي الفريد ، ووقوع قناة السويس في أراضيها ، واهتمام بريطانيا بمصالحها في الشرقين الأدنى والأوسط ، كل ذلك جعلها متخوفة من وقوع مصر تحت احتلال أجنبي معاد في مرحلة مستقبلية ، مما يؤدي الى تهديد تلك المصالح الامبراطورية .

كما أن اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بعدم وقوع كوبا تحت سيطرة قوة معادية لها قد يكون له ما يبرره اذا ما تذكرنا ان كوبا لا تبعد عن السواحل الامريكية بأكثر من ٩٥ ميلاً ، فتمسك الولايات المتحدة في ذلك الوقت بهذا المبدأ هو نوع من التأمين لحدودها . كما ان عدم تمسك الولايات المتحدة بتحديد أعداد الجيش الكوبي انما يرجع الى ان التصاقها بكوبا تقريباً يجعل من السهل عليها نقل القوات الامريكية اليها بصفة فورية واحباط أى محاولة للسيطرة عليها من جانب قوى معادية لها .

أما الجزر البريطانية أو حتى القواعد البريطانية التي كانت متناثرة في العالم حينذاك فهي غير ملاصقة للأراضي المصرية ، وهذا البعد الجغرافي الكبير حتم اهتمام السلطات البريطانية بتحديد حجم وتسليح الجيش المصري حتى لا يزيد في العدد والعدة عن قوات الاحتلال البريطاني التي كانت متمركزة في مصر .

ويجب ان نتذكر في هذا السياق ان الحكومة البريطانية عندما أنهت مسألة السيادة التركية على مصر في سنة ١٩١٤ ، وأجلست سلطاناً على عرش الخديو ، فإنها ألغت تبعاً لذلك تحديد حجم الجيش الوارد في فرمان

العثماني (١٨٠٠ ر جندى) ومن وجهة النظر البريطانية ، فانه اذا ما تم استبعاد هذه النقطة والاعتماد على الأمر الواقع « فاننا سنجد انه طبقا لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ فاننا حققنا شطرننا الجيش المصرى واحتفظنا بنصفه فقط بعد تشكيل قوة الدفاع السودانية ٠٠٠ وعلى الرغم من ان تصريح ٢٨ فبراير بطبيعته يلزم طرفا واحدا (مصر) فانه من الضرورى التأكد بأنه بجب على مصر الالتزام به على الرغم من اننا أنفسنا أحرار فى الالتزام أى عدم الالتزام به طبقا لمصالحنا » ٠ (٢١)

وهكذا يمكننا أن نستخلص انه من وجهة النظر البريطانية فانه ليس هناك من سبب يستدعى أن تقوم مصر بزيادة حجم جيشها والعمل على كفاءة تسليحه فى ذلك الوقت بالنسبة لحماية نفسها ضد أى عدوان خارجى ، فبريطانيا بقواتها البحرية المتفوقة فى البحر المتوسط هى الدولة الوحيدة فى العالم التى تستطيع حماية مصر سواء فى السلم أو فى الحرب ، فى السلم لمواجهة أى محاولات عدائية ، وفى الحرب لمنع أى غزو .

تطوير تسليح الجيش والأمن الداخلى :

هناك تساؤل بريطانى عن أسباب المطالبة بتطوير تسليح الجيش المصرى - هل المقصود من المحاولة المصرية لزيادة حجم الجيش المصرى والعمل على كفاءة تسليحه هو لتدعيم الأمن الداخلى فى مصر ؟

يجيب الجنرال هوكنج قائد قوات الاحتلال فى مصر فى ذلك الوقت على هذا السؤال مذكرا بأن بريطانيا رغبت دائما فى ان يكون جهاز البوليس المصرى فى أيدي المصريين ظالما ان الأجانب فى مصر يعيشون فى أمن كامل - ويؤكد هوكنج أيضا - بعد التحريات التى قام بها - أن قوة البوليس المصرى القائمة هى كافية ويعتمد عليها فى الأحوال العادية بالنسبة للتعامل مع

القلق والاضطرابات طالما ان الضباط يتأكدون انهم لن يقعوا تحت طائلة العقاب فى فترة تالية كنتيجة لطاعتهم للحكومة القائمة بعد زوالها . وكان البوليس المصرى مسلحا بالمسدسات ، فهو لذلك يستطيع مواجهة القلاقل والاضطرابات العادية ، الا انه لا يمكنها التصدى للاضطرابات والقلاقل الكبرى والعامة .

ونستخلص من العرض السابق ان الجيش المصرى ليس هو المسئول الأول عن تحقيق الأمن الداخلى فى مصر ، وان كان يمكنه معاونة البوليس عندما يطلب منه ذلك ، كما انه « يقدم الشكل المطلوب لهيئة دولة مستقلة » .

ومن هذا المنطلق ، فان الأسلحة المتوفرة مع أفراد الجيش المصرى فى ذلك الوقت كانت ملائمة للتعامل مع أية اضطرابات وقلاقل داخلية كبرى . يمكن ان تحدث بشرط ان يظل الجيش تابعاً للحكومة .

وهنا يؤكد هوكنج ان عدم وجود أسلحة آلية مع أفراد الجيش فى ذلك الوقت يمكن ان يكون من المزايا . فوجود أسلحة آلية قد يؤدى عند التدخل ضد الاضطرابات الى سقوط كثير من الضحايا عند المصادمات .

« فالمدفع الآلى اذا ما استخدم بدفعات كبيرة ضد الجماهير ، فان ذلك سيؤدى الى نتائج وخيمة . بينما البندقية المصوبة بدون دقة قد تؤدى الى تأثير أدبى أفضل من المدفع الآلى ، كما انه ينجم عنها خسائر أقل فى الأرواح » .

والواقع أننا لا نوافق على رأى الجنرال هوكنج بالتنسبة لهذه النقطة ، فان استخدام الأسلحة بصفة عامة لا بد له من تعليمات وأوامر تصدر من القادة المسئولين .

ولا نتصور امكانية استخدام المدافع الآلية بدون هذه الأوامر ، وكذلك لا نتصور صدور مثل هذه الأوامر باستخدامها ضد المظاهرات الوطنية التي كان يقوم بها الوطنيون العزل من السلاح ١٠٠٠ الا ان هوكنج من ناحية أخرى يقترب من كبد الحقيقة مرة أخرى بقوله ٠٠٠ « ان الجيش المصرى اذا ما وصل تدريبه وتسليحه الى مستوى أوربى مرتفع ، فان دوره ان يتحدد بالأمور الداخلية ، بل انه سيتطلع الى مسئوليات أكبر » (٢٢) موضحا ان الجيش المصرى اذا ما وصل الى ذلك المستوى الرفيع فانه سوف يتصدى للاحتلال البريطانى ذاته ٠٠٠ ومن وجهة النظر البريطانية فان مواجهة جيش مدعم بالأسلحة الآلية ستؤدى الى خسائر شديدة فى القوات البريطانية ، مما يؤدى بسلطات الاحتلال فى مصر الى تعبير خطة العمليات كلها ، لأنه على سبيل المثال « يمكن إخضاع كتيبة مشاة مصرية غير مسلحة بأسلحة آلية بخسائر قليلة فى صفوفها أو فى الصفوف البريطانية ، بينما اذا كانت الكتيبة مسلحة بأسلحة آلية ، فان البريطانيين سيجدون أنفسهم مضطرين منذ البدء لاختضاعها بكل الوسائل حتى باستخدام سلاح الطيران من أجل تقليل الخسائر البريطانية الى اقل حد ممكن ، وهذا يعنى خسائر ضخمة فى الأرواح فى جانب أفراد الجيش المصرى » وهذا التصور البريطانى له ما يبرره ٠٠٠ فانه يمكن لمجولين أو ثلاثة - فى ذلك الوقت - ان يغيروا اتجاه معركة باستخدام مدفع آلى ، وانتشار هذه المدافع الآلية فى كل كتائب الجيش المصرى فى ذلك الوقت سيقرب كل الموازين رأسا على عقب ٠٠٠ والواقع انه لا يمكن فهم هذه النقطة تماما الا لمن له خبرة عملية على الاسلحة الآلية ومعرفة شدة تيرانها وسهولة استعمالها ٠ (٢٣)

سلطات الاحتلال والاجراءات الوقائية :

نستخلص مما سبق انه من وجهة النظر البريطانية لم يكن من المرغوب

فيه فى ذلك الوقت تدعيم الجيش المصرى بكميات كبيرة من المدافع الآلية ، لأن مثل هذا التدعيم سوف يتطلب زيادة فى قوات المشاة البريطانية فى مصر ، وكذلك العمل على إبعاد القوات المصرية عن القاعدة البريطانية على طول قناة السويس ، وكذلك على طول خط المواصلات الحديدية من القاهرة الى الاسماعيلية ، (٢٤) وذلك خوفا من تعرض القوات البريطانية لخسائر ضخمة فى الأرواح فى حالة الصدام مع قوات مسلحة بأسلحة آلية ، لأن « النسبة بين كمية المدافع الآلية التى هى فى حوزة القوات البريطانية فى مصر الى تلك التى ستصبح فى حوزة الجيش المصرى ستكون ٦٦ : ٢٠ بينما النسبة بين حجم الجيش المصرى الى حجم قوات الاحتلال البريطانى فى مصر - بعد تحقيق الزيادة المطلوبة فى حجم الجيش المصرى - ستصبح ٢ : ١ مع العلم بأن قوات الحرس الملكى ليست داخلة فى هذه النسبة . هذا ومن المفهوم أنه اذا ما سمح بتدعيم الجيش المصرى آنذاك بهذه الأسلحة الآلية فإن طلبات أخرى سوف تتبع ذلك كقطع الغيار لهذه الأسلحة ، وكذلك طلبات للتدريب وأخرى لدراسة الأسلحة الآلية ، » (٢٥)

وهكذا كان من الاسهل لبريطانيا التوصل الى اتفاق مباشر مع الحكومة المصرية لتحديد تسليح الجيش المصرى بدلا من السماح لهذا التسليح بالزيادة غير الخاضعة للتفتيش البريطانى ، مما قد يؤدى الى نوع من الخطورة بالنسبة لقناة السويس .

ومن هذه النقطة تبرز مسألة فائقة الأهمية بالنسبة للمسألة ككل ، وهى أهمية استمرار ضابط بريطانى على رأس ادارة الصيانة المصرية حتى يمكن للسلطات البريطانية فى مصر الاشراف والرقابة بالنسبة للتسليح المصرى ككل ، ويوضح قائد قوات الاحتلال البريطانى فى مصر هذه النقطة بقوله انه « ... يجب ان نتذكر انه نتيجة لوجود ضابط بريطانى على رأس

ادارة الصيانة المصرية ، فانا نستطيع التفتيش على تدعيم الجيش المصرى بالأسلحة ، وهذا الموقف قد يتغير بتعيين ضابط مصرى على رأس هذه الادارة ، لأنه فى هذه الحالة لن اكون قادرا على المراجعة والتفتيش على تسليح الجيش المصرى » (٢٦)

ويضرب اللورد اللنبى الى ذلك ان هذه المسألة تزداد أهمية « حذنا نعلم ان مدة خدمة الماجور ويتفيلك Whitfield مدير ادارة الصيانة المصرية سوف تنتهى فى اكتوبر ١٩٢٥ ٠٠٠ وان هناك من الاسباب ما يدعو الى الاعتقاد بان الحكومة المصرية لا ترغب فى تجديد عقده ، وأنها ترغب فى أن يحل محله ضابط مصرى » واستمر اللنبى موضحا وجهة نظره فى أنه من المرغوب فيه - من وجهة النظر البريطانية - اما الضغط على الحكومة المصرية لتجديد عقد الماجور ويتفيلد ، أو تعيين ضابط بريطانى آخر مكانه . (٢٧)

وهكذا - ولأهمية هذه المسألة - بادر المندوب السامى بالاتصال بوزير الحرية المصرى واخذ منه وعدا بتجديد عقد الماجور ويتفيلك ، (٢٨) لانه - من وجهة النظر البريطانية - لا بد أن يرأس ضابط بريطانى الادارة المصرية المختصة بصيانة الاسلحة والمعدات . (٢٩)

واذا كان الجنرال هوكنج قد اوضح بأن « المطالب المصرية الخاصة بتطوير تسليح الجيش المصرى وتدعيمه بالمدفعية الآلية والمدفعية الثقيلة يجب أن يتم التفاوض بشأنها مع الحكومة البريطانية ، وأن لا يسمح بأية زيادة فيها بعد ذلك » (٣٠) فان الحكومة البريطانية نفسها أوضحت للمندوب السامى فى مصر بأن سياسة تسليح الجيش المصرى والعمل على تدعيمه بالأسلحة متطورة لا يجب أن تسير بمعزل عن المصالح الامبريالية

وهكذا كان الاتجاه البريطاني بصفة عامة هو عدم تشجيع تسليح الجيش المصرى بأكثر من ٢٢ مدفع آلى والتى وافق المندوب السامى للورد اللانبي على تدعيم الجيش المصرى بها ٠ الا انه كان من المتوقع ان يطلب وزير الحربية المصرى اعتماد زيادة فى الميزانية الخاصة بالجيش لشراء كميات أخرى من الاسلحة الآلية أكثر من الكمية المتفق عليها (٢٢ مدفعا) والمخصص لها بند فى الميزانية ، وهكذا قام المندوب السامى باستدعاء وزير الحربية المصرية فى أوائل مايو ١٩٢٥ ، وأبلغه بأن عليه أن لا يزيد من مقترحاته بالنسبة لتدعيم الجيش المصرى بالاسلحة الآلية عما تم تخصيصه فى الميزانية ٠٠٠ وقد امتثل الوزير لهذا الطلب ، بل زاد على ذلك بأن أنكر بأن لديه أى اتجاه لطلب هذه الزيادة ٠

أما بالنسبة لزيادة عدد ضباط الجيش المصرى كنتيجة لعودة عدد كبير منهم من السودان بعد اخلائه ، فان الحكومة المصرية أعدت مشروعا لتقاعدهم على نفس المنوال الذى كان يعامل به الموظفون الاجانب ٠ وكان عدد هؤلاء الضباط الزائدين عن حاجة الجيش المصرى - طبقا لوجهة النظر البريطانية - نحو ٢٠٠ ضابط ، وكانوا غير راضين عن أحوالهم ، وبرزوا كدليل واضح للدعاية ضد الحكومة المصرية القائمة الا ان اسماعيل صدقى باشا أعد مشروعا لتوظيف هؤلاء الضباط طبقا لكادر جديد كضباط للخبراء ، وذلك حتى يتلافى احتمال المصادمات بينهم وبين غيرهم من الضباط لأغراض الترقية سواء فى الجيش أو فى الشرطة ٠

وقد اعتبرت السلطات البريطانية أن هذه الفكرة فكرة حسنة ، رغم أن المشروع تعرض للنقد الشديد من جانب وزارتى الحرس والداخلية ، لانه كان

من المتوقع ان الضباط الذين سيعينون فى هذا الكادر الجديد لتدريب الحفراء لن يكونوا راضين عن تلك الوظائف الجديدة لخسائرهم المادية الناتجة عن فقدانهم للبدلات المالية المخصصة لضباط الجيش ، وكذلك لانهم سينسبون غير ضباط الشرطة الذين يبذلون جهودا أكبر فى اعمالهم . (٣٢) وعلى أية حال ، فقد تم تنفيذ هذا القرار ، واتجه الضباط الذين عينوا فى الوظائف الجديدة الى الاعتراض ، ووصلوا الى حد ارسال ممثلين عنهم الى القصر الملكى للشكوى ، الا انهم بعد فترة انخرطوا فى اعمالهم الحدية ، بل جاءت الانباء بأنهم راضون أكثر مما كان متوقعا . (٣٣)

وفى غضون ذلك الوقت ، برزت مشكلة أخرى خاصة بالمناصب العليا فى الجيش ، فقد جاء فى جريدة التايمز Times اللندنية فى ٢٣ يونيو ١٩٢٥ مقال يوضح أن الحكومة المصرية - قد قررت تعيين ضابط مصرى كسردار للجيش المصرى وأن من بين المرشحين لهذا المنصب شحاتة كامل باشا ومحمود عزمى باشا (٣٤) وأنه اذا كان السردار مصرىا فانها لن تمانع فى تعيين مساعد انجليزى له ، كما انه يمكن تعيين صابط بريطانى آخر كمفتش عام للجيش . (٣٥) وقد اقترح صدقى باشا بالفعل تعيين سبنكس باشا مساعدا للقائد العام للجيش المصرى . (٣٦) وقد وافق المستر تشمبرلن بصفة مبدئية على اقتراح صدقى باشا فى هذا الخصوص . (٣٧) وتستحق آراء تشمبرلن بالنسبة لهذه المسألة وقفة وتفصيلا ، فهو يحلل هذا الموضوع موضحا فلسفة الاستعمار البريطانى بصفة عامة « ٠٠ فبالنسبة للمستقبل ، فان المسألة هى التامين الحقيقى لنا مع عدم التدخل بقدر الامكان فى استقلال الحكومة المصرية ، ولهذا السبب فاننا مع الاقتراح الخاص بأن يترك للمصريين مسألة اختبار سردار مصرى ، والتركيز على الحصول على الوظائف الأقل من الناحية الشكلية ، والأهم من الناحية الفعلية ، كالمندوبين اللذين يحتلها الآن كل من الكولونيل سبنكس المفتش العام للجيش المصرى ،

والمأجور ويتفيلد مدير ادارة الصيانة ، فمثل هذه الوظائف اذا ما تم شغلها بعناية فانها ستحقق ظروفا تسمح بالسبطرة والاشراف على التفتيش ، وهي هى نفس الوقت لا تثير حفيظة المصريين ٠٠٠٠ ان هذه الطريقة هى طريقة اللورد كرومر الرامية الى ان لا يحتل انجليزى منصب الوزير ، ولكنه يحتل منصب مستشار الوزير ، والحكومة المصرية الحالية سوف تستخدم خبراء انجليز اكثر ، اذا حاولنا الابتعاد عن اشياء قد تجرح الكرامة المصرية « (٣٨)

والنص السابق - فى رأى - لا يحتاج الى تعليق ، ولكن من المهم ان نشير الى ان تشمبرلن اوضح عن رغبته - بالنسبة لمسألة السردار هذه - فى عدم اتخاذ خطوات محدودة من جانب الحكومة المصرية تجاه تعيين السردار الجديد حتى يحل المندوب السامى الجديد السير لوبد بالقاهرة ، وحتى يجد الفرصة لدراسة المسألة كلها وابلاغ السلطات فى لندن بوجهات نظره « (٣٩)

مسئولية اللنبى عن صفقة الاسلحة الآلية :

فى الواقع ان تعيين مندوب سام جديد فى مصر فى ذلك الوقت مسألة تثير الكثير من التساؤلات ٠٠٠ هل كان التعيين فى ذلك الوقت مجرد مصادفة أم أنه كان أمرا مخططا له بكثير من التعقل والمرونة والحدس البريطانى المعهود ؟ فالمندوب السامى اللورد اللنبى هو الذى وافق على بيع صفقة من الاسلحة الآلية بواقع ٢٢ مدفعا للحكومة المصرية ٠٠ وهذه الصفقة هى التى أثارت كل هذه المناقشات ، وبدا اللنبى وكأنه يدافع عن موقفه بقوله « ٠٠٠ اننى فى اللحظة التى أرى فيها ان تطوير تسليح الجيش المصرى سوف يؤثر على المصالح البريطانية ، فاننى سوف أ تدخل بوسائل مختلفة لمنع ذلك ، كما أبرز اللنبى » أنه من غير المرغوب فيه الاعتراض فى هذه المرحلة على تسليح الجيش المصرى بالمدافع الآلية « ويضيف اللنبى الى ذلك قوله بأن

المشكلة « هي ليست فقط موافقتي على هذا التدبير » (٤٠) كما أوضح تشمبرلن أيضا « أنه لا يمكن التراجع عما فعله اللورد اللنبي بالنسبة لصفقة المدافع الآلية ومدافع الهاوتزر » (٤١) . فالمندوب السامي لا يود التراجع عما سبق ووافق عليه للحكومة المصرية بالنسبة لصفقة الاسلحة . كما ان وزير الخارجية البريطاني المستر تشمبرلن أيضا لا يود أن يتراجع اللورد اللنبي عما سبق وسمح به للحكومة المصرية . ولكن يبدو أن تشمبرلن تلمس حلا آخر للمسألة ، فهو لا يطلب من المندوب السامي اللورد اللنبي التراجع عن قراره تجاه الحكومة المصرية ، حفاظا على هبة منصبه ، ولكنه يستطيع بتغيير شخص المندوب السامي بأخر سحب الموافقة بهدوء ودون ما اثاره أى مشكلات كبرى .

وزارة الحرب البريطانية نفسها أصدرت قرارا فى هذا الموضوع يقضى بعدم اتخاذ أى اجراء « للموافقة على بيع المدافع الآلية للحكومة المصرية فى الوقت الحاضر » (٤٢) .

وتبدو أهمية تغيير المندوب السامي فى مصر - فى هذه المرحلة - طبقا لكلمات تشمبرلن نفسه « . . . اقترحت الحكومة البريطانية سحب الموافقة الخاصة بمنح الحكومة المصرية ٢٢ مدفعا آليا ، وسوف نرسل رفضا قاطعا عندما يكون اللنبي فى طريقه الى مغادرة المنطقة . . . وهكذا نتلافى بقدر الامكان هذه المسألة الشائكة حتى يتولى السير جورج لويد منصبه الجديد » (٤٣) كمندوب سام فى مصر .

وتبلورت وجهات نظر تشمبرلن فى أن « لويد يمكنه أن يسيطر على الأمر بسهولة أكثر . . . لأنه من المتوقع ان يحاول كل من الملك فؤاد والحكومة المصرية التقرب الى المندوب السامي الجديد . . . وهذا الموقف سيعطيه

فرصة لمعالجة المسألة في ظروف أفضل ، مما يؤدي به الى الحصول على نتائج أفضل بالتالى مما هو متوقع من العمل المتسرع الحالى » • واسترسل تشميرلن موضحا بأنه « حتى يرسل لويد تقاريره من مصر ، فان طلب هذه المدافع الآلية لا يجاب عليه ••• انذا لن نخسر شيئا لو اننا امرنا بنوم الطلب في ملفاته حتى صدور تعليمات أخرى » (٤٤) *

آراء هندرسون وسينكس :

من الأهمية بمكان التعرف على آراء كل من ممثل المندوب السامى فى مصر نيفيل هندرسون Nevill Henderson والكولونيل سبنكس المفتش العام للجيش المصرى بالنسبة لصفقة الأسلحة الآلية ••• فقد أوردى هندرسون بأنه قد علم بأن طلب المدافع الآلية قد وصل الى وزارة الحرب البريطانية ، وأنه قد علم ايضا أن المسألة ستظل معلقة حتى يصل اللورد لويد الى قرار عما اذا كان هذا الطلب سيلغى أم لا ، « ••• الا اننى أوضح أن المندوبية السامية تعترض حاليا على تخصيص بند فى الميزانية المصرية لشراء هذه المدافع ، رغم أن هذه العملية كانت قد حازت على موافقتنا فى وقت سابق » الا أنه من ناحية أخرى أوضح هندرسون عن اعتقاده بأن زيادة عدد أفراد الجيش المصرى قد تمت ، وأن الزيادة فى التدعيم بالمدفعية الثقيلة مستمرة ، وأن البغال اللازمة للمدفعية قد تم شراؤها من جنوب افريقيا ، وأنه من المتوقع أن تصل هذه البغال وشيكا الى السوبس (٤٥)

والواقع ان الوقت بدأ متأخرا جدا لاثارة أى اعتراض على توريد المدافع الآلية ، الا اذا كان تسليح الجيش المصرى باثنين وعشرين من المدافع الآلية هو شئ خطير ومؤثر على سلامة قوات الاحتلال فى مصر • الا ان هندرسون استرسل موضحا أن « القول بأن تسليح الجيش المصرى باثنين

وعشرين مدفعا آليا هو أمر يؤثر على سلامة القوات البريطانية هو قول مبالغ فيه تماما ٠٠٠ كما أنه في هذه الظروف ، فإن رفع هذا الاعتراض المتأخر بعد موافقتنا السابقة لن يشجع الحكومة المصرية فقط على البحث عن أى مكان آخر لتسليح جيشها فى المستقبل ، بل انها ايضا سوف تعتبر ان هذا التصرف يتعارض مع الكلمة والوعد البريطانى » ٠

ومضى هندرسون بعهدا فى ابراز وجهة نظره الرامية الى التقليل من أهمية تسليح الجيش المصرى بالاسلحة الآلية التى تمت الموافقة عليها ، فأوضح أن حدوث صدام مسلح بين قوات الاحتلال البريطانى وقوات الجيش المصرى هو أمر بعيد الاحتمال ، وأنه ليس من المعقول أن تقوم مصر من جانبها بالغاء طلبها الخاص بالمدافع الآلية ، لأنها فى الواقع فى حاجة اليها ، ولكن الأهم من ذلك - طبقا لوجهة نظره - هو الاشراف الكامل والفعال على استخدام هذه الأسلحة ، هذا فى الوقت الذى « ٠٠٠ نتوقف فيه تماما عن الاستجابة لأى مطالب مصرية لأسلحة آلية أخرى ٠٠٠ فالخطر الحقيقى ليس فى الاثنين وعشرين مدفعا آليا التى أثارت المشكلة الحالية ، بل فى احتمال زيادة عددها ٠٠٠ لذلك أرى أنه اذا ما تمت الموافقة على وجهات نظرى المبينة آنفا ، فانه يمكن أولا الضغط على وزارة الحرب لتنفيذ الطلب الحالى ، وثانيا أن يقوم السير جورج لويد عند وصوله الى مصر بجذب انتباه الملك فؤاد بصفته القائد الأعلى للجيش ، وكذلك الحكومة المصرية الى الشكوك التى ثارت لدى الحكومة البريطانية بالنسبة للزيادة الأخيرة فى تسليح الجيش المصرى بالمدافع الآلية ، وكذلك ان يحوز على تعهد كل من الملك والحكومة المصرية بعدم تقديم طلبات أخرى فى هذا الصدد دون الموافقة المسبقة من الحكومة البريطانية » ٠ (٤٦)

واذا كان هندرسون قد اوضح انه لا خوف على وضع قوات الاحتلال

فى مصر من جراء تسليح الجيش المصرى بكمية من المدافع الآلية ، فان الكولونيل سبنكس مفتش عام الجيش المصرى مال الى هذا الرأى ايضا ، وأوضح بالاضافة الى ذلك أن حالة المدفعية المصرية كان يرثى لها آنذاك ، وأنه يجب اعادة تنظيم تسليح مدفعية الجيش المصرى وتدعيمها « بمدافع هاوتزر ٣٧ بوصة بدلا من المدافع البوندر 10 — Pounder ٢٩٥ بوصة الحالية التى أصبحت بالغة القدم ٠٠٠ وقد أصبحت عملية اعادة التسليح هذه ضرورية تماما نتيجة لصعوبة الحصول على الذخيرة وفتح العيار للأسلحة القديمة ، فالمدفع ٢٩٥ بوصة كان ضمن تسليح الجيش المصرى قبل حملة السودان سنة ١٨٩٧ - ١٨٩٨ » . هذا بالاضافة الى ان الجيش المصرى قد تأثرت مدفعيته كثيرا باقراضه لبطارتين ٢٩٥ بوصة لجيش الشريف حسين سنة ١٩١٦ ، « ولم يستعد الجيش المصرى مدافع هاتين البطارتين أبدا » (٤٧) .

واقترح سبنكس أن يكون هذا التغيير فى تسليح المدفعية منتظما بواقع بطارية (٤ مدافع) سنويا . الا أنه أيضا اقترح صمام أمن لاستخدام هذا السلاح الخطير من جانب افراد الجيش المصرى ، فأورى أنه « لابد من تعيين مدبر بريطانى للامداد بالذخيرة حتى يمكنه الاشراف الفعلى على استخدام المدافع » (٤٨) .

واذا كان سبنكس قد اقترح اعادة التسليح هذه بالنسبة للمدفعية المصرية بطريقة تدريجية ، فانه اضاف أيضا أنه لا خطورة تذكر من جانب الوحدات المصرية نفسها بالنسبة للنواحى الاستراتيجية وتوزيع القوات ، ففى ذلك الوقت « لم تكن توجد وحدات مصرية على طول قناة السويس أو على طول الخطوط الحديدية بدن القاهرة والاسماعيلية ، هذا بالاضافة الى أنه ليس هناك اتجاه لوضعها فى هذه المناطق ، كما اننى قد وافقت على مشروع

لتوزيع القوات المصرية يستبعد تركز القوات المصرية فى هذه المناطق ، وقد تم عرض هذا المشروع على مجلس الجيش وتمت الموافقة عليه . أما الكتيبة المنتشرة بين بورسعيد والسويس ، فقد أرسلت الى العريش فى مايو الماضى ولم تحل محلها كتيبة اخرى » (٤٩) .

ورغم ذلك فقد فضلت الحكومة البريطانية الانتظار حتى يصل المنسوب السامى الجديد السير لويد الى القاهرة ويدرس المشكلة برمتها ويرسل اليها آراءه فى هذا الصدد . (٥٠)

وصول لويد الى القاهرة :

عندما وصل لويد الى مصر ، سارع الى محاولة تفهم أبعاد المسألة الخاصة بتدعيم الجيش المصرى بالمدافع الآلية والمدفعية الثقيلة ، وبدأ مناوراته بمقابلة مع رئيس الوزراء فى ديسمبر ١٩٢٥ والتلميح له بأنه « طالما أن دول العالم تناقش مسألة عدم التسليح ، فلا داعى لأن تسيير مصر فى الاتجاه المعارض » وفى نهاية هذه المقابلة استخلص لويد وعدا من رئيس الوزراء بأنه « لن تكون هناك اعتمادات لشراء اسلحة آلية فى ميزانية العام القادم » (٥١) .

الا ان لويد من ناحية اخرى وافق على رأى « سينكس الخاص » بالسماح للجيش المصرى بالحصول على ٤ مدافع هاوتزر كل سنة ولعدة أربع سنوات ، بربمعى آخر أن يعاد تسليح بطاريات المدفعية الاربعة بواقع بطارية كل سنة « ٠٠٠ » ورغم أننى لا اوافق على أى تدعيم بالسلاح للقوات المصرية ، فإننى اعتقد - ويتفق معى فى الرأى قائد قوات الاحتلال - أنه يجب تزويد مدفعية الجيش المصرى بهذه الهاوتزرات ٠٠٠ على أنه يجب الاشراف الدقيق على نخيرتها بواسطة مدير عام من الخدمات الخاصة ، وهى وظيفة يجب أن يحتلها انجليزى ٠٠٠ والواقع أننى لا أود اعطاء المصريين فرصة قد

تدفعهم الى الحصول على اسلحة من أى مكان آخر « (٥٢) .

وتجدر الإشارة الى ان وزارة الخارجية البريطانية قد وافقت على مقترحات لويده هذه وطلبت من وزارة الحرب البريطانية تنفيذ المطلوب بالنسبة لتدعيم مدفعية الجيش المصرى بالهاوتزر ٣٧ بوصة « (٥٣) .

لويده والمناصب العليا فى الجيش :

تناول لويده هذا الموضوع فى مذكرة مطولة جدا ، أوضح فيها أن الدفاع عن وجهة النظر الرامية الى تمسك بريطانيا بسردار بريطانى للجيش المصرى إنما يركز على الأسس الآتية :

١ - أنه بناء على صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وتمسك بريطانيا فيه بالحق الكامل فى الدفاع عن مصر ضد العدوان والتدخل الخارجى ، فإن هذا التصريح لا يمكن أن يؤدى الى منع التدخل البريطانى فى شئون الجيش المصرى ،

٢ - أن بريطانيا أيضا طالبت بالمحافظة على الوضع الراهن بالنسبة للتحفظات ، وأحد هذه التحفظات على الأقل يمس الجيش المصرى « ١٠٠ » ونحن اذا كنا قد تخلينا عن تمسكنا بالوضع الراهن بالنسبة لغالبية الضباط البريطانيين الذين كانوا يخدمون فى الجيش المصرى فى سنة ١٩٢٢ ، فأننا يجب أن لا نتنازل عن منصب السردار البريطانى ، لأن خلو هذا المنصب كان نتيجة لقتل السردار الاخير على يد المصريين « .

٣ - ومن وجهة نظر احتمال أن « علاقاتنا مع الحكومة المصرية

القادمة ستكون أكثر أو أقل صعوبة . فاننا كمبدأ عام يجب ان ندعم موقعنا
«بأى شكل فى الفترة القادمة » .

٤ - أن الصراع بين الملك وسعد زغلول محتمل فى أى وقت وأن هذا
الصراع يمكن أن يصل الى حد مطالبة سعد باعلان الجمهورية ، وكذلك
الى حد المنافسة بينهما من اجل السيطرة على القوات المسلحة للدولة . . .
وفى مثل هذا الموقف ، فان سردارا بريطانيا للجيش المصرى يمكن أن يساعد
فى جعل الجيش بعيدا عن دائرة الصراع .

٥ - أن الجيش المصرى يمكن أن يكون جيشا له كفاءة كبرى تحت
قيادة سردار بريطانى ، وبصفة خاصة من ناحية التدريب ، ويمكنه فى هذه
الحالة التصدى لآى عدوان خارجى .

٦ - « فهمت أن تعيين سردار بريطانى للجيش المصرى سوف يلاقى
درجة كبيرة من الموافقة فى داخل الجيش المصرى نفسه » .

٧ - أن سردارا بريطانيا للجيش المصرى يعتبر هو فى حد ذاته نقطة
من نقاط المساومات فى حالة مفاوضات تالية من أجل تسوية التحفظات الاربعة .

ثم أوضح لويد فى نفس هذه المذكرة المطولة آراءه فى الأسس المعارضة
لتعيين سردار للجيش المصرى وإنها تعتمد على الآتى :

١ - أن فرض قائد عام بريطانى للجيش المصرى ، بعد أن أعلن
البريطانيون ان مصر دولة مستقلة كاملة السيادة ، يبدو للمصريين وللعالم
كله أمرا متناقضا مع السياسة البريطانية المعلنة ، ويمكن تفسير ذلك بأنه

تراجع من جانب الانجليز وتناقض مع ما جاء فى تصريح الاستقلال ، وان
اعتزاز المصريين بالكرامة الوطنية amour-propre سيتأثر بصفة عامة
بتعيين سردار بريطانى للجيش المصرى ، « ٠٠٠ مما يعطى منافسينا ورقة
رابحة ، ولا بد ان نتذكر فى هذا السياق ان سعد زغلول عندما كان فى الحكم
صرح بأن سردارا أجنبيا يتعارض مع شكل مصر المستقل الجديد » أى بعد
اعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

٢ - رغم الاعتراف بالحق البريطانى فى الاحتفاظ بالدفاع عن مصر ،
فان هذا الحق يتلخص فى « استخدامنا لقواتنا البريطانية فى تحقيق ذلك ،
وليس باى شكل السيطرة - من اجل تحقيق هذا الفرض - على القوات
المسلحة المصرية .

٣ - طبقا للسياسة البريطانية الحالية - بعد اعلان التصريح - فانه
من المفطنة ان يكون الموظفون البريطانيون فى الحكومة المصرية بقدر الامكان
من المستشارين والمديرين وليسوا من التنفيذيين .

٤ - 'انه اذا قامت حكومة مصرية مستقبلا باستخدام الجيش المصرى
لقمع حركات سياسية شعبية ثائرة ضدها ، فان وجود سردار بريطانى
- برغم انه من المحتمل ان ترحب به الحكومة - سيؤدى الى نوع من الارتباك
السياسى بالنسبة للمصالح البريطانية الدائمة .

٥ - كان اللورد اللنبى فى مايو الماضى قد ابلغ الملك فؤاد بأنه مستعد
لان يوصى الحكومة البريطانية كى توافق على تعيين خلف مصرى للسير
لى ستاك « ٠٠٠ وأضيف الى ذلك ان الملك كان ولعدة اشهر دائبا على التذكير
وعلى فترات منتظمة بتعهد اللورد اللنبى .٠٠ الا ان رئيس الديوان الملكى

مؤخرا - وبايحاء من الملك - أشار على بالتمسك بتعيين سردار بريطانى ،
والملك نفسه لم يرد تحمل مسئولية عرض الاقتراح ، ولكنه شعر بلا شك بنفوذ
سعد زغلول القادم على الجيش ، وبأهمية تقديم منصب السردارية كعظمة
للتنافس عليها بدن سعد وبينى (لويد) وذلك لمصلحة الملك فؤاد نفسه ، *

٦ - أنه يجب عدم التمسك بتعيين سردار بريطانى منذ تبين « أن
الموالين لنا من المصريين فى الميادين الأخرى لم يمكنهم التصدى لسعد
زغلول فى الماضى ولو بنسبة ضئيلة » *

٧ - قلة احتمالات الاعداد لمفاوضات قادمة مع الحكومة المصرية
فى المستقبل القريب بالنسبة لنقاط التحفظات ، *

٨ - أن سردارا بريطانيا لا يستطيع وحده تحقيق كفاة الجيش
المصرى ، الا اذا تم الحاق ضباط بريطانيين فى كل وحدات هذا الجيش
وهذا كان يبدو مستحيلا فى ذلك الوقت ، « ٠٠٠ كما اننا اذا خصصنا
للجيش المصرى واحدا أو اثنين فقط من الضباط الانجليز ، فان السردار
البريطانى قد يفشل فى عمله ، وسوف تعانى سمعتنا كثيرا من جراء ذلك » *

٩ - « ليس من مصلحة بريطانيا على أية حال أن يكون لمصر جيش
قوى ٠٠٠ ويكفى فقط الاحتفاظ له بروح عالية فى التدريب لمنع من أن يصبح
أداة فى أيدي السياسيين » *

١٠ - وبالنسبة للسردارية « فأننى أعتقد أن الحكومة المصرية قد
كفرت عن مصرع السير لى ستاك » بدرجة كافية . والمحكمة الحالية غير

مختصة بجريمة القتل ، ويبدو انه من غير الضروري انتظار النتائج
المتخضة عنها » .

ومن بين المقاطع السابقة ، ركز لويد اهتمامه الشديد على المقطع
الخاص بالتعارض بين استقلال مصر المعلن من جانب بريطانيا وتعيين
سرداربريطانى للجيش المصرى ، وانه من الافضل فى النهاية عدم الالحاح
على تعيين سردار بريطانى له سلطات عليا ، وان تسمح بتعيين سردار
مصرى بدون تأخير ولكن بشروط ... « تسمح لنا بالتدخل بقدر الامكان
فى شئون الجيش المصرى » وذلك لمنع هذا الجيش من ان يصبح اداة
سياسية فى حالة عدم وجود ضباط بريطانيين بالمقدر الكافى فيه . ولم ينس
لويد ان يجذب الانتباه الى انه يمكن فى هذه المرحلة الاعتماد فقط على
تصريح ١٩٢٢ « ... كما ان رئيس الوزراء المصرى الحالى يؤيد التحفظات
الواردة فى هذا التصريح ... وهو يستطيع ان يعلن ان التنظيم المقترح
مؤقت لحين تسوية التحفظات بالمفاوضات ، اما سعد زغلول فاننا يجب ان
لا ننسى بانه قد صرح علانية ولعدة مرات عدم اعترافه بالتصريح » .

واذا كان لويد قد انتهى مذكرته المطولة بطلب سرعة ابلague بقرار
الحكومة البريطانية بالنسبة لهذه المسألة ، فانه اوضح عن رايه الخاص فى
انه فى حالة موافقة الحكومة البريطانية ورفض الحكومة المصرية على
مقترحاته ، فانه سوف يقترح اعادة النظر فى المسألة والتمسك بتعيين
سردار بريطانى للجيش المصرى . (٥٤)

لقد ابدى لويد فى مذكرته المطولة موافقته على تعيين سردار مصرى ،
ولكنه تمسك بان هذا التعيين لا يتم الا « بشروط تسمح لنا بالتدخل بقدر
الامكان فى شئون الجيش المصرى » فما هى هذه الشروط - فى رايه - والتي

تحقق هذا التدخل ، أو بمعنى آخر تحقق السيطرة البريطانية على الجيش
المصرى ؟

يجيب لويد على هذا التساؤل بمذكرة أخرى مطولة موضحا « أن تخلى
بريطانيا عن تعيين سردار بريطاني للجيش المصرى يستلزم اجراء الأمور
الآتية :

أولا : اجراء تعديلات جوهرية فى وظائف واختصاصات المفتش العام
(الانجليزى) للجيش المصرى :

١ - فهو بينما يحتفظ بلبقه الحالى ، فإنه بتخلى عن وظائفه التنفيذية
الحالية ، ويصبح له طبيعة استشارية .

٢ - أن يشرف المفتش العام على التوصيات الخاصة بالضباط فى
لجنة الضباط على ان لا ترفع هذه التوصيات دون توقيع المصدق عليها .

٣ - أن يكون له الحق فى التفتيش المستقل فى أى وقت على كل
وحدات الجيش المصرى .

٤ - أن يكون للمفتش العام الحق فى الاطلاع على كل المعلومات
الحربية والبيانات الخاصة بالجيش المصرى ، كما أن له الحق أيضا فى
الاطلاع على كافة التقارير السرية الخاصة بالضباط .

٥ - أن يحتفظ المفتش العام بعضويته فى مجلس الجيش .

٦ - أن من حقه الحصول على المشورة من وزارة الحربية .

ثانيا : الحاق ضابط بريطاني للتدريب لكل من الخيالة والمدفعية وكذلك
ضابط بريطاني لكل من ألوية المشاة الثلاثة .

ثالثا : الاحتفاظ بالضباط البريطانيين فى الاشراف التنفيذى على القسم

الطبي والصيانة .

رابعا : الاحتفاظ بضابط بريطانى كأركان حرب للمفتش العام .

خامسا : وفى هذا السياق أُلح لوييد على الآتى :

١ - أن يمنح المفتش العام فى وضعه الجديد رتبة الفريق ، لأن السردار كان فريقا أيضا ، والمفتش العام « يجب أن يكون فى تلك الرتبة الرفيعة ، وإن بلى فى الرتبة السردار (المصرى) وإن كان يجب أن يكون أعلى فى رتبته من أى مساعد مصرى برتبة لواء » .

٢ - أن أركان حرب المفتش العام يجب أن يكون أقل فى رتبته من المفتش العام ويحل محله أثناء غيابه .

٣ - أن توصيات لجنة الضباط يجب أن ترفع مباشرة الى الملك وليس عن طريق وزير الحربية .

٤ - أن تتمتع الحكومة المصرية بعدم توظيف أوربيين غير بريطانيين فى الجيش المصرى . وأوضح لوييد فى هذا المصمار أنه يتنفذ هذه المقترحات ، فإن المفتش العام وبِنفس لقيه ، سوف يحوز على سلطات واختصاصات واسعة جدا دون أن يرهق نفسه بمسئوليات تنفيذية ، كما أن الضباط البريطانيين الذين هم تحت قيادته « يجب أن لا يتعرضوا للمعاملة السيئة من جانب الضباط المصريين ، الأقدم منهم رتبة ٠٠٠ وبصفة عامة فإنه لا يخضع ضابط بريطانى لأوامر أى ضابط مصرى فى الجيش المصرى ، ومن المرغوب فيه - من وجهة النظر البريطانية - الاستمرار فى هذا التقليد بقدر الامكان ، (٥٥) .

ولا يجب ان تمر مقترحات لوبد بالنسبة لاختصاصات وسلطات المفتش العام دون تعليق ٠٠ فبينما يقترح المندوب السامي تعيين سردار مصرى للجيش المصرى وكذلك يقترح أن تكون وظيفة المفتش العام الانجليزى لها الطابع الاستشارى ولبس التنفيذى ، فانه من ناحية اخرى جعل من هذا المفتش العام سيفا مصلتا على رقاب الضباط المصريين وذلك باطلاعه على التقارير السرية الخاصة بهم ، وكذلك بتصديقه على توصيات لجنة الضباط ، وكذلك برفع هذه التوصيات منه مباشرة الى الملك متخطيا بذلك وزير الحربية ومبطلا دوره فى السيطرة على الجيش ٠ كذلك فان تعيين « حبير » بريطانى فى كل من الخيالة والمدفعية ، وكذلك « خير » بريطانى فى كل من ألوية المشاة الثلاثة ، ومن المعلوم ان كل هؤلاء الخبراء تابعون للمفتش العام البريطانى . ولا يخضعون لأوامر الضباط المصريين ، وكذلك فان « طبيعة » الاحتلال البريطانى لمصر ستجعل من هؤلاء « الخبراء البريطانيين » شبه قادة للأسلحة والوحدات المصرية مما يحكم السيطرة البريطانية الفعلية على وحدات الجيش المصرى ٠٠ كل ذلك لقاء مقابل ضئيل جدا وهو التنازل عن « لقب » السردار البريطانى للجيش المصرى وتعيين سردار مصرى له السلطة الاسمية فقط ٠٠ تنازل يرضى الكرامة الوطنية المصرية - أو هكذا تصور لوبد - ولكنه يحقق فى المقابل سيطرة بريطانية كاملة على مقدرات الجيش المصرى كله ٠٠ ويا له من مقابل ٠

ولم يضيع لوبد وقتا ، بل أبرق الى لندن يقترح الاعداد المطلوبة من الضباط البريطانيين للعمل كمدرسين (خبراء) بالجيش المصرى ، فاقترح للواءات المشاة الضباط الانجليز التاليين :

— الكولونيل بتلر Colonel S.S. Butler

الملحق العسكرى فى بوخارست

٢ - الليفتنانت كولونيل فوربز B.A. Forbes Late Ulster Rifles

على أن يمنح كلاهما رتبة اميرالاي فى الجيش المصرى ويدفع لهما ١٣٦٥ جنيها ، وان تتحدد خدمتهما فى القاهرة أو الاسكندرية أو اسيوط .

كما اقترح لويد ان يخصص ماجور أو كابتن لتدريب الخيالة فى القاهرة على أن بمنح رتبة القائمقام فى الجيش المصرى وان المرتب هو ١١٩٧ جنيها فى السنة .

وطالب لويد كذلك تخصيص مدرس بالمدرسة الحربية فى القاهرة ليحل محل نظيره المنقول على أن يكون برتبة كابتن ، على أن يمنح رتبة البكباشى ، والمرتب هو ٩٠٠ جنيه فى السنة .

وواضح أن الضباط البريطانيين المرشحين للعمل فى الجيش المصرى « كخبراء » سيحصلون على رتب عسكرية أعلى من التى كانوا يشغلونها فى الجيش الانجليزى برتبتين وربما أكثر « ٠٠ وعلى أن يكون التعاقد مع كل الرتب السابقة هو طبقا للعقود السارية والمتفق عليها بين وزارة الحرب البريطانية والحكومة المصرية ، والمرتبات فى جميع الحالات معفاة من الضرائب وتضم البدلات المختلفة » . (٥٦)

ولما كانت مقترحات لويد هذه منصبة بصفة خاصة على ترشيح ضباط بريطانيين لشغل وظائف فى الجيش المصرى ، وعلى تعيين سردار مصرى للجيش ، فان وزارة الخارجية البريطانية أبلغت وزارة الحرب بهذه المقترحات والاجراءات الوقائية التى اقترحتها قبل موافقة الحكومة البريطانية على هذه المقترحات . (٥٧)

وقد وافق « مجلس الحرب » البريطاني بصفة عامة على مقترحات لويد .
 « بشرط ان لا يقع أى خلل بالاجراءات الوقائية ، وهى كافية فى نظر المجلس
 للحفاظ على موقفنا فى مصر » . كما أبدى « مجلس الحرب » استعداداه للمعاونة
 بالنسبة للمدربين « الخبراء » البريطانيين الذين اقترحهم المندوب السامى
 طبقا للمشروع الجديد ، « وأنه بمجرد موافقة الحكومة البريطانية على اتباع
 السياسة الجديدة ، فان التعيينات سوف تلاقى كل اهتمام » كما اُضاف المجلس .
 بأنه « يرى عدم اجراء أى تعيينات لضباط بريطانيين محليا الا بعد الموافقة
 المسبقة من وزير الحرب » (٥٨) .

وهكذا أبلغت وزارة الخارجية البريطانية لويد بموافقتها وموافقة
 وزارة الحرب على مقترحاته السابقة . (٥٩)

وبعد أن حصل لويد على موافقة لندن على مقترحاته ، شرع فى العمل .
 بدون ابطاء ، فارسل مذكرة فى مايو ١٩٢٦ الى كل من فؤاد والى رئيس
 الوزراء أوضح فيها الظروف التى ستسمح فيها الحكومة البريطانية بتعيين
 سردار مصرى . (٦٠)

وتعتبر هذه المذكرة موجزا للمقترحات التى سبق للويد ارسالها الى
 وزارة الخارجية البريطانية ، ولكننا سنوردها هنا لأهميتها ، وقد جاء فى هذه
 المذكرة « أن الحكومة البريطانية مهتمة بمسألة تعيين خلف للفريق السير
 لى ستاك باشا كسردار للجيش المصرى ، وهى قد أعدت مشروعا كحل مؤقت
 لحين التفاوض بالنسبة للتحفظات الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢
 تخلت فيه عن حقها فى تعيين سردار بريطانى بالشروط الآتية .

١ - ان واجبات المفتش العام لن تصح تنفيذية ولكن استشارية .
 والمفتش العام على أية حال سيحتفظ بقلبه الحالى على ان يمنح رتبة الفريق .

- ٢ - أن تتعهد الحكومة المصرية بعدم إجراء أى تعيينات حربية أو ترقيات دون توصية المفتش العام .
- ٣ - أن ترفع توصيات لجنة الضباط مباشرة إلى الملك (فؤاد) عن طريق السردار (المصرى) وليس عن طريق وزير الحربية .
- ٤ - أن المفتش العام له الحق فى التفتيش المستقل على كل وحدات الجيش المصرى فى أى وقت .
- ٥ - أن من حق المفتش العام الاطلاع على كل المعلومات الحربية وكل المعلومات التى تخص الجيش المصرى ، وكذلك الاطلاع على كل التقارير السرية الخاصة بالضباط .
- ٦ - أن يحتفظ المفتش العام بعضويته فى مجلس الجيش .
- ٧ - أن المفتش العام له الحق فى الحصول على مشورة وزارة الحربية .
- ٨ - أن يلحق ضابط بريطانى للتدريب فقط فى كل من ألوية المشاة الثلاثة ، وكذلك ضابط بريطانى للمدفعية وآخر للخيالة ، على أن يكون خبراء المشاة برتبة أميرالاي أما الاثنان الآخران فبرتبة بكباشى ، على أن يحتفظ الضباط البريطانيون - كما هو الحال الآن - بالإشراف التنفيذى على الصيانة والقسم الطبى .
- ٩ - يعين ضابط بريطانى كأركان حرب للمفتش العام .
- ١٠ - فى حالة غياب المفتش العام بجل محله أقدم الضباط البريطانيين من الوحدات المقاتلة .
- ١١ - تتعهد الحكومة المصرية بعدم تعيين أى أجنبى غير بريطانى فى الجيش المصرى ، (٦١) .

وواضح مرة أخرى من هذه المذكرة أن لويد أراد إعطاء قيادة الجيش
المصرى الشكل المصرى بتعيين سردار مصرى لهذا الجيش ، ولكن السلطة
الفعلية ستكون فى يد المفتش العام الانجليزى .

ولكن ما هو رد فعل هذه المذكرة على كل من الملك فؤاد ورئيس الوزراء؟

أن الملك فؤاد بعد أن جذب الانتباه الى اهمية اجراء بعض التعديلات
على اختصاصات لجنة الضباط ، ابدى موافقته على المذكرة ، أما رئيس
الوزراء الذى « بدا متفهما لحقيقة الموقف ، فانه أوضح بأنه سيكون مضطرا
الى استشارة مستشاره القانونى الاول عبد الحميد بدوى باشا » بالنسبة
لهذه المذكرة .

وقد اشار لموجد الى عدم ادراكه على وجه الدقة للاعتراضات التى
سوف يثيرها مستشار رئيس الوزراء ، « وان كان من المتوقع أن يثير
عبد الحميد بدوى باشا بعض الاعتراضات التى لن تتطلب إدخال تعديلات
جوهرية على المذكرة » .

وعلى أية حال فقد أبلغ زيور باشا لويد بأن بدوى باشا قد جذب
لانتباه الى مخالفة دستورية بالنسبة للنقطة الخاصة برفع قروضات لجنة
الضباط مباشرة الى الملك عن طريق السردار بدلاً من أن يتم ذلك عن طريق
وزير الحربية ، وقد أجاب لويد على ذلك بأنه « لا يرغب فى الضغط بأى
مطالب غير دستورية » . وأن هذه المخالفة ليست من النوع الذى لا يمكن
تخطيه ، وأنها لا تؤدي الى التردد بالنسبة للموافقة على المشروع ككل .

الا إن وزارة زيور باشا نفسها كانت على شفا الاستقالة . فهل من
المعقول أن يقاتل الوزراء على مستقبلهم السياسى بالموافقة على هذه المذكرة

قبل استقالة الوزارة ٩ فى الواقع لم يكن متوقعا أن يوافق مجلس الوزراء على هذه المذكرة الخطيرة قبل استقالة الوزارة ٠

ويؤكد لويد هذا المعنى بقوله « ان الحقيقة المؤكدة هى انه عندما يستشير زيور باشا وزراءه فانهم سوف يرفضون بالاجماع اخذ المسؤولية على عاتقهم قبل الاستقالة الوشيكة للحكومة ، وذلك بموافقتهم على الشروط الواردة فى المذكرة ٠٠ وأنه فى مثل هذه الظروف أرى أنه ليس هناك مبرر للضغط على حكومة زيور باشا بعنف بالنسبة لظروفها ، مع التعبير عن أسفى لان هذه المسألة يجب تأجيلها حتى تسنح فرصة لمناقشتها مع الحكومة المصرية الجديدة ، »

كما نبه لويد الى ان الاعتراضات المصرية الرئيسية سوف تنصب بصفة عامة على عدد الضباط البريطانيين الذين اقترح الحاقهم بالجيش المصرى ، وكذلك بالنسبة لسلطات ونفوذ المفتش العام الانجليزى كنتيجة لسيطرته القوية على تعيينات وترقيات الضباط ٠

وأوضح لويد عن أحد أساليب المندوبية السامية البريطانية فى مصر فى مخاطبة الرأى العام المصرى ، وذلك بإيعازه الى جريدة المقلم المصرية بأن تنشر فى نهاية مايو ١٩٢٦ مقالة لها الشكل الرسمى للتأثير على الرأى العام المصرى ، يتضح منها « ان مسألة تعيين سردار مصرى قد تمت مناقشتها ، وان الموافقة على هذه المسألة تحتاج الى شروط خاصة ، وان الحكومة المصرية الحالية فضلت ترك المسألة كلها كى تدرسها الحكومة التالية » (٦٢) وهكذا توقفت المسألة كلها فى هذه المرحلة ٠

ولكن ما هو البعد الحقيقى للمشكلة ؟ ولماذا هذا الاصرار البريطانى على الاقلال من فعالية الجيش المصرى من ناحية والسيطرة عليه تماما من ناحية أخرى ؟

هذا بالاصافة الى التمسك البريطاني بأن يكون لقوات الاحتلال البريطاني في مصر القدح المعلا عند مقارنتها بقوات الجيش المصري ٠٠٠
 أى أن تكون لهذه القوات البريطانية القدرة السريعة على تدمير الحسنى
 المصري عند أول بادرة تصدر من هذا الجيش ضد المصالح البريطانية في
 مصر ، ولو أدى ذلك الى تدمير هذا الجيش الوطنى بالطائرات المقاتلة التى
 لم تكن مصر تمتلك منها شيئا فى ذلك الوقت ٠ ٠

وهنا يتبادر سؤال آخر الى الذهن ٠٠ ما هو الوضع القانونى لجيش
 الاحتلال فى مصر بعد اعلان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ؟ وما هو حجم هذا
 الجيش وتسليحه مع مقارنة ذلك بالجيش المصري من حيث العدد والعدة ؟
 فى الفصل التالى من هذه الدراسة سوف نجيب - قدر امكاننا - على
 هذه التساؤلات ٠

حواشي الفصل الثاني

1. F.O. P.R.O. 407-200 (C) Size and Armament of Egyptian Army (J. 1201/133/16) Enclosure 2 in No 187. Memorandum on the Military Situation in Egypt, R. Haking Lieutenant General, Commanding British Troops in Egypt. April 12, 1925.
2. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1396/133/16) No. 190 Field Marshal Viscount Allenby to Mr. Austen Chamberlain (No. 327) Cairo, May 6, 1925.
3. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1201/133/16) Enclosure 2 in No. 187. op. cit.
4. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1458/133/16) No. 193 Mr. Austen Chamberlain to Sir L. Worthington — Evans. F.O. May 27, 1925
5. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1681/133/16) No. 195 Sir L. Worthington-Evans to Mr. Austen Chamberlain, War Office, June 9, 1925.
6. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (1201/133/16) Enclosure 2 in No. 187 op. cit.
7. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 510/133/16) No. 185 Field Marshal Viscount Allenby to Mr. Austen Chamberlain, Cairo February 18, 1925.
8. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) Mr. Austen Chamberlain to Field Marshall Viscount Allenby. F.O. April 4, 1925.
9. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1458/133/16) Enclosure in No. 191 Memorandum on Increase in Numbers and Weapon Efficiency of Egyptian Army. Sir L. Worthington-Evans to Mr. Austen Chamberlain, War Office, May 21, 1925.
10. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1201/133/16) No. 187 Field Marshal Viscount Allenby to Mr. Austen Chamberlain (No. 287) Cairo, April 18, 1925.
11. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1201/133/16) Enclosure 3 in No. 187, Note by Inspector-General of Egyptian Army. War Office, Egyptian Army, Cairo, April 16, 1925.
12. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1201/133/16) Enclosure 2 in 187 op cit.

- 13 F.O. P.R.O. 407-200 (C.) No. 187 op. cit.
- 14 F.O. P.R.O. 407-200 (C.) Enclosure 2 in 187 op. cit.
- 15 F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1396/133/16) Enclosure in No. 190, Lieutenant-General Sir R. Haking to Field-Marshal Viscount Allenby Headquarters, British Troops in Egypt, Cairo, May 4, 1925.
- 16 F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1201/133/16) No. 187 op. cit.
- 17 F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1201/133/16) Enclosure 2 in 187 op. cit.
- 18 F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1681/133/16) No. 195, Sir L. Worthington-Evans to Mr. Austen Chamberlain, War Office, June 9, 1925.
- 19 F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1201/133/16) Enclosure 2 in 187 op. cit.
- 20 F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1458/133/16) No. 193 Mr. Austen Chamberlain to Sir L. Worthington-Evans. F.O. May 27, 1925.
- 21 Op. cit.
- 22 F.O. P.R.O. 407-200 (C.) Enclosure 2 in 187 op. cit.
- 23 F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1396/133/16) Enclosure in 190 op. cit.
- 24 F.O. P.R.O. 407-200 (C.) Enclosure 2 in 187 op. cit.
- 25 F.O. P.R.O. 407-200 (C.) Enclosure in 190 op. cit.
- 26 F.O. P.R.O. 407-200 (C.) Enclosure 2 in 187 op. cit.
- 27 F.O. P.R.O. 407-200 (C.) No. 187, op. cit.
- 28 F.O. P.R.O. 407-200 (C.) Enclosure 2 in No. 187.
- 29 F.O. P.R.O. 407-200 (C.) Enclosure in No. 190.
- 30 F.O. P.R.O. 407-200 (C.) Enclosure 2 in No. 187.
- 31 F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1201/133/16) No. 189, F.O. to War Office Mervin Herbert, F.O. May 12, 1925.
- 32 F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1337/133/16) No. 188, Field-Marshal Viscount Allenby to Mr. Austen Chamberlain. Cairo May 2, 1925.
- 33 F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1736/133/16) No. 196, Allenby to Chamberlain. Cairo June 6, 1925.
- 34 F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1779/133/16) No. 198 Sir L. Worthington-Evans to Mr. Austen Chamberlain. W.O. June 24, 1925.
- 35 F.O. P.R.O. 407-200 (C.) No. 192 Sir L. Worthington-Evans to Mr. Austen Chamberlain. W.O. May 22, 1925.
- 36 F.O. P.R.O. 407-200 (C.) No. 188 op. cit.

F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1779/133/16). No. 198. Sir L. Worthington-Evans to Mr. Austen Chamberlain. W.O. June 24, 1925.

F.O. P.R.O. 407-200 (C.) No. 193 op. cit.

F.O. P.R.O. 407-200 (C.) No. 198 op. cit.

F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1602/133/16). No. 194, Allenby to Chamberlain. Cairo, June 8, 1925.

F.O. P.R.O. 407-200 (C.) No. 193 op. cit.

F.O. P.R.O. 407-200 (C.) No. 195 op. cit.

F.O. P.R.O. 407-200 (C.) No. 193 op. cit.

F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1681/133/16). Chamberlain to Sir L. Worthington-Evans, F.O., June 22, 1925.

F.O. P.R.O. 407-201 Chapter 4. Military Arrangement in Egypt and The Sudan and Relevant Financial Conditions. ; Size and Armament of Egyptian Army and Legal Status of Army of Occupation. (J. 2004/133/16). No. 122 Mr. Henderson to Mr. Austen Chamberlain, Ramleh July 4, 1925.

Op. cit.

F.O. P.R.O. 407-201 op. cit., Enclosure in No. 122 Colonel Spinks to Mr. Henderson, July 3, 1925.

F.O. P.R.O. 407-202 Chapter 4. Egyptian Army : Sirdarship and Armament. (J. 114/114/16). No. 143 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, January 12, 1926.

F.O. P.R.O. 407-201 op. cit., Enclosure in No. 122 op. cit.,

F.O. P.R.O. 407-200 (C.) No. 193 op. cit.

F.O. P.R.O. 407-201 (J. 3733/133/16). No. 128 Lord Lloyd to Chamberlain. Cairo, December 24, 1925.

F.O. P.R.O. 407-202 No. 143 op. cit.

F.O. P.R.O. 407-202 (J. 114/114/16) No. 144. F.O. to W O, John, Murray F.O. January 15, 1926.

F.O. P.R.O. 407-202 (J. 933/114/16). No. 145 Lord Lloyd to Chamberlain. Cairo, April 20, 1926.

F.O. P.R.O. 407-202 (J. 939/114/16) No. 146 Lord Lloyd to Chamberlain. Cairo, April 20, 1926.

F.O. P.R.O. 407-202 (J. 947/114/116). No. 147 Lloyd to Chamberlain. Cairo, April 21, 1926.

57. F.O. P.R.O. 407-202 (J. 933/114/16). No. 148, F.O. to W.O, John Murray. F.O. April 26, 1926.
58. F.O. P.R.O. 407-202 (J. 1088/114/16) No. 150, W. O. to F. O. A.E. Widdows War Office, May 4, 1926.
59. F.O. P.R.O. 407-202 (J. 1088/114/16) No. 151, Chamberlain to Lloyd, F.O. May 6, 1926.
60. F.O. P.R.O. 407-202 (J. 1346/114/16) No. 152, Lloyd to Chamberlain. Cairo, May 27, 1926.
61. F.O. P.R.O. 407-202 (J. 1499/114/16) Enclosure in No. 153. Memo. Lloyd to King Fuad and The Prime Minister, Cairo May 28, 1926.
62. F.O. P.R.O. 407-202 (J. 1499/114/16) No. 153 Lloyd to Chamberlain. Cairo, May 28, 1926.

الفصل الثالث

بين الجيش المصري وقوات الاحتلال

فى هذا الفصل آثرت ان أخصص الكلام عن وضعية قوات الاحتلال
البريطانى فى مصر ، ومقارنتها بقوات الجيش المصرى من ناحية العدد
والعدة .

وواضح أننى لم أرد التمسك بالترسلسل الزمنى بالنسبة للموضوع
ككل ، بل فضلت اتخاذ أسلوب « الوحدة » حتى يكون الكلام متنسقا ، فلا يجب
– فى رأى – أن أسير وفق الترسلسل الزمنى بصفة دائمة ؛ لأنها أحيانا قد
تؤدى الى عدم تكامل المعلومات وإبراز وحدة الموضوع .

وتجدر الإشارة أيضا الى أننى فى هذا الفصل أخذت فى التقاط كل
المعلومات التى تخفى هذا الموضوع . وسرت وراء هذا الخط عبر السنين
والمراسلات والمذكرات البريطانية حتى أمكن – بقدر إمكاننا – تجميع مادة
هذا الفصل وكتابته .

على أية حال نتذكر أن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ قد منح لمصر استقلالا
شكليا مع تحفظات أربعة تسلب هذا الاستقلال جوهره ، ولكن مع اعتراضنا
بذلك ، يبقى لمصر ذلك « الشكل » المستقل . ووسط أندفاع المصريين الى
محاولة تدعيم جيشهم عددا وعدة ، ومحاولة الحكومة البريطانية الحد من
هذا الاندفاع حتى لا تميل الكفة فى جانب جيش مصر عند مقارنته من ناحية
الأفراد والتسلح بجيش الاحتلال البريطانى فى مصر حتى لا تقع الواقعة
وتندحر قوات الاحتلال وتحوز مصر على جوهر الاستقلال بقوة السلاح ،
ووسط هذه الأحداث التى سيوف تؤدى فى النهاية الى ما سسمى « بأزمة
الجيش المصرى » يجدر بنا أن نتساعل عن وضعية جيش الاحتلال البريطانى ،
ومدى سلطاته فى التعامل مع المصريين (١) ، وبصفة خاصة بعد صدور

تصريح الاستقلال ، ونتساءل أيضا عن الفارق بينه وبين الجيش المصرى من ناحية العدد والعتاد .

وضعية جيش الاحتلال :

يجب أن نتذكر - فى هذا المضمار - أنه بعد مقتل السير لى ستاك بفترة قصيرة ، جاء نبأ للمندوب السامى حينذاك اللورد اللنبى بأن ثلاثة من النواب المصريين قد خططوا لتدبير عمليات اغتيالات للانجليز فى مصر . وكان رأى وزارة الخارجية البريطانية بالنسبة لهذه المسألة أنه يجب على المندوب السامى - بعد تأكده الكامل من هذا الخبر - أن يبلغ رئيس وزراء مصر كى يأمر بتجديد إقامة هؤلاء النواب الثلاثة ، حتى لا يمكنهم القيام بأية أعمال عنيفة ضد الانجليز فى مصر . « وأنه اذا تقاعش رئيس الوزراء المصرى عن تنفيذ المطلوب ، فإن على اللورد اللنبى القبض على هؤلاء النواب واعتقالهم فى أى مكان وتحت الحراسة البريطانية » .

وقد اعتذر رئيس الوزراء المصرى عن القبض على النواب الثلاثة ، على أساس أن الحكومة المصرية لا تستطيع القيام بهذا العمل دون اعلان الأحكام العرفية فى مصر . وهكذا أمر اللورد اللنبى الجنرال هوكنج قائد قوات الاحتلال بالقبض على هؤلاء النواب ووضعهم فى القلعة تحت الاعتقال ، وتم التنفيذ بالفعل .

وبدأت العملية تتخذ شكلا خطيرا عندما أبلغ كل من المدير العام للإدارة الأوربية وقائد بوليس القاهرة اللورد اللنبى بأن القبض والحجز المؤقت لنحو أربعين شخصا هو أمر ضرورى جدا لتلافي وقوع اغتيالات أخرى بين البريطانيين بعد حادث مقتل السردار لى ستاك . وقد طلب اللنبى موافقة وزارة الخارجية البريطانية على القبض على هؤلاء الأشخاص ، وأورى بأن

« اللورد كرومر كان يقوم بمثل هذه الأمور ، وأن اعلان الاحكام العرفية أو عدم اعلانها لاصلة له بالموضوع » .

الا ان النائب العام فى مصر أكد - بعد استشارته - بأن جيش الاحتلال البريطانى ليس له الحق فى القيام بالاجراءات المقترحة للقبض على المواطنين المصريين ، وأن الاجراء القانونى فى حالة اذا ما رغبت قوات الاحتلال فى ممارسة السيطرة المدنية إلى حد القبض على المواطنين المصريين هو اعلان الاحكام العرفية .

وعلى أية حال ، فإنه عندما علم رئيس الوزراء المصرى بواقعة القبض على النواب الثلاثة واعتقالهم بالقلعة ، فإنه شعر بأنه ارتكب خطأ سياسيا يتركه للعملية تتم على يد السلطات الحربية البريطانية ، الامر الذى اثار حفيظة الرأى العام المصرى ، وهكذا أبدى رئيس الوزراء المصرى رغبته فى الاضطلاع بالمسئولية عن المعتقلين ومحاكمتهم طبقا للقوانين المصرية . وتم بالفعل تسليم المعتقلين الثلاثة للسلطات المصرية ، كما وافقت الحكومة المصرية على القبض على الأربعة شحصا المطلوب اعتقالهم .

ورغم كل هذه الاجراءات ، فان اللورد اللنبى ظل يعتقد - من الانباء الواردة اليه - بأن احتمال وقوع اغتياالات سياسية أخرى فى صفوف الانجليز لازال قائما ٠٠٠ وأن أفضل أسلوب لتلافى ذلك هو اقناع الحكومة المصرية باعلان حالة الطوارئ ، ثم مضى اللنبى بعيدا فى مسألة القبض على المواطنين المصريين ، وأورى بأن هناك اجراء واحدا مانعا للاغتياالات المتوقعة فى صفوف البريطانيين فى مصر يتلخص فى القبض على نحو ٣٠٠ من الوطنيين المصريين ، وأن أقل اجراء لضمان عدم الاغتياالات هو القبض على مائة مصرى فورا .

الا ان المشكلة الرئيسية التى واجهت سلطات الاحتلال «هى أن فترة

حز المعتقلين تنتهى بسرعة ، وأن الحكومة المصرية لا تستطيع تحديد مدة الاعتقال طبقا للقانون المصرى ، وأن النواب الثلاثة المعتقلين فى القلعة سوف يفرح عنهم قريبا » وهكذا صدرت التعليمات من الخارجية البريطانية الى اللورد اللنبى بأن يضغط على رئيس الوزراء المصرى حتى يعلن حالة الطوارئ ، مما يسمح لقوات الاحتلال بالقبض على الوطنيين المصريين .

كما أن وزير الخارجية البريطانية أبلغ اللورد اللنبى بأن قيام السلطة الحربية البريطانية بالقبض على المواطنين المصريين هو فى الواقع احراء يدخل ضمن نطاق الأحكام العرفية ، وأنه لا يمكن اتخاذ هذا الاجراء قانونا بدون اعلانها ٠٠٠ مهل سيتم اعلان الاحكام العرفية فعلا ، أم أنه من حق قائد قوات الاحتلال اتخاذ ما يراه ضروريا للمحافظة على أرواح أفراد جيشه ؟ (٢)

ولكن قبل الاجابة على هذا السؤال يجب أن نوضح أن الأحكام العرفية طبقا لرأى ضباط القضاء العسكرى فى لندن - هى شئ غير معروف هى القانون الانجليزى ، وان كان يمكن القول بأن « اعلان هذه الأحكام بمو بمثابة اعلان للرأى العام باهمال الحقوق القانونية العامة » (٣) . وأضاف القضاء العسكرى فى لندن أن بعض الدول تعلن حالة الطوارئ ، وأن اعلانها فى مصر « هو من اختصاص الحكومة المصرية ٠٠٠ وأن المشكلة الحالية هى طبيعة جيش الاحتلال فى مصر ٠٠٠ فالجيش تابع فقط للسلطة البريطانية بصفته أحد أفرع أجهزة الحكومة البريطانية ، ومنذ أصبحت مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، فان الجيش البريطانى لا يحق له البقاء فى مصر دون موافقتها » (٤) هذا بالاضافة الى أن « القانون الذى يجب أن يحكم العلاقات بين أفراد الجيش البريطانى وأبناء الشعب المصرى هو القانون المصرى ٠٠٠ الا أنه من ناحية أخرى لا توجد مواد فى القانون المصرى تعطى للجيش البريطانى الحق فى القبض والسجن بالنسبة للرعايا

المصريين » (٥) • وطبقا للاعتبارات السابقة ، فان قيام السلطات البريطانية بالقبض على أشخاص مشتبه في قيامهم باغتيالات سياسية هو عمل غير قانوني ، أو بمعنى آخر هو بمثابة اعلان للأحكام العرفية ٠٠٠ « وأنه اذا كان هذا هو الاتجاه ، فلا بد من اعلان هذه الأحكام ، وكذلك تبين حدود امتداد السلطة الحربية البريطانية على حساب القانون المصري ، وبدون شك فان حدوث ذلك سيؤدى بالرأى العام المصرى وكذلك بالدول الأجنبية الى الاعتقاد باننا سنعود الى الحالة التى كانت قائمة فى مصر قبل اعلان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ » (٦) •

واذا كان اللورد اللنبى قد أوضح استحالة أن يحكم القانون المصرى العلاقات بين جيش الاحتلال وبين أفراد الشعب المصرى (٧) فانه تناول بعد ذلك - طبقا لمذكرة مطولة للسير M.S. Amos فى ٦ فبراير ١٩٢٥ - آراء ضباط القضاء العسكرى فى لندن بالتحليل والنقد ، فأورى بأنه عند الكلام عن الأحكام العرفية ، فان هذا الاعلان لاصلة له بالقانون الانجليزى ، ولكنه متصل بقوانين الدول التى احتلها الجيش البريطانى ٠٠٠ ويمارس سلطة هذه الاحكام قادة الجيش البريطانى فى تلك الدول ، وهى سلطة ضرورية رغم أنها محددة ٠٠٠ وهى تختلف من دولة الى دولة بالنسبة لمداها واتساعها ، وكذلك تختلف فى استخدامها من قائد الى آخر ، مما أدى فى النهاية الى استخدام اصطلاح « أحكام عرفية » •

« ويجب أن نتذكر أنه فى الأيام الأولى للاحتلال الفرنسى لبيروت ، وعندما كانت السيادة الفرنسية لا تتركز على أساس سوى الاحتلال العسكرى ، فان القائد الفرنسى أصدر اعلانا للسوريين بحالة الطوارئ » état de siege أو loi martiale وهى أمور مدنية فرضها الأمر الواقع كسلطة مفوضة لمثل الجمهورية الفرنسية •

وقد أوضح السير M.S Amos في مذكرته المطولة أيضا بأنه «على الرغم من طبيعة الاحتلال الاستعمارية ، فإن الحكومة البريطانية متمسكة طبقا لمواد القانون الدولي بإنشاء محاكم عسكرية للتحقيق في الاعتداءات التي تؤثر على أمن القوات البريطانية في مصر ، وأن هذا الرأي يبدو أنه سيظل قائما Prima facie بشكل ما ، لأن التمسك بجيش احتلال في أراضٍ أجنبية يستدعي دائما إجراءات محددة لتحقيق أمن هذه القوات » .

كما أوضح اللورد اللنبي «استحالة تخلي السلطة البريطانية - عليها - عن حقوقها في وضع إجراءات أمن قواتها في مصر للمصريين أنفسهم ، وأن نفس هذه الاستحالة تندرج على رأي القضاء العسكري البريطاني والخاص بأن العلاقات بين قوات جيش الاحتلال والشعب المصري تحكمها مواد القانون المصري » (٨) .

وقد أرسلت وزارة الخارجية البريطانية صورة من مذكره السير موريس أموس Amos - المستشار القانوني للورد اللنبي - إلى القضاء العسكري في لندن (٩) ، مما حدا بالأخير إلى التأكيد مرة أخرى بأن الجيش البريطاني في مصر «إذا ما اعتبرناه جيش غزو ، فليس هناك إذا خلاف مع آراء السير أموس ، ولكن إذا تذكرنا إعراف بريطانيا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، فهناك خلاف جذوي مع آراء السير أموس » . وأضاف رجال القضاء العسكري البريطاني «أن قوات الاحتلال البريطاني في مصر هي هناك لحماية مصالحنا في قناة السويس ، وبموافقة مصر صاحبة السيادة على أرضها . . . وهذه الموافقة تتضمن أن قائد جيش الاحتلال له السلطة القانونية على هذا الجيش . . . الا أننا لا نعتقد بأن هذه السلطة تمتد على أفراد الشعب المصري في بلده عندما يتهمون بجرائم ضد ضابط أو جندي بريطاني ، وأنه إذا ما وقعت لمؤن تستدعي فرض السلطة

البريطانية على الشعب المصرى ، فان هذا يمكن اعتباره اعلانا للاحكام العرفية « (١٠) .

واستمرت المناقشات بالنسبة لهذه المسألة فترة طويلة (١٩٢٤ - ١٩٢٧) وتساءل رجال القضاء العسكرى فى لندن عن السبب الرئيسى للاحتفاظ بقوات بريطانية فى مصر ٠٠٠ ولاحظ هؤلاء الرجال طبقا لمذكرة السير هوكنج قائد قوات الاحتلال فى اغسطس ١٩٢٥ أن السبب الوحيد للاحتفاظ بقوات بريطانية فى مصر هو حماية قناة السويس ٠٠٠ وأنه طبقا لوجهة النظر هذه التى يمكن أن تكون صحيحة من الناحية العملية اذا ما استبدلنا كلمة « رئيسى » بكلمة « فقط » ، فلماذا خصص السير هوكنج حماية بريطانية كبيرة فى الاسكندرية ؟ فاذا كان السبب الوحيد لوجود جيش الاحتلال هو حماية مصالحنا فى قناة السويس ، فانه يمكن سحب الجيش البريطانى من الاسكندرية ٠٠٠ الا أننا نرى أن الأساس الذى عليه قام احتلال عسكرى لمصر هو المحافظة على النظام ٠٠٠ انه ليس بالقطع حماية المواصلات الامبراطورية فقط ، ونحن نشك فى أن هذا السبب هو أحد الأسباب العملية لوجود جيوش الاحتلال فى مصر ، ونحن نعتقد بأن اعلان الحماية البريطانية على مصر هى التى أبرزت أهمية دور الجيش البريطانى فى حماية المواصلات الامبراطورية ، لأنه قبل الحرب (العالمية الأولى) كان دور هذا الجيش هو حماية القاهرة والاسكندرية ، ولم يكن من واجباته حينذاك حماية قناة السويس . والواقع أنه نتيجة لصرامة الحركة الوطنية فى مصر والحاحها الشديد على تحقيق الاستقلال فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، فان بعثة ملنر الأولى قدمت مسألة حماية المواصلات الامبراطورية كموضوع قائم على أسس نظرية لتبرير وجود القوات البريطانية فى مصر « الا أن المصريين بطبيعة الحال كانوا يعلمون أن قوات الاحتلال لن تقنع فى واقع الحال بدور المتفرج اذا ما وقعت فى مصر ثورة

عنيفة ، وإذا خرج الثائرون في الاسكندرية عن سيطرة البوليس أو الجيش .
المصرى ، •

ورغم ذلك ، فليس هناك تحديد واضح لطبيعة جيش الاحتلال في مصر ، لأنه لم يأت ذكر له في المفاوضات المصرية البريطانية ، ولم تفلح مفاوضات ملنر في تدعيم موقفه من الناحية النظرية •

وضعية جيش الاحتلال في ضوء تصريح ١٩٢٢ :

لقد منح تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ مصر شكلا وصف بأنه استقلال ، ولكنه احتفظ ببعض النقاط - كما سبق أن ذكرنا - تحت تصرف بريطانيا ، فالتصريح لم يضع نهاية للاحتلال العسكري لمصر ، وهو لذلك يؤكد أن القوات البريطانية في مصر هي باقية لممارسة التصرف في الأمور المتحفظ عليها أي « لحماية المواصلات وحماية مصالح الأجانب ، وحماية مصر من أي عدوان خارجي » • وكان هذا بدون شك هو رغبة هؤلاء الذين كتبوا مسودة التصريح « وبمعنى آخر فإن سبب بقاء القوات البريطانية في مصر » هو لاستخدامها فقط من أجل واحد أو أكثر من هذه التحفظات •

والواقع أن القول بأن الاحتفاظ بقوات بريطانية في مصر هو لحماية قناة السويس هو أقل أساسا بالسيادة المصرية من القول بأنها هناك لحماية الأجانب أو لحماية مصر نفسها • أي أنه بإعلان مصر دولة مستقلة كاملة السيادة فإن بريطانيا تتلافى القول بأن من حق قواتها حماية مصر أو حماية مصالح الأجانب فيها ، بينما تعلن أن من حقها أن « تحتفظ » بحماية المواصلات الامبراطورية المارة عبر مصر •

ولكن يبدو أن المناقشة التي أثيرت بخصوص أسباب بقاء قوات الاحتلال في مصر وطبيعة هذه القوات لم تكن نظرية بحتة ، فهناك تساؤل

عملى ٠٠٠ هل من الحق الموروث لجيش احتلال اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية أفرادہ ، الأمر الذى يؤدى به الى القبض والمحاكمة حتى فى المحاكم العسكرية لأشخاص هددوا أمن هذا الجيش ؟ (١١)

إذا كان ضباط القضاء العسكرى فى لندن يرون أن هذا ممكن فى حالة اعلان الأحكام العرفية ، (١٢) فان سلطات الاحتلال البريطانى فى مصر تمسكت بأنه كأساس عام فان قوات غازية لها الحق فى القبض والمحاكمة العسكرية لأشخاص ارتكبوا جنایات عسكرية ضد أفرادها ٠ « وأن قوات الجيش البريطانى فى مصر لاتزال فى هذا الموقف ، وأنها لذلك تحوز على هذه الحقوق » ٠ ولكن الأمر لم يكن بهذه البساطة ٠٠٠ والسؤال الذى يمكن طرحه . هل قوات الاحتلال فى ذلك الوقت (سبتمبر ١٩٢٥) كانت تحوز على هذه الحقوق فعلا أم أنها قد فقدتها ؟ (١٣)

يمكن القول بأن جيش الاحتلال فى مصر قد فقد هذه الحقوق بمضى الوقت لأن الاحتلال نفسه قد تحول الى حالة استمرارية ، ولكن هناك من رفض هذا الرأى (السير لاوسون Lawson Walton واللورد روبسون Robson ٠ (١٤)

ووسط هذه المناقشات المستفيضة ، تبرز مذكرة وافية للمستتر بيكيت Beckett - أحد مستشارى المندوب السامى - فى ٥ اكتوبر ١٩٢٥ توضح موقف جيش الاحتلال البريطانى فى مصر ، وأنه قبل سنة ١٩١٤ ولعدد كبير من السنين كانت هناك قوات بريطانية متمركزة فى مصر ٠ وفى عام ١٩٠٧ أشار ضباط القضاء العسكرى البريطانى الى أن طبيعة هذه القوات هى أنها قوات غازية ، وأنها طبقا للقانون الدولى فهى تملك حقوق جيش احتلال ٠

وبين عامى ١٩١٤ و ١٩٢٢ - واعترافا بحقوق تركيا التى لم تنكر

١٠٠ - تلك التاريخ - فان السيادة على مصر انتقلت كلها إلى ملك بريطانيا
 - وحل الجيش البريطانى فى مصر بدون شك جيش احتلال . وبدون
 - رضا فان الأمر تطلب اعلان الاحكام العرفية أو الاحكام العسكرية فى
 - مصر . و بمعنى آخر وكما أوضح القضاء العسكرى فى لندن بالنسبة
 - صلب هذه الفترة « بأنها الشكل القانونى الذى يمكن لقائد عام قوات
 - الاحتلال استخدامه فى الأرض المحتلة » . والواقع أنه لم يكن لمصر فى تلك
 - فترة أى شخصية أو كيان خاص طبقا للقانون الدولى .

وتضى حذرة المستر بيكيت موضحة أنه فى سنة ١٩٢٢ وبتصريح
 - حاسم واحد - بريطانيا - أصبحت لمصر شخصية دولية ، وأصبح لها
 - سيادة على أراضيها مع بعض التحفظات ٠٠٠ أى أنه بالنسبة لمصر ظل
 - الواقع قائما . ويعنى ذلك أن نقط التحفظات ظلت ضمن حقوق بريطانيا
 - ستحدت عليها قبل التصريح ولم تتخل عنها أبدا ٠٠٠ « وهذه التحفظات
 - رابعة حال اعتمدت على الموافقة المصرية فى البدء كما أنها تعتمد على
 - « اقامة المصرية فى استمرارها » .

وبتصريح ١٩٢٢ يؤكد هذه النقطة بنصه على استمرار هذه التحفظات
 - - - - - عقد معاهدة بحصرها مع الحكومة المصرية . وببساطة فهى
 - - - - - لم تمتلكها مصر كدولة لها الشخصية الدولية ، وظلت هذه الحقوق
 - - - - - بريطانية . وبدون خرق للقانون الدولى فان بريطانيا لا تستطيع العاء
 - - - - - حقوق التى منتحتها لمصر ، ولا مصر تستطيع ممارسة النقاط المتحفظ
 - - - - - ولتى لازالت تابعة لبريطانيا ، .

وبس من المهم هنا مناقشة وضعية مصر ٠٠٠ هل كانت فى تلك الفترة
 - - - - - كاملة الاستقلال ؟ أم أنها كانت شبه مستقلة ؟ أو تحت أى تصنيف
 - - - - - يجوز يمكن وضعها ، الواقع أن ذلك الأمر لم يكن واضحا ٠٠ فلو كانت

مصر دولة كاملة الاستقلال ، « فانه يصبح بها سلطتان للسيادة كل منهما تمتلك وتمارس حقوقا بجانب بعضهما البعض فى الأراضى المصرية مصر تمارس كل الأمور والاختصاصات التى انتقلت اليها بمقتضى اعلان تصريح ١٩٢٢ فى حدود عدم المساس بالتحفظات الأربعة . وكذلك فان الجيش البريطانى فى مصر - رغم أنه لم يأت ذكر له فى التصريح مطلقا - فانه بدونها فان بريطانيا لا يمكنها الحفاظ على مصالحها ، ولا الوفاء بالتزاماتها بالنسبة لنقاط التحفظات . ولذلك فانه من الأهمية بمكان بقاء الجيش البريطانى فى مصر حتى يمكن لبريطانيا ممارسة سلطاتها بالنسبة للتحفظات ، وبمعنى آخر فان الشكل القانونى للجيش البريطانى فى مصر قد استقر منذ سنة ١٩٢٢ » . (١٥)

وبين التناقضات والاختلافات فى الآراء بين القضاء العسكرى فى لندن وبين المندوب السامى ومستشاريه فى مصر ، بل وذلك التغيير فى المواقف والآراء لكلا الطرفين ، فان القضاء العسكرى كان يناقش مسألة قانونية نظرية ، بعكس رجال السلطة البريطانية فى مصر ، الذين رأوا ضرورة تأكيد فاعلية قوات الاحتلال التى بدونها لا يمكن لبريطانيا الاحتفاظ بموقفها الممتاز المسيطر فى مصر .

ولا يمكن الموافقة مثلا - كما قال القضاء العسكرى فى لندن - على أن العرض الوحيد من الاحتفاظ بحيش بريطانى فى مصر هو حماية المواصلات فى قناة السويس (١٦) . والرأى الآخر لسلطات الاحتلال فى مصر هو أنه بعد تصريح الاستقلال فإنه يمكن استخدام قوات الاحتلال فى أى غرض يدخل ضمن اطار التحفظات الأربعة ، وأنه من حق بريطانيا فى داخل هذا الاطار « أن تحتفظ بحق القبض والحبس للمصريين » .

إذا كانت المسألة تدخل ضمن النقاط المتحفظ عليها .

كما أنه كان من رأى السلطات البريطانية فى مصر أنه اذا كان ضابط القضاء العسكرى قد أشاروا الى أن قوات الاحتلال البريطانى فى مصر قبل عام ١٩٢٢ هى جيش احتلال لأرض تم غزوها ، وأنه بذلك يملك سلطات الأحكام العرفية « هان وضع هذا الجيش بعد تصريح ١٩٢٢ لم يتغير فى واقع الأمر ليصبح أى شىء آخر سوى أنه جيش احتلال » .

هذا بالإضافة الى أنه اذا كان من رأى القضاء العسكرى فى لندن أن علاقات أفراد الجيش البريطانى فى مصر بأفراد الشعب المصرى يجب أن تحكمها القوانين المصرية فانه يمكن دحض ذلك - من وجهة نظر سلطات الاحتلال فى مصر - بالقول بأنه « لا توجد محكمة مصرية مختصة بمحاكمة ضابط بريطانى قام بتعليمات من القائد العام لقوات الاحتلال بالقبض على مواطن مصرى ، ومن ناحية أخرى فان أعمال ضابط بريطانى لها علاقة بمواطن مصرى فى مصر يحكمها التشريع الملكى فى القانون الانجليزى « أعمال الدولة » ، والمحاكم الانجليزية تعتبر أن الأعمال التى تعرض لها أجندى فى الخارج وبرغبة التاج البريطانى ، فأنها قد وقعت بعيدا عن أعدن القانون المحلى الانجليزى وضمن امتياز التاج ٠٠٠ ونتيجة لذلك فانه لا تقبل اقامة الدعوى من جانب أى مصرى - شعر بأنه وقع تحت الظلم - ضد ضابط أو جندى بريطانى ، فالمحاكم المصرية والانجليزية ترى أن مثل هذه الأعمال خارجة عن دائرة اختصاصها ٠٠٠ ويبدو أن العلاقات بين أفراد الجيش البريطانى فى مصر وأبناء الشعب المصرى تحكمها فقط مواد القانون الدولى » .

وقد أوضح المستر بيكيت - أحد مستشارى المندوب السامى - فى مذكرته المطولة الى أنه « منذ تمسك القانون الانجليزى بأنه تدخل ضمن امتياز التاج البريطانى اتخاذ جيش احتلال بريطانى أية اجراءات للمحافظة على أمن ادراده ، فانه ليس هناك اعتراض من وجهة نظر القانون الانجليزى على

قيام جيش الاحتلال البريطاني في مصر بالقبض على مواطنين مصريين تحت أية ظروف ، وليس هناك حرق للقانون بعمل هذه الأشياء سواء بإعلان الأحكام العرفية أو عدم إعلانها » .

وهكذا نستخلص أنه من وجهة نظر المندوبية السامية في مصر فإن « العلاقات بين أفراد جيش الاحتلال وأبناء الشعب المصري تحكمها فقط مواد القانون الدولي ... وطبقا للقانون الدولي فنحن نعتقد بأننا نستطيع أن نؤكد أنه من المشروع لنا أن نفعل هذه الأمور ، مع التأكيد بأنها حيوية للحفاظ على حقوقنا الداخلة في نقاط التحفظات الأربعة الواردة في تصريح ١٩٢٢ بطريقة أو بأخرى » . (١٧)

مقارنة بين الجيش المصري وجيش الاحتلال :

بعد الدراسة السابقة عن طبيعة قوات الاحتلال في مصر وعلاقتها بالشعب المصري في هذه الفترة (١٩٢٤ - ١٩٢٦) يجدر بنا أن نتساءل عن أسباب اهتمام المندوبية السامية في مصر وكذلك رجال القضاء العسكري في لندن ووزارة الحرب البريطانية بهذا الموضوع أي بطبيعة قوات الاحتلال ضمن دراسة أوسع وأشمل عن حجم وتسليح هذه القوات ، وعلاقة ذلك كله بالشعب المصري وبالجيش المصري ؟

وبادئ ذي بدء لا يجب أن نخفل في المقارنة بين الجيشين دعم الشعب المصري التائر لقواته المسلحة إذا ما وقعت الواقعة وثارت الحرب بين الجيشين النظاميين ، وليست ثورة ١٩١٩ التي قام بها الشعب وحده دون اشتراك قواته المسلحة معه فيها ببعدة عن الأذهان حينذاك .

على أية حال ، نعتقد بأن مقتل السير لي ستاك ، وانتشار الأخبار عن تشكيل جمعيات وطنية تخطط لاغتيال الجنود الانجليز في مصر ، هذا

بالإضافة الى المحاولات المصرية المستميتة والهادفة الى زيادة حجم الجيش المصرى من ناحية الأعداد وكذلك العمل على تطوير التسليح ٠٠٠ كل ذلك - فى رأينا - دفع السلطات البريطانية سواء فى مصر أو فى لندن الى محاولة ايجاد (صيغة) تبرر بها وجود جيش احتلال فى دولة اعترفت بريطانيا نفسها فى تصريح ١٩٢٢ بأنها مستقلة كاملة الاستقلال ، وأن لها مطلق السيادة على أراضيها .

والواقع أن المقترحات المصرية انهالت من كل حذب وصوب ، وبصفة خاصة فى البرلمان لزيادة حجم وفعالية الجيش المصرى ، مما أدى بالمندوب السامى لويد الى أن يعبر عن دهشته للملك فؤاد ولرئيس الوزراء وللزعيم سعد زغلول من هذا الموقف فى أوائل ديسمبر سنة ١٩٢٦ . كما عبر المندوب السامى عن رأيه فى أن هذا الاتجاه يتعارض مع سياسة عدم التسليح السائدة فى كل مكان ، وكذلك يتعارض مع تأكيدات الصداقة والثقة التى عبرت عنها الحكومة المصرية . كما أبلغ لويد حكومته بأن المقترحات المصرية لزيادة حجم وتطوير تسليح الجيش المصرى « هى بلاشك غير ضرورية لتأمين مصر من أى غزو أجنبى ، والذى تتكفل به الحكومة البريطانية باستمرار » . وأضاف لويد أنه لا يمكن تفهم هذه الاتجاهات المصرية إلا أنها موجهة ضد بريطانيا نفسها ، وأنه اذا كان ذلك هو الاتجاه الفعلى للحكومة المصرية ، فان الحكومة البريطانية قد تجد نفسها مضطرة فى وقت ما الى ارسال انذار خطير يضع تحديدات قاطعة بالنسبة لحجم وقوة الجيش المصرى » . (١٨)

ولكن على أى أساس رأى لويد أن يطالب بتخفيض حجم وتسليح الجيش المصرى ؟ فلا يمكن المطالبة بهذا التخفيض دون عقد مقارنة بين حجم وتسليح الجيش المصرى وحجم وتسليح قوات الاحتلال البريطانى فى ذلك الوقت ، هذا مع الاشارة بأن الجيش المصرى يتضمن قوات الحرس الملكى .

يوضح الجنرال سبنكس المفتش العام للجيش المصرى فى تقرير مفصل له فى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٦ هذه المقارنة بين القوتين ٠٠٠ ونستطيع أن نستخلص من هذا التقرير أن الزيادة فى الحجم (عدد الأفراد) هى فى جانب القوات البريطانية ، كما أنه ليس هناك مقارنة بين القوتين بالنسبة لل تجهيزات والتفوق البريطانى فى المدفعية والأسلحة الأخرى المتطورة حينذاك ، هذا بالإضافة الى وجود قوات جوية بريطانية وانتفاء وجودها فى الجيش المصرى .

كما أشار المفتش العام للجيش المصرى أثناء المقارنة بين الجيشين انه يمكن تجاهل « الوحدات العسكرية المصرية فى العريش والسلوم » لأن قوات العريش لا يمكنها الوصول الى القاهرة الا باستخدام الخط الحديدي عبر سيناء ، ومعلوم أن هذا الخط هو تحت اشراف الانجليز ، أما حامية السلوم فانها لا يمكنها الوصول الى المراكز المصرية الداخلية الا بطريق البحر .

وهذا الموقف أدى بالمفتش العام الى أن يستخلص أنه لادعى لتخفيض أعداد الجيش المصرى لأن أى « تخفيض فى حجم الجيش المصرى سيهدد المصريين على أنه عمل غير ودى وغير مقبول » .

الا أنه من ناحية أخرى ، فإن الأصرار البريطانى على أن تخفيض الجيش المصرى أمر ضرورى ووقائى بالنسبة لأمن قوات الاحتلال فى مصر ، أدى بالمفتش العام الجنرال سبنكس الى الرأى القائل بأنه من الأفضل « مواجهة المسألة باتزان حتى يمكن التوصل الى قرار بالنسبة لاستمرار التخفيض ٠٠٠ وأنه أيا كان الأسلوب المستخدم ، فان المواجهة مع المصريين ستصل الى حدود الأزمة ، وأنه من الأفضل اتخاذ أسلوب الحسم السريع » .

ويوضح سبنكس كيفية إجراء التخفيض فى حجم وتسليح الجيش
المصرى كالآتى . -

١ - هناك ١١ كتيبة مشاه تنتظم فى ثلاثة لواءات لوائين يتشكل كل منهما من ٤ كتائب ، ولواء يتشكل من ٣ كتائب . ويمكن - طبقا لرأى الجنرال سبنكس - تسريح كتيبتين من هذه اللواءات الثلاثة ، اذا « ماشكلنا كل لواء مشاه من ٣ كتائب فقط ، ويصبح المجموع بالتالى ٩ كتائب مشاه فقط » . واقتراح سبنكس فى هذا الصدد « تسريح الكتيبتين المشكلتين حديثا ، واللتين تم تدعيمهما تدعيما جيدا ، وأنه لن تكون هناك صعوبة فى إمتصاص أعداد من الضباط والجنود ٠٠ الا أن نحوا من ٥٦ ضابطا يجب اعفاؤهم من الخدمة ، وان كان يمكن إبقاء نحو ٢٥٪ من هؤلاء الضباط فى الخدمة لمدة تمتد الى اثنى عشر شهرا ٠٠٠ وأنا أعتقد أنه من الأفضل تسريح وحدات كاملة عن تخفيض أعداد الكتائب . وتنظيم المشاة المعتباد هو ٤ فصائل لكل سرية ، ٤ سرايا لكل كتيبة ، والتخفيض - بالنسبة للمشاه - الى ٩ كتائب فقط فى الجيش المصرى ، تدعيمها ضعيف جدا وتنظيمها ٣ فصائل فقط لكل سرية يعد تخفيضا لا بأس به ، وأى انقاص عن ٣ فصائل لكل سرية و ٤ سرايا لكل كتيبة سيكون أمرا باعثا على السخرية » .

٢ - لم يقترح المفتش العام أى تخفيض فى حجم وتسليح الخيالة والمدفعية .

٣ - يقدم الجنرال سبنكس اقتراحا ساذجا بقوله « أن هناك احتمالا ، يطرح نفسه ٠٠٠ فجلالة الملك فؤاد أخبرنى فى عدة مناسبات بأنه يعتبر الجيش المصرى حاليا كبيرا جدا ، وأوضح عن ترحيبه بانقاص عدده « ويبدو أن سبنكس فهم كلمات الملك فؤاد خطأ ، بتساؤله « لماذا لا يقدم جلالته المثال بتسريح قوات المشاه فى الحرس الملكى ؟ » فالملك بطبيعة الحال

حريص على تدعيم قوات حرسه لتكون بمثابة الضمان اذا ما انتشرت بين أفراد الجيش الأفكار الوطنية بجهود الزعيم سعد زغلول وصحبه ، وأن قوات الحرس الملكى المدعمة والقوية قد يمكنها التصدى للجيش المصرى اذا مال الى كفة الحركة الوطنية. المناوئة للقصر والانجليز . (١٩)

ويدعم رأينا السابق بيانه قول المستر تشمبرلن فى هذا الصدد « اننى لا أوافق مع الجنرال سبنكس باشا فى اقتراحه بأن بداية يمكن اتخاذها مع الملك فؤاد لحثه على تخفيض مشاة الحرس الملكى ، لأن ذلك سوف يؤدى الى اغضاب جلالته بدون تحقيق أى مصلحة لنا ، منذ أن كان الحرس الملكى هو القسم من الجيش المصرى الأقل قابلية للتأثير بالوطنية المفرطة » . (٢٠)

٤ - وينهى سبنكس تقريره الخاص بكيفية تخفيض حجم الجيش المصرى بأنه « اذا ما تمت الموافقة على تخفيض فعال فى الجيش المصرى ، فإنه من الضروري أن يتلو ذلك انقاص فى أعداد طلبة المدرسة الحربية » . (٢١)

لقد درست السلطات البريطانية مسألة تخفيض حجم الجيش المصرى والعمل على تقليل كفاءة تسليحه حتى لا يكون ندا - بأى شكل من الأشكال - لقوات الاحتلال البريطانى فى مصر ، ولكن لابد من عقد مقارنة بين الجيشين حتى تتضح الصورة بالنسبة للمخاوف البريطانية من تدعيم الجيش المصرى عددا وعدة ، وكذلك المحاولات المصرية الوطنية لاقامة جيش قوى بدرجة تمكنه من انتهاء الاحتلال البريطانى لمصر ، أو على الأقل أن يكون وسيلة ضغط فى أية مفاوضات مستقبلية بين الحكومتين المصرية والبريطانية . (٢٢)

وعلى أية حال ، وطبقا لتقرير مفصل للمفتش العام للجيش المصرى

عن هذه المقارنة بين الجيش المصرى وجيش الاحتلال البريطانى
مصر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٦ يتبين الآتى : -

أولا : مقارنة بين حملة البنادق (المشاة)

مصر	٧٧٢	السلوم
مصر	١٢٥٤	الاسكندرية
بريد	١١٩٠	
بريد	٢٣٦٠	المعسكر
مصر	٩٥٢	العريش
بريد	٧٠٧٢	القاهرة
مصر	٥١٢٨	
مصر	١٨٨٧	بنى سنوفا - أسيوط + أسوان
بريد	٢٣٦٠	السودان

« وبالنسبة للأعداد السابقة ، يوضح هذا التقرير

أن كل مدفع فيكرز = ٢٠ بندقية

وكل مدفع لويس آلى أو هوتشكيس = ١٠ بندقية

هذا بالإضافة الى أنه لايدخل ضمن الأعداد السابقة ١٠٠٠ ج

مصرى يتبعون سلاح الحدود ، وهم موزعون على مسافات بعيدة جدا

ثانيا : التسليح

١) الجيش المصرى

٢	بوصة هاوتزر - عديم الارتداد	٣٧٥
١٢	بوصة مدفعية	٢٩٥
١٦	بوند مدفعية	١٠
١٦	فيسكرز	

(منها ٦ مع الحرس الملكى و ٦ مع الحدود و ٤ مع المدفعية)

٢ هوتشكيس مع الحرس الملكى

مدفع لويس آلى (٦ مع الحرس الملكى ، ٣ مع الحدود) ٩

ب) جيش الاحتلال البريطاني

١٢	مدفع ١٣ بوندر
١٢	٣٧٥ بوصة هاوترر عديم الارتداد
١٠٤	هيكروز
٥٤	هوتشكيس
٢٥٨	مدفع لويس الى

وواضح من التقرير السابق بأرقامه الصريحة أن عدد أفراد جيش الاحتلال في مصر هو ١٠٦٢٢ جندي ، كما أن القوات البريطانية في السودان يمكن تحريكها في حالة اضطرابات كبرى في مصر ونقلها الى هناك في فترة زمنية قصيرة نسبيا ، فيصبح مجموع القوات البريطانية في مصر ١٢٩٨٢ جندي بريطاني . أما قوات الجيش المصري - طبقا لتقرير سبنكس - فأن عدد أفرادها هو ١٠٩٩٢ جندي عدا ١٠٠٠ جندي يتبعون مصلحة الحدود . فإذا ما استبعدنا أيضا من قوات الجيش المصري حامية العريش وحامية السلوم ، لأن الأولى لا يمكن نقلها الى الدلتا الا بالسكة الحديد التابعة للانجليز والممتدة عبر سيناء ، أما الثانية - حامية السلوم - فلا يمكن نقلها الا بالبحر ، ومعروف سيطرة بريطانيا على السواحل المصرية حينذاك . وهكذا يصبح مجموع أفراد الجيش المصري الذي يمكن مقارنته بالفعل بقوات الاحتلال هو ٩٢٦٩ جندي ، وبمعنى آخر فان قوات جيش الاحتلال البريطاني تزيد في جميع الحالات عن مجموع الجيش المصري بنسبة لا بأس بها .

أما من ناحية التسليح فالتفوق في جانب قوات الاحتلال واضح لا لبس فيه ولا تعليق عليه .

وعلى أية حال ، فقد تأثر المستر تشمبرلن بآراء الجنرال سبنكس

بالنسبة للمقارنة السابقة ، والتي أوضحت أنه ليس هناك وجه لـ
 بين الجيشين من ناحية التدعيم بالأسلحة الآلية والمدفعية ، حتى أن
 إلى لويد يبلغه فيها بأنه فهم من تقرير الجنرال سبنكس بأن « الجيش
 بقوته الحالية لا يشكل تهديدا لموقفنا العسكرى والسياسى ، وطالما أنه
 هناك زيادة فى الأفراد أو أى تطوير جوهري فى التسليح ، وكذلك ط
 هذا الجيش بمعزل عن أى تدخل أجنبى ، فأننا يجب أن نلاحظه
 أكثر من ٠٠٠ خصوصا وأنه يدخل فى المقارنة ذلك الجهل المتفش
 صفوف الجنود (المصريين) والذي يجب أن نضعه فى حسابا عند
 التفاوت بين فاعلية القوات المصرية وفاعلية قوات جيش الاحتلال ٠٠
 هذا المنطلق فإن سياستنا يجب أن تتجه إلى منع أى زيادة فى الأفراد
 تطوير لتسليح الجيش المصرى » ٠ وأضاف تشمبرلن بأن « اللاح
 تخفيض الجيش المصرى فى هذه المرحلة لا يبدو أمرا ضروريا ٠٠٠
 حتى تأتى ظروف تجعل من هذا الأمر مسألة حيوية ، فإنه يبدو لى
 تحرك لتخفيض الجيش المصرى عددا وتسليحا سيكون بلاقيمة » ٠ وم
 - وعلى حد قول تشمبرلن - أنه « قد تنشأ ظروف للخلاف مع الح
 المصرية ، وأنه فى هذه الحالة سيكون من الضرورى لنا المطالبة وال
 على تخفيض أعداد الجيش المصرى ٠٠٠ ولكننى أعتقد أنه من الأ
 الانتظار إلى أن تبزع الضرورة ٠٠٠ وأنه حاليا فإن مصالحنا م
 بتأكيد عدم زيادة حجم وتسليح الجيش المصرى ، وأن على المندوب الس
 يلاحظ ملاحظة الموقف بدقة » ٠ وفى النهاية أكد تشمبرلن على أه
 المحادثات بين لويد والملك فؤاد والشخصيات المصرية الأخرى لمنع أى
 لزيادة حجم وتسليح الجيش المصرى ٠ (٢٤)

ولكن المسئولين المصريين مضوا فى طريقهم لاقامة الجيش الم
 القوى ، فالوزارة المصرية تحاول تدعيم الجيش بالأسلحة المتطورة حينذا

وهى لا تستجيب للمذكرة التى أرسلها المندوب السامى لويد الى رئيس الوزراء منذ مايو ١٩٢٦ بخصوص الظروف التى توافق فيها الحكومة البريطانية على تعيين سردار مصرى للجيش والتى استخلصنا منها أنها ستجعل من المفتش العام الانجليزى سلطة عليا على الجيش المصرى (٢٥) . والبرلمان المصرى صار مسرحا لمناقشات مستفيضة ومتيرة بخصوص مسألة تسليح الجيش والعمل على كفاءته . والصحف المصرية امتلأت بالمقالات التى ركزت على أهمية بناء الجيش الوطنى القوى . وبالمقابل فان المندوب السامى شرع من جانبه لاجهاض هذه الحملة الوطنية لاقامة الحيس القادر على التأثير على مجريات الأمور . وبين المحاولات الوطنية المصرية « لتمصير » قيادة الجيش المصرى والعمل على رفع كفاءة هذا الجيش ، والمحاولات البريطانية « لنجلزة » قيادة الجيش المصرى والعمل على تقلص هذا الجيش عددا وعدة ، بين هاتين المحاولتين ، تطور الأمر الى ما سسمى بأزمة الجيش فى سنة ١٩٢٧ ، والتى سيتحدث عنها الفصل التالى من هذه الدراسة .

حواشي الفصل الثالث

1. F.O. P.R.O. 407-201 Chapter 4 — Military Arrangements In Egypt and The Sudan and relevant conditions ; size and armament of Egyptian Army and legal status of army of occupation. (J 2671/32/16). No. 125, Mr. Henderson to Mr. Austen Chamberlain (No. 635 Very Confidential) Ramleh, September 3, 1925.
2. F.O. P.R.O. 407-200 (d.) Legal Status of army of occupation (J. 48/32/1925). No. 199 Foreign Office to the Law Officers of the Crown. D.G. Osborne. F.O. December 24, 1924.
3. F.O. P.R.O. 407-201 Chapter 4. op. cit., (J. 2934/32/16) No. 127 Memo. by Mr. Beckett respecting the British Forces in Egypt. October 5, 1925.
4. F.O. P.R.O. 407-200 (d.) op. cit., Enclosure in No. 199 (Report) Douglas Mc Garel Hogg, T.W.H. Inskip, Law Officer's Department January 5, 1925.
5. F.O. P.R.O. 407-201 Chapter 4 op. cit., No 127 op. cit.
6. F.O. P.R.O. 407-200 (d.) op. cit., No. 199 op. cit.
7. F.O. P.R.O. 407-200 (d.) op. cit., (J. 478/32/16). No. 200 Field-Marshal Viscount Allenby to Mr Austen Chamberlain Cairo, February 6, 1925.
8. F.O. P.R.O. 407-200 (d.) op. cit., Enclosure in No. 200 Memo on the status of the army of occupation. M.S. Amos January 26, 1925.
9. F.O. P.R.O. 407-200 (d.) op. cit., (J. 478/32/16), No. 201 F.O. to Law Officers of the Crown. Mervyn Herbert F.O. February 27, 1925
10. F.O. P.R.O. 407-200 (d.) op. cit., (J. 1046/32/16) No. 202 Law Officers of the Crown to F.O Douglas Mc Garel Hogg, T.W.H. Inskip, Royal Courts of Justice, April 7, 1925.
11. F.O. P.R.O. 407-201 Chapter 4, op. cit. Enclosure in No. 125 Mr Percival to Mr. Henderson. Bulkeley, Ramleh, August 31, 1925.
12. F.O. P.R.O. 407-200 (d.) op. cit., No, 202 op. cit.
13. F.O. P.R.O. 407-201 Chapter 4. op cit. Enclosure in No. 125, op cit.
14. F.O. P.R.O. 407-200 (d.) op. cit., Enclosure in No. 200 op. cit.

15. F.O. P.R.O. 407-201 Chapter 4, op. cit., No. 127 op. cit.
16. F.O. P.R.O. 407-200 (d.) op. cit., No. 202 op. cit.
17. F.O. P.R.O. 407-201 Chapter 4. op. cit., No. 127 op. cit.
18. F.O. P.R.O. 407-203 (e.) Egyptian Army (J. 3307/114/16) No. 104 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain Cairo, December 5, 1926.
19. F.O. P.R.O. 407-203 (e) op. cit., Enclosure 1 in No. 104 Memo. C.W. Spinks, Major-General, Inspector-General and Acting Sirdar, Egyptian Army. Cairo, November 29, 1926.
20. F.O. P.R.O. 407-203 (e) op. cit. (J. 3369/25/16). No. 105 Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd. F.O. December 30, 1926.
21. F.O. P.R.O. 407-203 (e) op. cit., Enclosure 1 in No. 104. op. cit.
22. F.O. P.R.O. 407-200 (c.) Size and Armament of Egyptian Army (J. 1201/133/16) No. 187 Memo. on the Military situation in Egypt, R. Haking Lieutenant-General, Commanding British Troops in Egypt. April 12, 1925.
23. F.O. P.R.O. 407-203 (e.) op. cit., Enclosure 2 in No. 104 Memo. C.W. Spinks, November 29, 1926.
24. F.O. P.R.O. 407-203 (e.) op. cit., No. 105 op. cit.
25. F.O. P.R.O. 407-202 Chapter 4 Egyptian Army, Sirdarship and Armament (J. 1499/114/16) No. 153 Lloyd to Chamberlain, Cairo, May 28, 1926.

الفصل الرابع

أزمة الجيش المصري

(١٩٣٧)

تطور مسألة الجيش المصرى :

تكلمنا فى الفصول السابقة عن تطور هذه المسألة ، بدءا من انسحاب وحدات الجيش المصرى من السودان وعودتها الى مصر ، مما أدى الى زيادة عدد أفراد هذا الجيش ، مع ما واكب ذلك من اتجاه مصر الى محاولة تدعيم قواتها المسلحة بالأسلحة المتطورة • وكانت وجهة النظر البريطانية هى أن الجيش المصرى هو أقل كما وتسليحا من قوات الاحتلال فى مصر •• الا أنه مع ذلك الاتجاه المصرى الرامى الى زيادة حجم الجيش المصرى وتطوير تسليحه وتمصير قيادته ، « فان خطورة المواجهة بين القوتين ستكون أمرا بالغ الخطورة – بالنسبة لقوات الاحتلال – فى المستقبل القريب » •

ولكن المصريين مضوا فى سياستهم الوطنية نحو بناء جيش مصرى قوى يمكنه إنهاء الاحتلال البريطانى لمصر ، أو على الأقل كى يكون عامل ضغط فى أية مفاوضات قادمة بين الدولتين •

ومع الشهور الاولى من عام ١٩٢٧ بدأ المندوب السامى البريطانى فى التحقق من أن أمورا هامة تحدث فى مسألة الجيش المصرى ، وأن هذه الأمور تتطلب من الحكومة البريطانية اتخاذ اجراءات سريعة ، وعلى حد قوله « ••• ان مكانتنا الأخذة فى التناقص منذ عام ١٩٢٢ أصبحت تسير بمعدل سريع ، مع مصاحبة ذلك باقتراحات لزيادات ضخمة فى الجيش المصرى عددا وعدة ، وعلى الرغم من اشاراتى الواضحة بأن حكومة حلالة الملك لن توافق على مثل هذه المقترحات ، فان الحكومة المصرية تسير فى طريقها ، ونحن فى خطر المواجهة بعد فترة بأمر واقع

Faits accomplis

وفى مذكرة مطولة ، يوضح لويد المراحل الرئيسية لتقلص السيطرة

البربطانية على الجيش المصرى كالآتى

١ - عندما عين عزمى ناشا كوزير للحربية فى نوفمبر ١٩٢٢ ، فانه أنشأ قسما خاصا فى وزارته وتحت اشرافه لادارة بعض الأمور التى كان يشرف عليها السردار قبل ذلك ، (١) وهكذا أخذ الوزير سياسة معادية للمصالح البريطانية ، (٢) وهذا (التحاوز) بدأ فى الزيادة حتى سبتمبر ١٩٢٣ ، عندما وصل الى حد اصداره لأوامره وعلى مسئوليته بطرد عدد من طلبة المدرسة الحربية لعدم كفاءتهم ٠٠٠ ولم يقم السردار البريطانى بالاعتراض على هذا الأمر استمرارا فى سياسته الرامية الى التمسك بالقيادة للجيش ، وبإدخاله فى استخدام الوزير كقناة فى اتصالاته مع الملك .

٢ - وفى يناير ١٩٢٤ - وطبقا لهذه السياسة - عين صابط مصرى فى منصب قائد منطقة القاهرة ، مما أدى الى ضرورة استحداث منصب المفتش العام وتقلده لصابط بريطانى ، الا أنه فى نفس الوقت تم تعيين صابطين مصريين لقيادة كتبتين مصريتين كانتا تحت القيادة البريطانية .

٣ - وفى مارس ١٩٢٤ ، أحبل شاهين بك الى التقاعد - وهو أحد الذين هاجمهم الوفد اقيامه بكبح جماح الجماهير المتأثرة أثناء ثورة ١٩١٩ - وأمر من السردار ، وطبقا لطلب من سعد زعلول باشا ، وذلك لرغبة بريطانيا فى عدم احداث أزمة فى المفاوضات التى كانت دائرة بين الحكومتين المصرية وبريطانية فى ذلك الوقت . والمهم أن تأثر هذه العملية كان عميقا على الجيش المصرى .

٤ - بعد مقتل السيد لى ستيك ، اقترح وزير الحربية المصرى أن يتحمل مسئولية تدبير أمر الضباط المصريين العائدين من السودان .

٥ - فى يناير ١٩٢٥ تم تشكيل مجلس الجبش بناء على اقتراح من الملك فؤاد ٠٠٠ وكان تشكيله أساسا ليرث السلطات والاختصاصات التى كانت مخولة للأسر دار قبل ذلك .

٦ - فى أبريل ١٩٢٥ تحولت تبعية إدارات ومصالح الحدود والتموين والتجنيد الى الجيش المصرى ، وفى يونيو تنعته الإدارة المالية .

٧ - عندما عين موسى فؤاد باشا وزيرا للحربية فى مارس ١٩٢٥ ، فإنه بذل جهودا مكثفة لتحويل ولاء الضباط المصريين اليه بدلا من تبعيتهم للقادة البريطانيين ، وعقد اجتماعات مستمرة فى منزله للعديد من الضباط المصريين لتحقيق هذا الغرض . (٣)

ويتضح من مذكرة لويد السابقة ذلك التسلسل فى المحاولات المصرية (لتدمير) الجيش المصرى .

وعلى أية حال فإنه منذ إعلان تصريح ١٩٢٢ ، وإعلان الملك فؤاد نفسه ملكا مستقلا فى ١٥ مارس من نفس نفس السنة ، ساد المصريين شعور وطنى جارف بأنهم قد انتزعوا استقلالهم بأنفسهم ، رغم أن التحفظات الأربعة الواردة مع التصريح تسلب هذا الاستقلال جوهره ولبه . ووصل الأمر بأى وزارة مصرية تتولى السلطة مع برلمان قوى بأنها تجد نفسها (بدن الشيطان والبحر) على حد قول لويد الذى استرسل موضحا أن « الوزراء الحاليين يخافون قبل كل شيء من استجابات البرلمان ، وهم رغم تصلبهم فى الماضى ، غير قادرين الآن على القيام بعمل ضدنا ، كما فعل أسلافهم ، وكنتيجة طبعية فإن الحكومة من أجل ارضاء البرلمان ، مع عدم الوصول الى صدام مفتوح معنا ، فإنها وقعت فى بعض التورط ضدنا ، والواقع أنها ستصبح أكثر جرأة

ضدنا ، اذا لم نحرك ساكنا » • واسترسل لويد مخصصا فى كلامه أنه « بالنسبة للجيش المصرى ، فان الارتباك والتورط قد وصل الى الحد الذى لا يمكن إبقاؤه الا بأسلوب عنيف ، وأننا اذا لم نفعل ذلك ، فان المسألة سوف تتحول الى أزمة بالغة الخطورة » •

وفى هذه المرحلة من الأزمة ، أوضح لويد أن الحكومة البريطانية اذا ما قامت بالضغط على الحكومة المصرية لكى تتخذ أى عمل عنيف ضد رغبات البرلمان طبقا لتصريح ١٩٢٢ ، فان الحكومة قد تستقيل • هذا بالاضافة الى أن رئيس الوزراء كان يعاني كثيرا فى هذه المرحلة من الضغط الشديد عليه من جانب حزب الوفد ، وأنه اذا ما اتسعت الهوة بينه وبين حزب الأغلبية ، وقدمت بريطانيا فى غضون ذلك الوقت مطالب عنيفة ، فان مجلس الوزراء قد تتخذ من هذه المطالب فرصة لتقديم استقالته •

الا ان لويد بعد أن طرح الافتراض السابق ، عاد وأورى أنه يمكن جعل الحكومة المصرية القائمة فى ذلك الوقت (ثروت باشا) مسئولة عن تحقيق المطالب البريطانية ، « وأن هناك فرصة فى صالحنا فى المحافظة عليها فى السلطة ، فهى نظريا تمثل الدولة ، والوزراء الحاليون هم بلا شك يرغبون تماما فى البقاء فى السلطة ، وهم سوافقون على مطلبنا بالنسبة للجيش المصرى ، طالما كانت هذه المطالب معتدلة ومصاغة فى شكل مستساغ ، وعلى أية حال ، فان أى تأخير من جانبنا ، فانه بطبيعة الحال سوف يزيد من مصاعبنا ، لأنه ليست هناك فرصة أفضل من الفرصة الحالية فى اعتقادى » (٤)

ومن الأهمية بمكان - من وجهة النظر البريطانية - الإشارة الى تعاطف وزير الحربية المصرى مع الحملة البرلمانية بعد مواجهته لاستحوابات عنيفة

فى البرلمان ، ووصل به الأمر الى تبنى بعض موضوعات منها تخفيض الخدمة الاجبارية للمجندين من ٥ الى ٣ سنوات بهدف زيادة أعداد الاحتياط المدرب ، وكذلك العمل على تدعيم ٩ كتائب مشاة حتى تحقق مستوى رفيعا ، وبناء ثكنات جديدة فى مناطق مختلفة ، ومنع أى قنود على تسليح الوحدات المصرية ، وتشكيل قوات جوية مصرية ٠٠٠ ورغم تدخل المندوب السامى الصريح ضد هذه المطالب ، ورغم أن كل المقترحات السابقة كانت تتطلب موافقات مالية ، فانه قد تم تضمين كل هذه البنود فى مشروع الميزانية الجديدة لتقدمها الى البرلمان ٠ (٥)

أما بالنسبة لمنصب المفتش العام الانجلزى ، فقد بذلت مجهودات مصرية متتالية وقوية لسلب كل اختصاصاته وسلطاته ٠ وقد قام خشبة بك - وزير الحربية فى عام ١٩٢٦ - بمحاولات خطيرة فى هذا الصدد ، وأول محاولة له مع المفتش العام سبنكس باشا وقعت فى ربيع ١٩٢٦ ، عندما حاول إعادة عدد من الضباط السودانيين الى الخدمة ، والذين كانوا قد أحيلوا الى الاستبداع لاشتراكهم فى الحركة الوطنية فى السودان فى نهاية عام ١٩٢٤ ٠

وبعد ذلك ، وفى اثناء غياب الجنرال سبنكس فى اجازته الصيفية فى نفس العام ، حاول الوزير قلب النظام الذى كان ساريا فى المدرسة الحربية فى القاهرة ، ووضع مجلس الجيش وبتعليمات منه مشروع قانون لاجراج المدرسة الحربية عن التبعية للسردار ٠ ولو لم يعد الجنرال سبنكس مبكرا من اجازته فى ذلك الوقت ، لكان البرلمان قد وافق على هذا الاقتراح ٠

هذا بالاضافة الى ان خشبة بك أمضى صيف ذلك العام (١٩٢٦) فى لقاءات شخصية بالعديد من الضباط من كل الرتب مستمعا الى شكاياتهم وواعدة اياهم حولا لمشكلاتهم ٠

وأخيرا بدأ خشبة بك فى القيام بالتفتيش على الوحدات العسكرية برفقة اثنين من العسكريين من أعضاء البرلمان ، وهما صالح بك حرب وعدد الرحمن بك عزام ، والاول كان قد انضم الى السنوسى وتحت قيادته ٦٠ من حنود حفر السواحل ، وكلاهما حارب مع السنوسى .

ولم يكتف خشبة بك بهذه المحاولات ، بل حاول أيضا جعل وزارة الحردية هى المسيطرة على ترقيات وتعيينات الضباط وعن طريقه هو شخصيا « وهكذا عدلت لجنة الضباط ومجلس الجيش من توصياتهما بالنسبة للترقيات والتعيينات ، حتى لا تتعارض هذه التوصيات مع رغباته » ووصل الأمر بالوزير فى بعض الحالات الى رفض توصيات المفتش العام ٠٠ ونتيجة لتدخل الوزير ، اقترح البرلمان توسيع اختصاصات لجنة الضباط ومجلس الجيش على حساب السردارية والمفتشية العامة بهدف جعل وظيفة المفتش العام بلا فاعلية (٦) .

كما أنه تقرر - طبقا لمشروع الميزانية الجديدة - ادماج مصلحة الحدود مع خفر السواحل فى ادارة واحدة ، وهذا القرار يبدو أنه ادارى بحت ، ولكن الحقيقة هى أن وزير الحربية كان يرغب فى اعفاء خمسة من الضباط البريطانيين السبعة العاملين فى المصلحة ، وأن يحل محلهم فى نفس الرتبة *Pari Passu* ضباطا مصريين ممن شاركوا فى الحرب مع السنوسى . أو من الذين اعيدوا من السودان بعد مقتل السردار ، كما أنه أصدر تعليمات كتادية بالفعل بالنسبة للعائدين من السودان ٠٠٠ الا أن المندوب السامى تدخل فى الامر ، مما أدى الى استبقاء الضباط البريطانيين فى مصلحة الحدود ، (٧) وان كان الوزير قد أوضح أنه قد وضع شروطا جديدة للتعاقد معهم فى الميزانية القادمة وذلك لاستبعادهم ، (٨) كما أنه خصص بندا فى الميزانية للضباط العائدين من السودان لتخصيص وظائف لهم . (٩)

وأكثر من ذلك ، اقترح الوزير تحويل قوافل الحمال ودوريات السيارات - بالنسبة لمصلحة الحدود - الى قوة بوليسية بدون سلطة مركزية ، كما أنه في نفس الوقت قامت الحكومة بدراسة مشروع لتطبيق القانون المدنى والادارة المدنية على القبائل النائية ، ددلا من سريان التقاليد القبلية . (١٠) وكان الغرض من هذه الخطوات هى بطبيعة الحال لفرض السيطرة المصرية على القبائل العربية التى تقطن مناطق الحدود ، وفى نفس الوقت P o Tanto العاء النفوذ البريطانى عليها . (١١) ويصور لوند خطورة الموقف بالمسبة للمصالح البريطانية بقوله « أن نائب المدير العام لمصلحة الحدود - وهو فى الوقت نفسه القوة المحركة للمصلحة - مشهور ببعضه للانحليز ، وهو يعمل فى اتصال وثيق مع الوزير ، وقد قام بمحاولات عديدة للحد من مكانة وسلطة الصباط البريطانيين العاملين فى المصلحة . ويمكن القول بايجاز ان موقف حاكم عام سننء - الانجليزى - بوجه خاص قد ارداء صعوبة . ولا ننسى أن مصلحة الحدود هى مصلحة كبدرة ، وأدءا تلعب دورا هاما فى خطة الدفاع عن مصر ، وأن نحاحها الحالى فى التعامل مع البدو الذس لا يخضعون لأى قانون انما يرجع الى الضبط والربط وحسن الانتظام العسكرى والادارة المركزية » (١٢)

واعتر لوند أن من بين الأساليب العددية أيضا قيام البرلمان المصرى بمناقشة اقتراح لبعض النواب فى ٢ مارس ١٩٢٧ لتغيير نظام الخفراء القائم وجعله يسير طبقا لتأمرن التجندد الاجارى ، وأن يقوم صباط من الحبش بتدريب الخفراء ، وعلق لوند على ذلك بقيله « أننا لا يمكننا اغءال معنى هذا الاتجاه » (١٣)

والواقع أن الاقتراحات المصرية بتحفض مدة التجنيد الاجبارى من ٥ الى ٣ سنوات ستزيد من قوات الاحتياط المدربة على استخدام السلاح ،

والتي يمكن استدعاؤها في أى وقت ، وامكان مضاعفة القوات المسلحة بهذا
الأعداد من قوات الاحتياط ، كما أن تدريب الخفراء على أمدى صباط م
الجيش المصرى سيزيد أيضا من قوة حملة الدناق ، ولا تدخل كل هذ
الأعداد فى الاحصاء الرسمى لعدد أفراد الجيش المصرى رغم أنها بالفعل
تشكل قوّة لا بأس بها .

تطور الجيش المصرى حجما وتسليحا :

يمكن بتحليل تطور الجيش المصرى فى هذه الفترة أن نستخلص أن
هناك مخططا مصريا لزيادة فاعلية هذا الجيش كما وتسليحا ، مما قد يؤدى
فى النهاية الى اتخاذ سياسة معادية لبريطانيا ٠٠ والتقرير التالى الذى
أرسله اللورد لويد الى المستر تشمبرلين فى ٣ مارس ١٩٢٧ مع التحليل
الخاص به يوضح هذه الحقيقة .

١٩٢٦	١٩٢٢	١٩١٤	
١١	٧	٣	كتائب المشاة
٤	١	١	بطارية مدفعية
٢	١	١	س حراسة مدفعية
٢	١	١	أورطة خيالة
١٠٥٨١	٤٨٠٠	٢٥٠٠	أعداد الافراد

والزيادة السابقة هى عبارة عن

(١) المشاة : فى عام ١٩١٤ كان هناك ٦ كتائب مشاة فى السودان ،
منها ٤ كتائب أعيدت الى مصر أثناء الحرب العالمية الأولى ، وبعد الحرب
بقيت منها اثنتان فى مصر وأعيدت اثنتان الى السودان ٠ ولكن لم تلبث أن
أعيدت هاتان الكتيبتان الى مصر فى نوفمبر ١٩٢٤ بعد مقتل السردار .

وفى عام ١٩٢٥ ، زاد الجبش المصرى بكتبتين مشاة مع تدعيم أفضل ،
وبصفة رئيسية لاستيعاب العائدين من الكتائب السودانية •

(ب) المدفعية • بعد مقتل السردار ، أعيدت ٣ بطاريات مدفعية وسرية
حراسة مدفعية الى مصر •

(ج) الخيالة : تم تشكيل أورطة خيالة جديدة لاستيعاب العائدين من
السودان •

هذا بالإضافة الى أن الحرس الملكى الذى شكل اعتبارا من عام ١٩٢٢
أصبح فى عام ١٩٢٧ يتكون من ٣٩ ضابطا و ٩٧٦ من رتب أخرى • (١٤)

وستخلص مما سبق أن الزيادة الحقيقية فى الجيش المصرى فى مصر
— ما عدا الاستثناء الخاص بالحرس الملكى — كانت نتيجة لعملية اخلاء
الجيش المصرى للسودان • (١٥)

وكان الجبش المصرى فى عام ١٩١٤ تحت القيادة البريطانية ، وكان
السردار مقما فى السودان ، وكانت كل الرئاسات والقيادات وهيئات
المصالح والادارات بريطانية ، أما فى عام ١٩٢٧ ، فكان هناك فقط ٩ ضباط
انجليز يخدمون فى الجيش المصرى ، وأحدهم هو المفتش العام الذى من
المفروض أنه يمثل السردار ، ولكن الحكومة المصرية رفضت اعطاءه لقباً
أعلى من مفتش عام له اختصاصات تنفيذية •

وإذا قارنا بين تسليح الجيش المصرى فى عام ١٩١٤ وعام ١٩٢٦
لوجدنا أن التسليح فى العام الأول كان عبارة عن ٦ مدافع ٢٩٥ بوصة
و ٤ مدافع مكسيم ٤٥٠ وبنادق عيار ٣٠٣ • أما فى عام ١٩٢٦ فقد تم تدعيم
المدفعية والمشاة حتى أصبحتا تضماني ٢ مدفع ٣٧٥ بوصة هاوتزر ، و ١٢
مدفع ٢٩٥ بوصة ، ٦ مدافع ١٠ بوندر ، ٤ مدافع فيكرز الى وبنادق ٣٠٣

أما الحرس الملكي فقد تم تسليحه بعدد ٦ مدافع فيكرز آلية ، ٢ مدفع آلي هوتسيكس ، ٦ مدافع لويس عدا البنادق ٠ (١٦)

واستخلص لويد من الملاحظات السابقة بالنسبة لزيادة الجيش المصرى كما وتسليحا ، أنه لابد من اتخاذ موقف بريطاني صائب تجاه محططات الحكومة المصرية الرامية الى اقامة الجيش المصرى القوى مهما كانت النتائج، لأن هذه النتائج مهما كانت ستكون شيئا قليلا بالمقارنة بما يمكن أن تجابهه بريطانيا فى وقت لاحق ٠٠ « فالبرلمان المصرى سوف يطلب فى المستقبل القريب تنفيذ المسائل الآتية

١) تدعيم كتائب المشاة ، مع تشكيل كتيبتين جديدتين ، وهذا يؤدي الى زيادة المشاة بعدد ٣٦ ضابطا و ١٦٢٠ من رتب أخرى .

ب) تخفيض مدة التجنيد الاجبارى من ٥ الى ٣ سنوات ، ويعنى هذا زيادة قوات الاحتياط ، وأن هذا المشروع هو لارضاء الفلاحين الذين تأتى منهم غالبية الجنود ، وليست هناك حطوة من هذا الاجراء لأن استعداد الاحتياط فى وقت الطوارئ هو أمر بالغ الصعوبة فى مصر .

ج) شراء ٢٢ مدفع رشاش للكتائب المشاة ٠ وهذه المدفع هى اضافة حليره الى تسليح الجيش المصرى .

د) اقتراح ادماج مصلحة الحدود مع حفر السواحل بهدف وضعهما تحت الاداره المصرية .

هـ) البدء فى تشكيل قوات حوية مصرية .

ومن النقاط السابقة اعتبر لويد أن (أ،ب) هما نسبيا عن مرفوضين فى حد ذاتهما ، بينما (ج،هـ) لا يمكن تنفيذهما بدون المساعدة البريطانية ٠ أما النقطة (د) هى فى درجه أقل من الأهمية بالنسبة للمشاكل الرئيسية ٠ كما

أضاف لويد أنه كلما مضى الوقت ، كلما زادت الصعوبات أمام بريطانيا ،
وإن الحسم السريع هو أفضل من الانتظار لفترة تالية ٠ (١٨)

كما أوضح لويد أنه لم تفهم حكومة مصرية واحدة حقيقة تصريح
١٩٢٢ بالنسبة للجيش المصرى ، فالتصريح لم يضع تحديدا ولا قيودا على
الوحدات العسكرية المصرية ، مما أدى الى تشجيع العمل على تبعية هذه
الوحدات للسيطرة الوطنية ، ومحاولة تدعيم الجيش المصرى عددا وعدة ٠
وأضاف لويد أن البرامج العسكرية التى وضعها وزراء الحربية المتتابعون
تتعارض مع اثنين من التحفظات ٠٠ فريادة القوة الحربية المصرية تهدد
المواصلات الامبراطورية وخصوصا بالنسبة لقناة السويس ، كما أنها تعقد
الدفاعات البريطانية عن مصر ضد العدوان الخارجى ، كما أن هذه الزيادة
« ستجعل دفاعنا عن المصالح الأجنبية فى مصر أكثر صعوبة » واسترسل
لويد موضحا أن بريطانيا بالاضافة الى ما سبق « سوف تواجه بعض
الاقتراحات القوية والمحاولات الذكية لاصعاف مكانة المفتش العام والصباط
الاسجلين الذين يعملون معه ، وكذلك الذين يعملون فى مصلحة الحدود وحفر
السواحل ، كما تواجه الاقحام التدريجى للجيش المصرى فى السياسة » ٠

خطة لويد لحل الأزمة :

حال لويد الموقف بأن أمامه أن يختار أسلوبا من ثلاثة أساليب مطروحة
للتعامل مع المصريين . أولا أن يترك الأمور تسير فى طريقها بأمل أن
الاعتبارات المالية سوف تمنع الحكومة المصرية من السير بعيدا فى هذا
المصمار ، وثانيا أن يقوم بعرقلة هذه الاتجاهات باستخدام الصعط الشخصى
وغير الرسمى ، وثالثا أن يقدم مطالب محددة للحكومة المصرية (على شكل
إنذار) ٠

وأوضح لويد أن السبيل الأول لايمك أن يكون فعالا ، لأن الحكومة

المصرية قد صبح عزمها على اقامة الجيش المصرى القوى مهما كلفها الأمر .
أما السبيل الثانى فان نتائجه غير مضمونة ، وهكذا لم يتبق من سبيل لحل
الأزمة سوى السبيل الثالث . وأردف لويد أنه من الواضح « أنه ليس لدينا
حبار سوى ارسال المطالب البريطانى الى الحكومة المصرية بدون تأخير
وبشروط حاسمة وبصيغة ودية . على أن ندعم مطالبنا بكل قوة ممكنة .
واذا ما فعلنا ذلك ، فان هذا التدعيم سوف يحقق كل الظروف الممكنة لحل
الأزمة دون عنف ، وذلك بالمقارنة بما قد نصطر الى أن نفعله فى
وقت لاحق » (١٩)

وقد وافق تشمبرلن على آراء لويد السابقة ، مع التأكيد على أن أى
سياسة يتم اختيارها بالنسبة للعلاقة مع الحكومة المصرية ، يجب أن تكون
معقولة وبناءة طبقا لما تسمح به الظروف . (٢٠)

وبدو أن لويد كان يحاول فى هذه المرحلة وضع حل شامل للأزمة ،
لأنه فى ٩ مارس ١٩٢٧ أوضح أن مخططاته لا ترمى فقط الى مع الارتباك
العائم فى السياسة البريطانية تجاه زيادة الجيش المصرى عددا وعدة ، بل
أيضا لتقديم أسس تسوية نهائية ، عندما تكون هذه التسوية محتملة
الوقوع . (٢١)

وبدا لويد فى ابراز خطته القادمة لحل الأزمة مركزا على أن أسس
الحل الشامل انما تستند على مبدأ (الأخذ والعطاء) أما الأخذ البريطانى
فانه يركز على الأسس الآتية : -

١ - المحافظة على سلطات ومكانة المفتش العام ، مع التنكير بأنه عند
تأسيس قوة الدفاع السودانية فى يناير ١٩٢٥ ، فان هدلستون باشا - طبقا
لتعليمات اللورد اللنبى - فوض كل سلطاته الى المفتش العام وأنه قد تم ابلاغ
الحكومة المصرية بذلك . . . الا أن هذه الحكومة لم تعتبر المفتش العام أبدا

ممثلاً للسردار ، رغم اصطلاحه باحتصاصات منصب الأخير منذ ذلك الوقت .
كما اقترح لويد منح المفتش العام رتبة الفريق وزيادة مناسبة في راتبه ، كما
أوضح أن استجابة الحكومة المصرية لهذه المطالب تعنى اعترافها بأن وزر
الحربية هو فقط القناة الرسمية الادارية لرفع توصيات لجنة الصباط الى
المالك . (٢٢)

٢ - تعيين ضابط بريطاني عظيم في القيادة المصرية ، ليحل محل
المفتش العام أثناء غيابه . (٢٣) ويمكن أن يلعب هذا الضابط بمساعد
المفتش العام ، لأنه لا يمكن عملاً الاعتماد على ضابط تنفيذي واحد .
واستخلص لويد أن المفتش العام سيسعده طبيعة الحال الاعتراف الرسمي
بالسلطات المفوضة له من قبل هدلستون باشا ، وكذلك تعيين مساعد له ،
وأنه يمكنه بهذا الأسلوب تحقيق الأهداف البريطانية بالنسبة للجيش المصري
لفترة غير محدودة ، باعتبار أن مكانة سبنكس باشا في الجيش المصري
هي - من وجهة النظر البريطانية - أهم نقطة في المسألة كلها .

٣ - وضع مصلحة الحدود - التي سوف يتم ادماجها مع خفر
السواحل - تحت السيطرة المباشرة للمفتش العام ، مع استمرار (الوضع
الراهن) بالنسبة لهذه المصلحة . « لأنه سيكون على حسابنا تحويلها الى
الادارة الوطنية ، على أننى لا ألتج على ضرورة إعادة تعيين مدير عام بريطاني
لها ، بشرط أن لا يعمل ضابط بريطاني تحت امرة ضابط مصرى الا
كمستشار » (٢٤)

كما اعترض لويد على اقتراح تشمبرلن الخاص بفصل مصلحة الحدود
عن وزارة الحربية لأن هذا الاقتراح - فى رأيه - اذا ما تم تنفيذه ، فإنه
« سيؤدى بالسلطات البريطانية الى أن تفقد رقابتها على الحدود المصرية ،
وتحول هذه المصلحة الى وضع جديد كلية ، هذا بالإضافة الى أن القبائل فى

المناطق النائية هي أساس قيادة الانجليز تحت الحكم العسكرى عن الحكم المدني ، كما أوضح لويدي أنه من الخطورة بمكان معاملة مصلحة الحدود وكأنها منفصلة عن المشكلة كلها . (٢٥)

وكان هذا - فى رأى لويدي - هو (الأخذ) البريطانى الذى يركز على البنود الثلاثة السابقة . . . وأنه فى مقابل موافقة الحكومة المصرية على تلك البنود ، أو بالأحرى على ذلك (الأخذ) البريطانى ، فإنها تستحق (العطاء) البريطانى أيضا ، وذلك على شكل حصولها على تدعيم بالأسلحة المتطورة ، لكثائب المشاة التسعة ، وتخفيض فترة التجنيد الاجبارى من ٥ الى ٣ سنوات ، والبدء فى تشكيل قوة جوية مصرية . (٢٦) الا أن لويدي - من ناحية أخرى - عبر عن اعتقاده فى أنه يجب عدم السماح للحكومة المصرية - فى تلك المرحلة - بالحصول على ٢٢ مدفع آلى (رشاش) والتى كان قد وعد بها اللورد اللنبى ، لأن مثل هذه الزيادة فى تسليح الجيش المصرى - فى رأيه - ستؤدى ببريطانيا الى ضرورة تدعيم جيش الاحتلال ، وعدم تركز أى قوات مصرية على طول قناة السويس ، أو على خط مواصلات القاهرة - الاسماعيلية . (٢٧) وعلاوة على ذلك ، وطبقا لم رأى قائد عام قوات الاحتلال ، فان أى حكومة (انسانية) تستبعد استخدام الأسلحة الآلية ، « لأنه اذا ما قام صراع ضد الأسرة الحاكمة - والذى ترغب بعض قطاعات من حزب الوفد فى القيام به - فان الجندى الوطنى قد ينضم الى الثائرين ، وأنه اذا كان مسلحا بسلح آلى ، فإنه سيصبح من الصعب كثيرا على قواتنا المحافظة على النظام دون اراقة دماء كثيرة » . (٢٨)

الا أن لويدي - لاعتبارات كثيرة - عاد واقتنع بوجهة نظر تشمبرلين بخصوص بيع المدافع الآلية الى الجيش المصرى ، فى مقابل تنفيذ المطالبات البريطانية ، وان كان قد وضع بعض الاجراءات الوقائية لتنفيذ هذه العملية -

« فهذه الأسلحة يمكن تقديمها فقط للجيش المصرى فى مقابل تعيين ٤ ضباط بريطانيين كخبراء ، وبواقع ضابط واحد لكل لواء من ألوية المشاة الأربعة ، وإن الحكومة المصرية ستجد نفسها مضطرة الى قبول هذه الخبرة » .

وأضاف لويد أن المفتش العام بحصوله على السلطات الفعالة سيشعر بالثقة ، ويستطيع بذلك أن يسيطر على استخدام هذه المدافع الآلية ، والتقليل من خطورة استخدامها . (٢٩)

وقد وافق الجنرال هوكنج - قائد قوات الاحتلال - بالتالى على تدعيم الجيش المصرى بهذه المدافع الآلية ، بشرط أن توافق الحكومة المصرية على الترتيبات السابقة كإجراء وقائى بالنسبة لأمن قوات الاحتلال فى مصر .

واتفق أيضا كل من لويد والمفتش العام وكذلك قائد قوات الاحتلال فى أن الطريق المؤكد لإبعاد الجيش المصرى عن السياسة فى ذلك المرحلة من التطور ، هو تحقيق السيطرة البريطانية على الترقيات والتعيينات والأوسمة على خطوط سليمة ٠٠٠ أما العمل على استبعاد الضباط البريطانيين عن الجيش المصرى - وهو المبدأ الذى كان يعتنقه السير لى ستاك - فإمامه اعتراضات قوية من وجهة النظر البريطانية : -

١ - أن تعهد مصر بالضمانات التى تطالب بها بريطانيا سيصبح من الصعب تحقيقه .

٢ - أن الجيش المصرى سيتحول بسرعة الى جهاز سياسى .

٣ - أنه بالنسبة لمصلحة الحدود ، فإن بريطانيا ستفقد نفوذها على القبائل فى المناطق النائية بدون الحصول على أى تعويض فى مقابل ذلك (٣٠)

وأكد لويد - فى هذا السياق - أن بريطانيا تتعامل مع حكومة رفضت السماح بشرعية التحفظات الأربعة ، وأنه يمكن التعامل مع أى حكومة مصرية

نتمسك بالمرافقة على هذه التحفظات ٠٠٠ » إلا أنه مع وجود دلمان معها فإنه لا يمكن لأى حكومة مصرية اتخاذ سياسة إيجابية مع بريطانيا « (٣١)

وفى ٢٢ مارس ١٩٢٧ اقترح لويد كعملية (تكتيكية) الاتصال بالحكومة المصرية على الخطوط التالية

« نحن نطلب تسوية ودية مع مصر ، وأيا كانت هذه التسوية ، فإنها سوف تساعدنا فى حماية مصالحنا الحيوية ، ومن بين هذه المصالح حماية مواصلاتنا الامبراطورية ، وحماية مصر من العدوان الأجنبى . ونحن نتمنى أن يتحول الجيش المصرى الى قوة حديثة ذات كفاءة ، وتشكل جزءا مكملًا لحططنا الدفاعية ، ونحن مستعدون أن نمنح مصر كل المعاونات لتشكيل مثل هذه القوة طبقا لشروط خاصة طالما هى متعاونة معنا . ويجب أن يتم تدريب هذه القوة المصرية الحديثة على الخطوط البريطانية ، مع توافر العدد الأدنى من الضباط (الخبراء) البريطانيين اللازمين .

« ونحن قد جذبنا الانتباه مؤخرا – أكثر من مرة – الى اتجاه غير مريح من جانب الحكومة المصرية لجعل الجيش المصرى أداة سياسية ، وهذا ما أدى الى انهيار جيوش عديدة فى مناطق كثيرة . قد صاحب ذلك مجهودات لالغاء سلطات المفتش العام والضباط القليلين الذين لا يزالون يعملون فى خدمة وزارة الحربية . وهذه الاتجاهات سوف تقضى على فرص التسوية الودية للمسألة . وأنا أرجو مخلصا التوفيق فى دفع أساس الحل المصرى لكلا الدولتين ، ولذلك أطلب من مصر اعاده النظر فى موقفها .

« ومن أجل التوصل الى تسوية مؤقتة Modus Vivendi فنحن من جانبنا مستعدون للموافقة على اقتراحات معينة فى صالح مصر ، على أن تقوم مصر بالمقابل بمراعاة مصالحنا .

« وإذا لم توافق الحكومة المصرية على هذه المقترحات ، فلا بد أن يكون واضحا أنه ليس أمامنا خيار ، بل اعتبار الجيش المصرى كعدو محتمل لنا ، وفى هذه الحالة سوف نضطر الى اتخاذ اجراءات وقائية بدون تأخير لحماية حقوقنا ومصالحنا » . (٣٢)

الا أن هذه السياسة - فى رأى لويد - لا يمكن أن تكون سوى حل مؤقت لأن الحكومة المصرية سوف تفضل فى النهاية أن تقدم استقالتها . الا أن مستشارى لويد أبلغوه أن قسما كبيرا من رجال حزب الوفد لن يعارض المطالب البريطانىة ، ومع ذلك سجل لويد أن سعد زغلول هو حجر الزاوية فى الموافقة أو الرفض بالنسبة لهذه المطالب . (٣٣)

كما أضاف لويد « أنه من المحتمل أن يتحقق سعد زغلول من أن مصر قد تفقد أكثر بالمخاطرة بأثارة أزمة مع بريطانيا فى هذه الفترة ، لأنه من المتوقع أن تجد مصر نفسها لفترة غير قصيرة بدون وزارة ٠٠٠ وفى مثل هذه الحالة ، فإن تسلط القصر على مجريات الأمور السياسية سيكون أمرا محتملا » (٣٤)

وعبر لويد عن اعتقاده بأنه فى امكان تشمبرلن الدفاع عن مقترحاته فى مجلس العموم رغم أنها بمثابة تسوية مؤقتة للمسألة ، (٣٥) وأنه يمكن تلخيص المسألة أمام الحكومة البريطانية ببساطة ، بأنه لا يمكن التعامل مع أى حكومة مصرية مهما كانت متعاطفة مع الانجليز مع وجود برلمان معها ، وأنه لا بد من وقفة بريطانية صلبة ضد المشروعات المصرية لاقامة الجيش المصرى القوى . (٣٦)

كما أبرز لويد عن استيائه بالنسبة لعلاقاته مع رئيس الوزراء المصرى (ثروت) فبعد أن كانت هذه العلاقات ودية ، فانها ساءت كنتيجة حتمية لتمسك المندوب السامى بالدفاع عن المصالح البريطانية ، وأن الجيش المصرى هو أخطر نقطة فى هذه المصالح . (٣٧)

وقد علق تشمبرلن على آراء لويد بأنه من المهم - من وجهة النظر البريطانية - جعل الحكومة المصرية توافق على ممارسة الجنرال سدنكس وغيره من الضباط البريطانيين لسلطاتهم ، وأن الحصول منها كتابة على هذه الموافقة يعد أمرا ملزما في انتظار عقد اتفاق نهائى بالنسبة للتحفظات الواردة فى تصريح ١٩٢٢ .

كما ركز تشمبرلن على أهمية تنسيق التعاون بين الجيشين المصرى (ثروت) فبعد أن كانت هذه العلاقات ودية ، فانها ساءت كنتيجة حتمية ليمسك المندوب السامى بالدفاع عن المصالح البريطانية ، وأن الجيش المصرى هو أخطر نقطة فى هذه المصالح . (٣٧)

وقد علق تشمبرلن على آراء لويد بأنه من المهم - من وجهة النظر البريطانية - جعل الحكومة المصرية توافق على ممارسة الجنرال سبنكس وغيره من الضباط البريطانيين لسلطاتهم ، وأن الحصول منها كتابة على هذه الموافقة يعد أمرا ملزما في انتظار عقد اتفاق نهائى بالنسبة للتحفظات الواردة فى تصريح ١٩٢٣ .

كما ركز تشمبرلن على أهمية تنسيق التعاون بين الجيشين المصرى والبريطانى للدفاع عن مصر ، وأن « مزايا ذلك واضحة ٠٠٠ فاننى أقلل من المخاطرة التى قد نواجهها لو أن مصر نجحت فى دخول عصبة الأمم . والواقع أن ضعف موقفنا يرجع بصفة رئيسية الى أن منظمة دولبة مثل محكمة العدل لن تعترف بأن التحفظات الأربعة تجعل وجود جيش الاحتلال فى مصر أمرا مشروعا (قانونيا) ، الا أنه باتفاق عسكرى مكتوب يمكن وضع أساس للمشاركة وبموافقة كلا الطرفين . كما أن مثل هذا الاتفاق بطبيعة الحال ، سيدعم شيئا مامسالة ابعاد الجيش المصرى عن المسرح السياسى » . (٣٤)

كما أبرز لويد قلقه وخوفه من أن يصدر البرلمان المصرى فى هذه الفترة

تقرارات خاصة بالجيش المصرى يضع بها بريطانيا أمام الأمر الواقع
Faits accomplis وأوضح أن مثل هذا العمل سوف يجعل اتصالاته مع
الحكومة المصرية أكثر صعوبة ، وسلم بأن أملة الوحيد يتركز فى محاولة
اقناع رئيس الوزراء بالعمل دون أن يستسلم للضغوط من جانب الوفد
والبرلمان .

كما طلب لويد من تشمبرلن أن يمنحه السلطة فى اتخاذ أية إجراءات
ضرورية فى حالة فشله فى إعاقة البرلمان عن اتخاذ قرارات متطرفة - من
وجهة النظر البريطانية - وأنه فى مثل هذه الظروف « ٠٠٠ فأننى سأقدم الى
مجلس الوزراء فرصة للتعاون الودى على الخطوط العامة للمذكرة التى سبق
أن اقترحتها فى ٢٦ مارس » (٣٩) واسترسل لويد موضحا « أن رفضها لهذا
العرض البريطانى سوف يساعدنى فى اتخاذ الحل الذى أراه » (٤٠)

وقد وافق تشمبرلن على مقترحات لويد السابقة ، كما أكد على لويد
« بأن لا يصور للمستولبن المصريين بأن المدافع الآلية هى مرتقبة الوصول
الى مصر » (٤١)

والواقع أن خطط لويد ومقترحاته وآراءه فى كيفية حل أزمة الجيش
المصرى فى هذه المرحلة ستكون أساسا للطريقة التى عالج بها هذه المسألة
الشائكة - من وجهة النظر البريطانية - وستكون كذلك أساسا لاتصالاته
المكثفة فى هذا الصدد ، عملا على حل الأزمة بأقل قدر من الخسائر فى جانب
بريطانيا وبأقل قدر من التدخل فى الشؤون المصرية .

الاتصالات لويد لحل الأزمة :

فى أوائل مايو ١٩٢٧ ، بدأ لويد اتصالاته المكثفة مع المسئولين

المصريين لاحياض تلك الفورة الوطنية من أجل بناء الجيش المصرى القوى ، فهو بعد الدراسات التى أعدها ، والمراسلات العديدة التى تبادلها مع المسئولين فى وزارة الخارجية البريطانية ، بدأ خطة العمل بهذه الاتصالات . فبدأ فى بداية مايو ١٩٢٧ بمقابلة مع الملك فؤاد ، وتطرق الحديث بينهما عن أزمة الجيش المصرى . وقد امتدح الملك التدخل الانجليزى فى شئون جيشه ، وأوضح أن هذا التدخل ليس فقط خطوة متعلقة بل انها متأخرة أيضا . واعتبر لويد أن آراء الملك معقولة ومعتدلة . ثم سعى المندوب السامى بعد ذلك - وأثناء مقابلته مع الملك - فى تعميق الهوة بين الملك وحزب الوفد بإشارته الى أن من أهداف الوفد الاطاحة بالأسرة المالكة . وفى النهاية استخلص لويد من الملك وعدا بأن يبدل جلالته كل مساعده لضمان الموافقة على المطالب البريطانية ، كما أوضح بأن ثروت باشا (رئيس الوزراء) سوف يسعى للموافقة عليها ، ولكنه شكك فى موقف سعد زغلول .

أما ثروت فقد أوضح - أثناء مقابلة له مع المندوب السامى فى نفس الفترة - عن أمله فى أن يكون قادرا على تلبية الرغبات البريطانية ، الا أنه طلب جعل هذه المسألة شخصية وغير رسمية حتى يجد الفرصة لمناقشتها مع الملك وفى اجتماع مجلس الوزراء ، وقد وافق لويد على ذلك ، ولكنه علق بأنه سوف يؤكد بأن الحكومة البريطانية لن توافق على سياسة التسوية . وأن موقف المفتش العام يجب أن يتحدد فى القريب العاجل . (٤٢)

ويبدو أن ضغط أزمة الجيش كان كبيرا على الحكومة البريطانية ، حتى أنها قامت بعدة اتصالات دولية بخصوص هذه الأزمة ، ففي ١٠ مايو ١٩٢٧ استدعى المندوب السامى السفير الفرنسى فى القاهرة ، المسيد جيلارد Gailard وأبلغه باتجاهات الحكومة البريطانية بالنسبة لأزمة الجيش المصرى ، وقد أبدى الممثل الفرنسى موافقة حكومته الكاملة على .

السياسة البريطانية ، كما عبر عن وجهة نظره في أن الحكومة المصرية قد
تفضل الموافقة على المطالب البريطانية عن المخاطرة برفضها . (٤٣)

كما أن السنيور موسولويني أرسل الى سفيره في القاهرة في نفس
الفترة ، يطلب ابلاغ المندوب السامي تعاطفه واستعداده لبذل أى مساعدة
بالنسبة للصعوبات التي تواجه بريطانيا مع الحكومة المصرية بالنسبة لأزمة
الجيش . (٤٤)

واستمر لويد في اتصالاته المكثفة مع المسؤولين المصريين ، فقابل ثروت
باشا مرة أخرى في ١٢ مايو ١٩٢٧ وعرض عليه خطة للتعاون الودي في
الامور الحربية بتعليمات من الحكومة البريطانية . الا أن رئيس الوزراء
أوضح بأن المطالب البريطانية غير معقولة ، وأبرز شكوكه بالنسبة لمساعدة
سعد زغلول في الموافقة على هذه المطالب . وأضاف رئيس الوزراء أنه سوف
يزور سعدا في مزرعته بالريف ويناقش معه تطورات الأزمة . كما تساءل ثروت
عما اذا كانت بريطانيا ستوافق على مقترحاته الخاصة بجعل الضباط الانجليز
في الجيش المصرى على شكل بعثة عسكرية ، فأجاب لويد بأن الحكومة
البريطانية مستعدة للموافقة على هذه المسألة الشكلية لمساعدته أمام البرلمان
وأمام الرأي العام المصرى ، ولكن مع صمان السلطات والاختصاصات
الضرورية للمفتش العام . ولم يستطع لويد أن يستخلص شيئا من كلمات
ثروت باشا ، ولكنه استنبط أن ثروت سوف يزور سعد زغلول في منزله الريفي
ومعه كل أعضاء مجلس الوزراء لمناقشة الأزمة . (٤٥)

وبدا أن سعدا هو حجر الزاوية في الموافقة أو عدم الموافقة على المقترحات
البريطانية .

ولم يهدأ لويد ، بل قابل الملك فؤاد مرة أخرى في منتصف مايو ١٩٢٧ ،

وأوضح الملك أنه ببذل قصارى جهده لاقناع رئيس وزرائه بالموافقة على المطالب البريطانية ٠٠٠ إلا أن لويد سجل بأنه قد تبين له مدى تقيد الدستور المصرى للملك ٠٠٠ هذا بالإضافة الى أنه لو قام الملك بتدعيم موقف البريطانيين فإنه سوف يتهم بالخيانة العظمى ، وقد بمنعه المتطرفون من السفر الى لندن لكي لا يزيد من هذه الخيانة ، هذا بالإضافة الى أن الملك نفسه - طبقا للكلمات لويد - كان متمسكا بعدم اجراء أى عمل مناف للدستور .

وفى المقابلة التالية مع ثروت ، فهم لويد أن ثروت لم يقيم بزيارة سعد فى منزله الريفى ، وأن كل رجال الوفد كانوا فى بيت سعد ما عدا وزير الحربية الجديد . وفسر رئيس الوزراء سبب عدم زيارته لسعد ، بأنه لم يرد أن يفهم العامة بأن الزيارة تمت بناء على استدعاء سعد له . هذا بالإضافة الى أن موقفه سيكون صعبا عند مناقشة أزمة الجيش وهو فى قبضة رجال حزب الوفد ، وأنه يفضل اتخاذ قراره مستقلا .

ومع ذلك ، أكد ثروت باشا أهمية مقابلة سعد زغلول بوصفه رئيس الأغلبية فى البرلمان ، وأنه سيدعوه الى مقابلته عند عودته من منزله الريفى الى القاهرة . وترجع أهمية ذلك - فى رأى رئيس الوزراء - الى أنه سوف تثور فى البرلمان مناقشات حامية ضد المقترحات البريطانية ، وكذلك ستثور مناقشات بالنسبة للعلاقة بين هذه المقترحات وتصريح ١٩٢٢ ، ونظرية المسئولية الوزارية . وأضاف رئيس الوزراء أنه لا يستطيع انكار أن مذكرة سرف تقدم الى مجلس النواب توصى بالغاء السردارية ، واستبعاد المفتش العام من مجلس الجيش ، وأن هذه المذكرة يظاهرها عدد كبير من أعضاء البرلمان الوفديين . وعبر رئيس الوزراء عن قلقه الشديد أمام هذه الأزمة وأنه يتوق الى حل سريع لها حتى يمكن تلافى أية مشكلات فى المستقبل ، لأن

البرلمان مستعد تماما لمهاجمة أى عمل من جانب الحكومة يقحم «العمل الودى»
كعمل ممكن تجاه بريطانيا •

وأضاف رئيس الوزراء - خلال لقائه مع لويد - بأنه سيبدأ جهده كى
يستميل أعضاء البرلمان الى جانبه ، وأنه اذا استطاع أن يهزم سعد زغلول
فإنه يكون قد كسب نصف المعركة •

الا أن لويد ابرز للملك فؤاد وثروت باشا خطورة تأخر حل الأزمة ،
وأن المفتش العام يعمل بلا عقد منذ أول أبريل ١٩٢٧ ، وأنه - أى المندوب
السامى - اذا كان يعالج الأزمة بطريقة غير رسمية ، فإنه يجب عدم اغفال
أن كل المراسلات بينه وبين ثروت هى كلها مراسلات رسمية • وهنا أوضح
ثروت أنه بعد مقابلته لسعد زغلول يمكنه أن يجيب على المطالب البريطانى فى
ضوء هذه المقابلة • الا أن لويد علق على ذلك بقوله « ان رئيس الوزراء
المصرى لم يعط أى تأكيدات ، وأنه قد يكون مماطلا ، ويسعى لكسب
الوقت » • (٤٦)

ولم دنس لويد أن يقابل وزبر الحربى جعفر والى باشا فى ١٩ مايو ،
الا أنه لم يدخل معه فى تفصيلات المطالب البريطانى بخصوص الجيش المصرى
لأن ثروت باشا كان قد طلب منه ترك المسألة له لبحلها هو بطريقته
الخاصة • وقد رحب الوزير بالسياسة البريطانىة القائمة باعتبارها موجهة
ضد حزب الوفد ، كما ألح فى وجوب الاعتماد عليه لضمان تحقيق حل
للأزمة يتفق مع رغبات الحكومة البريطانىة ، وأنه قد عقد علاقات حسنة مع
المفتش العام • (٤٧)

وفى بداية الأسبوع الأخير من شهر مايو ، قابل المندوب السامى الملك
فؤاد مرة أخرى ، وأوضح الملك أنه حث رئيس الوزراء بقوة للموافقة على

المطالب البريطانية الخاصة بالحيش المصرى ، وأنه مع وجود صعوبة جانبية بالنسبة لاحتصاصات السردارية ، فإن كل شيء يسر سيرا حسنا . (٤٨)

كما قادل لويد رئيس الوزراء مرة أخرى فى نفس هذه الفترة ، وشعر أنه يماطل من أجل كسب الوقت ، فأرسل له مذكرة تلخص مطالب الحكومة البريطانية ، ومبنية على مذكرته التى سبق أن أرسلها الى وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٢ مارس ١٩٢٧ . (٤٩)

وأكد لويد لثروت باشا مرة أخرى أن الحكومة البريطانية ترحب بفرصة وضع المطالب البريطانية فى خطة أكبر للتعاون ، حيث يمكن للحيش المصرى أن ينسق مع القوات البريطانية فى مصر لوضع خطة شاملة للدفاع عن البلاد وأنه برحب بأى مقترحات مصرية فى هذا الصدد .

كما أورى لويد - أنه اذا ما رغب ثروت - فانه يمكنه مقابلة سعد زغلول والتباحث معه للتوصل الى حل للأزمة ، ولكن ثروت باشا طلب منه ارجاء هذه المقابلة حتى يمكن له مقابلة سعد باشا أولا وطبقا لكلمات لويد ، فان موقف ثروت بدا يرتئى له أمام تأثر سعد زغلول الساحق على نواب البرلمان .

ولم يلبث أن عاد ثروت وأبلغ المندوب السامى بأن سعد زغلول فصل. تأجيل مقابله الى ما بعد تسوية أزمة الجبش بطريقة مريحة . وفى وسط هذه الدوامه من المقابلات والاتصالات والمراسلات ، سجل لويد « أن الجو العام سيئ جدا وأن المناخ السياسى ملئ بالعيوم السوداء » وأضاف لويد « أن البلد يبدو هادئا ، الا أن الحكومة البريطانية يجب أن لا تنسى أن أحداث ثورة ١٩١٩ قد وقعت وهى فى غفلة عنها » .

وعلى أية حال ، فقد عاد ثروت مرة أخرى وقدم اقتراحا مضادا وافق عليه سعد زغلول يقضى بأنه عند الغاء السردارية ، فإنه يمكن استحداث وظيفة رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى على أن يحتلها ضابط بريطانى ، بالإضافة الى المفتش العام البريطانى أيضا ، فطلب لويد من ثروت تقديم هذا الاقتراح كتابة ، الا أن ثروت لم يقدم هذا الاقتراح مكتوبا ٠٠ ولكنه عاد مرة أخرى وقدم عرضا جديدا يقضى بأن يكون كل من رئيس هيئة أركان حرب الجيش والمفتش العام - وكلاهما انجليزى - فى رتبة واحدة ٠ وأن يحل الأول محل السردار ، ويستحوذ على كل سلطاته ٠ الا أن لويد أثناء مناقشة هذا العرض ، أوضح أن العمل لا يسير سيرا حسنا بين ضابط من نفس الرتبة ، الا أن رئيس الوزراء أجاب على ذلك بأن مستشاريه العسكريين ليس لديهم اعتراض على ذلك ، باعتبار أن الأقدم فى نفس الرتبة يعطى التعليمات للأحدث فى نفس الرتبة ، وبمعنى آخر أن يكون رئيس هيئة أركان حرب الجيش أقدم من المفتش العام رغم أنهما فى رتبة واحدة ٠

ورويدا رويدا بدأ ثروت باشا بكشف عن رأيه بصراحة ، وكذلك رأى الزعماء السياسيين ٠٠ فأوضح « أن هناك بعض المسائل القانونية قد تؤدى الى بعض الصعوبات ، وأن بعض الزعماء قد أثار مسألة أن الجيش المصرى لا يدخل فى اطار التحفظات الأربعة ٠٠ وأكثر من ذلك ، فإن المادة السابعة من قرار تشكيل مجلس الجيش تعطى لوزير الحربية الحق القانونى الواضح للتدخل فى كل التعيينات والترقيات والأوسمة ، وبتوصية من لجنة الضباط ، وأن الحكومة المصرية لا يمكنها أن تسلم فى هذا الحق » كما أضاف ثروت أنه ليس هناك أى أمل فى اقناع البرلمان بتعديل ذلك القانون ، كما أنه غير قادر على اقناع الوزراء بالموافقة على تغيير تبعية مصلحة الحدود وجعلها تحت الاشراف البريطانى ٠ فأوضح المندوب السامى لثروت باشا عن حيلة أملة ، وأنه حتى بالنسبة للاقتراح الخاص بتعيين رئيس أركان حرب الجيش

المصري ، فانه لا وجود ضابط بريطاني يحترم نفسه يقبل هذا المنصب في مثل هذه الظروف •

وعلق لويد على هذه المقابلة مع رئيس الوزراء بأن « علينا أن نتخذ خطوات أخرى لتأمين مصالحنا » كما أوبرق الى تشمبرلن بأن « رئيس الوزراء المصري يماطل » • (٥٠)

وفي الأسبوع الأخير من مايو شعر أن سعد زغلول بتدخل في المسألة عن طريق وزارة الخارجية والأشغال العمومية والمواصلات ، اللذين احتاروا وجهة نظر وطنية في مواجهة المطالب البريطانية الخاصة بالجيش المصري • وقد أرجع لويد هذا التحول Volta Face من جانب هؤلاء الوزراء بعد أن كانوا قد وافقوا على هذه المطالب البريطانية الى خوفهم من الاتجاه المعارض للنواب الوطنيين ، والى اقتناعهم بأنه ليس في امكانهم التصدي للعاصفة التي سوف تثيرها موافقتهم على المطالب البريطانية في البرلمان • وبجب أن نشير في هذا الصدد الى أنه في اجتماع لحزب الوفد في بداية الأسبوع الأخير من مايو ، كرر سعد زغلول عزمه على رفض المطالب البريطانية ، ووافق الحاضرون على رأيه بالاجماع • (٥١)

ولم ينس لويد - في غمرة تحركاته - مقابلة عدلى يكن أيضا في ٢٤ مايو ، وناقش معه أزمة الجيش ، فأوضح عدلى عن جهله الكامل بالموضوع ، رغم أن عملاء لويد السريين كانوا قد أبلغوه - طبقا لكلماته - أن عدلى كان قد قام بمباحثات في الموضوع مع ثروت وسعد قبل مقابلته للويد ببضعة ايام • وعلى أبة حال ، سجل لويد أن عدلى « كان وديا اثناء المقابلة ، وأنه سبيذل كل جهده لاقتناع الحكومة بأنه من الحماسة معارضة اقتراحاتنا » •

وتطورت الأمور بسرعة ، ففي ٢٤ مايو تسلم لويد مذكرة خاصة من.

رئيس الوزراء تمسكت فيها الحكومة المصرية رسميا بالنقط التالية على
أسس قانونية :

١ - أن الجيش المصرى لا يدخل ضمن أى من التحفظات الأربعة
الواردة فى تصريح ١٩٢٨ ، وأن لمصر مطلق الحرية بالتالى للعمل فى هذا
القطاع .

٢ - ان توصيات لجنة الضباط خاضعة لموافقة وزير الحربية .

٣ - ان الاقتراح الذى قدمه رئيس الوزراء بتعيين رئيس لهيئة
أركان حرب الجيش المصرى هو تابع أساسا من الرغبة فى تلبية احتياجات
الجيش وابعاده عن أية أعمال لها طبيعة سياسية . ومن ثم قام المندوب السامى
بمقابلة الملك فؤاد وأبلغه بما جاء فى مذكرة رئيس الوزراء ، وقد انزعج
الملك كثيرا من هذا النبأ ، خصوصا وأنه كان على شفا سفر الى لندن ، وقد
تعهد الملك بتدعيم المطالب البريطانىة ، وعلق لويد على ذلك بأنه « ليس هناك
من شك فى ولائه ، فهو أفضل المساعدين لنا » (٥٢) وعلى أنة حال ، جاءت
الانباء الى لويد بأن البرلمان سوف يناقش مشروع ميزانية الجيش المصرى
للعام التالى فى يوم ٢٥ مايو ، (٥٣) فقرر ارسال مذكرة خاصة يكرر فيها
المطالب البريطانىة المعروفة طبقا لمراسلاته السابقة فى هذا الصدد . (٥٤)
المذكرة البريطانىة الى الحكومة المصرية :

من التسلسل السابق ، يتضح أنه فى الأسبوع الأخير من مايو ١٩٢٧
وقعت أحداث خطيرة بالنسبة لأزمة الجيش ، فقد وجه ثروت باشا
بصفته الشخصية مذكرة يرفض فيها أى حق قانونى للحكومة البريطانىة فى
التدخل فى شئون الجيش المصرى ، كما أن البرلمان المصرى امتلأ بمناقشات
عنيفة معادية لبريطانيا ، وتضمنت هذه المناقشات مطالب بإعادة تشكيل
مجلس الجيش واستبعاد المفتش العام البريطانى من عضويته . وبدأ أن

البرلمان سوف يبحث المسألة برمتها فى الأيام الأخيرة من شهر مايو ٠٠٠
وأعتبر لويد أنه من الأهمية بمكان القيام بعمل مضاد وبطريقة فورية . وهكذا
أعد مشروع مذكرة يحتوى على المطالب البريطانية من الحكومة المصرية
وأرسل هذا المشروع الى وزارة الخارجية البريطانية للتصديق عليه . (٥٥)
ولا يختلف هذا المشروع عما سبق أن أرسله من مذكرات تطالب بمكانة كبرى
للمفتش العام وتعيين مساعد له ، والسيطرة البريطانية على لجنة الصباط
وعلى مصلحة الحدود . (٥٦)

وقد أجادت وزارة الخارجية البريطانية على المندوب السامى بثلاث
برقيات توضح فيها وجهة نظرها، وفى البرقية الأولى ، وافقت وزارة الخارجية
من ناحية المبدأ على مشروع المذكرة الذى كان لويد قد رفعه اليها ، الا أن
تشمبرلن لم يوافق موافقة صريحة على كل ما جاء فى المذكرة ، فقد أوضح
أنه قد فهم من مراسلات لويد السابقة أن الحكومة المصرية غير قادرة على
مواجهة البرلمان « . ٠٠ لأنه لن يوافق بحال على مطالبنا ، وأن علينا أن نطلب
من الملك فؤاد حل البرلمان ، وأن نعتمد نتيجة لذلك على جلالته فى تشكيل
حكومة نستطيع التعامل معها . ٠٠ وأنه فى مثل هذه الظروف ستكون هناك
فرصة للتوصل الى تسوية شاملة أفضل من التى نطالب بها الآن » (٥٧)

ثم بدأ تشمبرلن يعدل فى مشروع المذكرة التى أقترح لويد إرسالها الى
الحكومة المصرية (٥٨) وأخيرا أرسل تشمبرلن فى برقيته الثالثة مذكرة تمكن
لويد من إرسال مذكرة الحكومة البريطانية على ضوءها الى الحكومة
المصرية . وقد ركز تشمبرلن فى هذه المذكرة على أهمية صياغة اتفاق بين
الحكومتين ، تتعهد الحكومتان بمقتضاه على تنسيق التعاون بين الجيش
المصرى ، والجيش البريطانى للدفاع عن مصر ضد أى عدوان خارجى . كما
نصت المذكرة أيضا على مسئولية الحكومة البريطانية عن تدعيم الجيش

المصرى بالخبراء البريطانيين اللازمين ، هذا بالاضافة الى مسئولية الحكومة البريطانية عن امداد الجيش المصرى بالأسلحة والذخائر ، على أن لا تحاول الحكومة المصرية الحصول على هذه الاحتياجات من مصدر آخر غير بريطانيا . (٥٩)

وقد علق لويد على فكره مشروع الاتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، بأنه « يحقق حلا ممتازا ، وأننى سأبذل كل جهودى لضمان تحقيقه » (٦٠)

وبعد ذلك أعد لويد مذكرة مطولة تصم كل المطالب البريطانية من الحكومة المصرية ، وأرسلها الى تشمبرلن كى يحصل منه على الموافقة النهائية حتى يمكنه ارسالها الى الحكومة المصرية . (٦١) وبعد دراسة عميقة لمسودة هذه المذكرة ، أجاب تشمبرلن بملاحظات عليها بالنسبة لبعض النقاط وحاول التقليل من عنف كلماتها ، (٦٢) وازضافة بعض المقاطع اليها ، مع تعديل البعض الآخر ، مع تبيان أن تنفيذ المطالب البريطانية الواردة فى هذه المذكرة ، سوف يؤدى الى صالح الطرفين . (٦٣)

وحاول لويد فى غضون هذه الفترة أن يصور لتشمبرلن الموقف المضطرب والمعادى للبريطانيين فى مصر . وفى ٢٧ مايو قدم مجلس الجيش توصياته القاضية بإلغاء السردارية لتعارضها من ناحية المبدأ مع المسئولة الوزارية ، وأوصى المجلس كذلك باعادة تشكيل مجلس الجيش مع استبعاد المفتش العام (الانجليزى) من عضويته ، وكذلك إلغاء لجنة الضباط . هذا بالاضافة الى أن حزب الوفد أبرز عن سلوكه المعادى تماما للانجليز ، وحاول مقاومة المطالب البريطانية بأى ثمن ومهما كلفه الأمر . Coûte que coûte وسجل لويد أنه فى مثل هذه الظروف ، فأننا لا يجب

أن نعطيهم أى انطباع عن خوفنا من هذا التحدى ، هأى تصرف قد يفهم منه أنه ضعف من جانبنا سيؤدى لا محالة الى فرص الالتجاء الى العدى » (٦٤)

كما أبلغ لويد تشمبرلين أيضا فى ٢٨ مايو أنه فى اجتماع للهيئة التنفيذية لحزب الوفد فى منزل سعد زغلول فى يوم ٢٧ مايو ، قرر المجتمعون عدم التراجع عن أى بند من بنود مشروع ميزانية وزارة الحربية التى سبق واعتصر عليها المندوب السامى ، كما قرروا مقاومة المطالب البريطانىة مهما كانت النتائج ، (٦٥) وتنظم المقاومة عند التصويت فى البرلمان . وأشار بعض المتحدثين فى هذا الاجتماع الى أن سياسة الاعتدال القائمة قد وصعب حزب الوفد فى حالة فقدان السمعة ، وأن الوقت قد حان للعودة الى السياسة التقليدية ، أى العداء الشديد للبريطانيين .

وفى يوم ٢٨ مايو - وفى انتظار وصول موافقة الخارجية البريطانية على مشروع المذكرة التى اقترح المندوب السامى ارسالها الى الحكومة المصرية - قام لويد بمقابلة الماك فؤاد لمعرفة مدى جهوده لاقناع رئيس الوزراء بالاستجابة للمطالب البريطانية ، وطبقا لما كان قد وعد به جلالته . ولكن لويد سجل بأن أسلوب الملك كان متخاذلا ، وأنه عبر عن هشلة فى أتناع ثروت بالاستجابة لهذه المطالب ، وأن سعد زغلول متصلب تماما فى رأيه القاطع بالرفض ، لأن حزب الوفد يسعى لاستعداد مكانته التى أخذت فى الهبوط - طبقا لكلمات الملك - وذلك باستغلال مسألة الجيش المصرى كذريعة لتفجير العداء مع انجلترا . كما استفسر الملك عما يجب أن تفعله الحكومة المصرية فى حالة رفض المطالب البريطانية . هل سيطلب منه حل البرلمان ؟ وهنا حذر الملك بأنه فى مواجهة حزب الوفد ، فانه سيجد أنه من الصعوبة بمكان أن يفعل ذلك . وأن هذا الطلب هو بمثابة دعوته الى ارتكاب انتحار سياسى . وسجل لويد أن الملك بدا خائفا تماما ، وان كانت صداقته مؤكدة لبريطانيا . (٦٦)

وظلت الأزمة تشتد وتمتد ، وطلب لويد من تشمبرلن ارسال سفينتين حربييتين الى الاسكندرية وسفينة حربية الى بور سعيد كنوع من الارهاب عن طريق مظاهرة بحرية مسلحة ، وأكد لويد أن هذا الاجراء سيكون له تأثير فعال ، وأنه سيسمح بتأمين النفوذ البريطانى فى المينائين فى حالة حدوث أى اضطرابات مفاجئة » تخطط لها الآن بلا شك قطاعات مختلفة من حزب الوفد « . (٦٧)

وفى هذه المرحلة ، طلب تشمبرلن من لويد نصيح الملك فؤاد بعدم مغادرة الاراضى المصرية - بعد أن كان مزعما السفر الى لندن - حتى يتم حل الازمة . (٦٨)

والواقع أن موقف الملك فؤاد كان صعبا . . . إذ لم يكن من المتوقع منه أن يوافق فى ذلك الوقت على المطالب البريطانىة الا فى حالة من الحالات الآتية :

- ١ - أن تقع مسئولية حل البرلمان على كاهل الانجليز ، وبذا يبدو الملك وكأنه قد خضع لقوة القاهرة ، وأنه غير مسئول عما حدث .
- ٢ - أن تمنحه بريطانيا ضمانات مؤكدة بمساعدته فى كل الظروف .
- ٣ - أن تسمح له بريطانيا بالغاء الدستور .

والاعتراض على الحالة الثانية - من وجهة النظر البريطانية - هو أن الملك فؤاد غير محبوب من شعبه ، وأن اعتماده على التأييد البريطانى لضمان مكانته ، سيزيد بلا شك من كراهبة الشعب المصرى له ، بل سيجعله مكروها تماما « بينما نظل نحن (الانجليز) نحمل الطفل To carry the boy حسب التعبير الانجليزى » .

أما الاعتراضات بالنسبة للحالة الثالثة من وجهة النظر البريطانية فهى أكثر « لأنه اذا أخذنا فى حسابنا موقف الفئات السياسية المنظمة

فقط ، ولم نأخذ فى الاعتبار تلك الوطنية المفرطة لدى باقى المجتمع المصرى ، فسيكون تقدرنا خاطئا ، لأن المشاعر الوطنية عند العامة مضافة الى الاهتمام الشخصى لدى السياسيين المحترفين ، وحدث هدمها فى الدستور • والمصريون قد يشتكون من البرلمان ، ولكنهم اذا ما حرموا منه ، فانهم سوف يتحدثون فى ثورة عارمة لاعادته • وستكون تلك الثورة موحية صدنا (الانجليز) لأننا منعناهم عنهم • ومن الماحمل جدا أنه فى مثل هذه الظروف أن نلجأ الى استخدام احراءات عنيفة للمحافظة على النظام ، وفى نفس الوقت ، اذا ما كنا مرتطين بأى تعهد تم منحه للملك ، فلن نكون فى موقف بسمح لنا بأن نعد الحياه النفاية ٠٠٠ والواقع أنه ليس أماننا سوى السير طبقا للمسبل الأول ، ولكن علينا أن نكون مستعدين لمراوحة حالة من الاضطرابات والقلقل فى مصر » • (٦٩)

وهكذا نستخلص من التحليل السابق أن الوضع الأمثل لحل الأزمة — من وجهة النظر البريطانية — انما يرتكز على اضطلاع الانجليز وحدهم بالحل عن طريق حل البرلمان أو التلميح بذلك ، مما يؤدى الى خرف السياسيين من الغاء الدستور ، ومن ثم تراجعهم عن الموقف المتصلب الذى وقفوه أمام المطالب البريطانىة •

وعلى أية حال ، تم فى ٣٠ مايو ١٩٢٧ تسليم مذكرة الحكومة البريطانية الى الحكومة المصرية بعد تنقيحها وتعديلها عدة مرات طبقا للمراسلات المتبادلة بين لويد وتشمبرلن • وقد أبلغ لويد ثروت باشا بأن « المذكرة كما سوف يرى قد صغت طبقا لأكثر الشروط ودية ، وأنها أعدت بأسلوب سهل عليه الحصول على الموافقة عليها ٠٠٠ وحكومة — جلالة الملك — الواثقة من مشاعره الودية تجاهها — تعتمد عليه فى بذله لكل جهوده لضمان الموافقة الكاملة عليها فى مجلس الوزراء والبرلمان ، وأن أى اتجاه أحر سوف يؤدى الى أزمة خطيرة جدا فى العلاقات بين البلدين » •

وقد قرأ ثروت باشا المذكرة جيداً ، وأوضح بأن لهجتها الودية سوف تساعد كثيراً في التصدي لموقف الوفد المناوئ *Vis à vis* وأكد للمندوب السامى بأنه سبذل كل جهوده لاحتواء الأزمة التي بزغت .

وإذا كان لويد لم يضع حداً زمنياً لإجابة رئيس الوزراء على المذكرة ، فإنه أكد له بأن الإجابة عليها ملزمة تماماً . (٧٠)

وعلى أية حال سلم لويد ثروت باشا نص المذكرة في ٣٠ مايو طبقاً لما سجله لويد في مراسلته لتشمبرلن في ٣١ مايو من أن « ثروت قام بزمائتي أمس (٣٠ مايو) وقد سلمته مذكرة حكومة جلالة الملك بخصوص الجيش المصرى » (٧١) وأن كان عبد الرحمن الرافعى قد ذكر أن تسلم المذكرة للحكومة المصرية كان يوم ٢٩ مايو ، (٧٢) كما ذكر الزمسل والصيديق الاستاذ الدكتور عبد العظيم رمضان أن تسليم هذه المذكرة للحكومة المصرية كان يوم ٣١ مايو ١٩٢٧ . (٧٣)

وفد نصت تلك المذكرة الخطيرة على سلسلة من الاجراءات الخاصة بالجيش المصرى بهدف فى التوصيل الى تسوية ودية مع مصر بالنسبة للأمور المختلفة القائمة بين الدولتين ، (٧٤) وأنه أيا كانت هذه التسوية ، فإن الحكومة البريطانية ترى أنه يجب على مصر أن تساعد بريطانيا على الدفاع عن مصر من العدوان الأجنبى ، وعلى حماية المواصلات الامبراطورية ، كما نصت المذكرة أيضاً على رغبة الحكومة البريطانية فى جعل الجيش المصرى قوة حديثة تتحلى بالكفاءة ، وتشكل جزءاً من خطة الدفاع عن البلاد ، وهى لذلك مستعدة لأن تقدم كل مساعدة ممكنة على ايجاد مثل هذه القوة ، بشرط أن تكون مدربة طبقاً للقواعد البريطانية ، وبأقل عدد من (الخبراء) البريطانيين لان هذه القوة ستدعى لتنسيق التعاون مع القوات البريطانية فى مصر .

١
الا أن المذكورة - من ناحية أخرى - أوضحت أنه قد لوحظ في
الآخيرة أن هناك اتجاها مقلقا يرمى الى اقحام النفوذ السياسى فى
المصرى ، وأن هذا الاتجاه يبرز بأشكال مختلفة ، وأنه قد تم جذب
رئيس الوراء المصرى الى خطورة هذا الأمر عدة مرات ، كما سبب
انتباه سلفه وأضاف المذكورة أن الاتصالات مع رئيس الحكومة المص
هذه المسألة كانت غير رسمية ، الا أنه نتيجة لقلق الحكومة البريطان
تهديد مصالحها بطريقة مباشرة ، فانها فصلت التدخل بأدنى در
درجات التدخل - طبقا لما تسمح به الظروف - فى الشؤون المصرية

وهذا الاتجاه - اقحام النفوذ السياسى فى الجيش - أدى الى
جيوش عديدة من قبل ، وأحيرا ارتبط هذا الاتجاه بمحاولات فعالة
اختصاصات المفتش العام للجيش ، وكذلك الضباط البريطانيين القلائ
يعملون فى المصالح المختلفة التابعة لوزارة الحربية . وهذه المحاول
مؤخرا تأييدا فى بعض ما أوصت به لجنة الحربية البرلمانية فى تقريره
نشر حديثا ، وسيطرح للمناقشة قريبا فى البرلمان ، وترى ال
البريطانية أن الموافقة على هذه التوصيات تقلل كثيرا من الفرص ال
للتسوية الودية لهذه المسألة الهامة بين مصر وبريطانيا ، ولذلك فانه
الحكومة المصرية الى اعادة النظر فى موقفها بغير ابطاء .

كما أوضحت المذكورة أن الحكومة البريطانية - من أجل التواء
التسوية الودية - مستعدة للموافقة على توصيتين الأولى بخ
تخفيض الخدمة العسكرية الاجبارية من ٥ الى ٣ سنوات ، رغم ا
التوصية كانت هناك معارضة معلنة بالنسبة لها بخصوص زيادة ا
المدر ، وثانيا رفع كفاءة ٩ كتائب مشاة الى تدعيم أفضل ، وتحقيق
سريعة فى قوات المشاة (حملة البنادق) فى الجيش المصرى بأكثر من

جندى والمساعدة من جانب الحكومة البريطانية لمصر من أجل تشكيل قوة جوية مصرية .

وفى المقابل ، طلبت الحكومة البريطانية - طبقا لنص المذكرة - تحقيق الآتى : -

١ - وجوب تمكين المفتش العام للجيش المصرى من ممارسة الاختصاصات التى سبق أن فوضها له هدلستون باشا فى يناير ١٩٢٥ ، اذ هى لم تلغ قط ، وأنه لهذا العرض يجب أن يمنح رتبة الفريق وراتبه ومخصصاته ، وأن يوقع معه عقد لمدة ثلاث سنوات على الأقل وبصفة فورية .

٢ - اذا بقيت لجنة الضباط على شكلها الحاضر ، فجب على وزير الحربية أن لا يتأخر عن أن يرفع الى صاحب الجلالة ملك مصر توصيات هذه اللجنة فيما يتعلق بالترقيات والأوسمة ، والأمور الخاصة بالمصبط والربط وحسن الانتظام العسكرى بصفة عامة .

٣ - أن يعين ضابط بريطانى كبير برتبة لواء ليكون مساعدا للمفتش العام ينوب عنه فى غيابه ، ويقوم بالأعمال التى يقوم بها المفتش العام نفسه . وهذا الضابط - مساعد المفتش العام - يحل محله فى غيابه ، أو عندما يكون قائما بأعمال المفتش العام أقدم ضابط بريطانى يكون موجودا فى ذلك الوقت

٤ - يجب أن تكون مصلحة الحدود (ومصلحة حفر السواحل اذا نفذ الادمج الذى تقرر أخيرا) تحت اشراف المفتش العام البريطانى للجيش أو نائبه فى غيابه . ويمكن بدلا من ذلك أن يكون المدير العام لهذه المصلحة ضابطا بريطانيا ، كما كان الحال حتى أبريل ١٩٢٥ .

٥ - أن تظل المراكز التى يشغلها الآن ضباط أو موظفون بريطانيون

فى المصالح التابعة لوزارة الحربية ، وكذلك فى مصلحة خفر السواح
ما أدمجت فى مصلحة الحدود محفوظة فى أيدى بريطانية ، ولا ينبغى أن
اختصاصاتهم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

٦ - فيما يتعلق بالاختصاص القضائى ، تظل الحالة الحاضرة
ما هى عليه فى الجهات الداخلة فى اختصاص مصلحة الحدود ، أى
النظام العرفى فيها . (٧٥)

وانتهت المذكرة بالتأكيد على أن هذه المطالب هى الحد الأدنى لـ
لبريطانيا أن ترضى به ، كما أضافت أن الحكومة البريطانية تأمل فى
ترسل لها الحكومة المصرية مقترحاتها من أجل تنسيق التعاون فى
الدفاع عن مصر . (٧٦)

ويتضح من المذكرة البريطانية السابقة أن الحكومة البريطانية
مقتنعة بأن الحل المناسب للأزمة - من وجهة نظرها - هو توقيع اتفاق
بريطانيا ومصر ، « وأن الحكومة البريطانية مستعدة للدخول قورا
مباحثات من أجل تحقيق هذا الغرض ، وهى لا تستبعد احتمال إجراء
التعديلات فى مطالبها كجزء من التسوية . الا أنه فى انتظار توقيع
التسوية ، فإنه ليس أمامها سوى أن تطلب من الحكومة المصرية
الاحراءات (الواردة فى المذكرة) والسابق بيانها » . (٧٧)

وقد حلل المندوب السامى الموقف فى حالة اختيار الحكومة المص
لاتحاه معارض لبريطانيا بالنسبة لأزمة الجيش موضحا أنه طبقا لمراء
جرانفيل (No. 61 in 1884) فإنه « لا يمكن الدفاع عن مكانتنا الممتازة
مصر طالما لا نملك القوة على إسقاط الوزارة القائمة والمتحددة لمصالح
وأضاف لوبد أنه من ناحية أخرى يجب عدم إلغاء النظام الديمقراط

للحكومة بدون تقديم أسباب معقولة . لأن هذا الإلغاء متعارض مع التقاليد البريطانية . هذا بالإضافة إلى أن حل البرلمان (المادة ٣٨ من الدستور المصري) أو تعطيل أعماله (المادة ٣٩ من الدستور) فإن القرار الملكي في كلا الحالتين يتطلب موافقة رئيس الوزراء .

الأن تعطيل البرلمان لا يعد إجراء كافياً لتحقيق الأهداف البريطانية، لأن مدة تعطيل أعمال البرلمان لا تستمر سوى شهر واحد ، ولا يمكن تجديده بدون موافقة المجلسين . وهكذا تبين أن حل المجلس (النواب) هو الإجراء الأكثر فعالية - من وجهة النظر البريطانية - لأن أعضاء مجلس النواب الجدد سينتخبون في شهرين أو أكثر قليلاً ، كما أن البرلمان سمدعى للاجتماع بعد هذا الانتخاب بأكثر من عشرة أيام (المادة ٨٩ من الدستور) واسترسل لويد « أننا ما دمنا لا ننتظر اجابة في صالحنا من رئيس الوزراء . فإن الحل الامثل عند رفض الحكومة المصرية للمطالب البريطانية هو حل البرلمان » (٧٨) وقد وافقت الحكومة البريطانية على هذه الآراء ، (٧٩) لأنه في هذه الحالة ، ليس أمامها سوى أجبار الملك فؤاد على حل البرلمان ، والاعتماد على جلالته في تشكيل حكومة يمكنها التعامل مع الحكومة البريطانية . وأنه من المعام أننا قد نضطر إلى إعادة اعلان الاحكام العرفية ، حتى يمكننا التعامل مع القلاقل والاضطرابات المحتملة الوقوع » (٨٠)

الرد المصري على المذكرة البريطانية :

في يوم ٣ يونيو ١٩٢٧ جاء الرد المصري على المذكرة البريطانية ، وهو لا يقلل من المطالب البريطانية سوى المطلب الخاص بموافقة وزير الحربية على آراء لجنة الضباط ، وجاء هذا الرد المصري منمقا سيطر عليه

الشكل أكثر من المصمون ، فهو لم يوافق على باقى المطالب البريطانية ولكنه لم يرفضها تماما .

وعلى أية حال نصت المذكرة المصرية على أن الحكومة المصرية تشاطر المندوب السامى وجهة نظره فى منع اقحام السياسة فى الجيش ، وأنها رغبة تماما فى ابعاد هذا الاتجاه عن الجيش المصرى ، ولم يكن ليفوتها اجراء التحقيق اذا قدمت لها حوادث معينة . وأوضحت المذكرة المصرية أن التقرير الذى أشار اليه المندوب السامى فى مذكرته ليس من عمل اللجنة الحربية البرلمانية ، بل ان لجنة فرعية منها تألفت لبحث مرسوم سنة ١٩٢٥ الذى أنشأ مجلس الجيش ولجنة الضباط ، فكلفت اثنين من أعضائها وضع تقرير فى الموضوع ، وأن مشروع هذا التقرير هو الذى نتر بغير أن يقدم للجنة الحربية أو للجنة الفرعية نفسها ، وأضافت المذكرة ان الحكومة المصرية على استعداد لأن تستقبل بكل ترحاب الاقتراح الذى بنحو دحو المفاوضة لاجاد الترتيبات التى من شأنها أن تسهل التعاون المذكور ، ولكن فى انتظار الوقت الملائم للقيام بهذه المفاوضات ، ترى الحكومة المصرية أنه حتى تعمل هذه الترتيبات ، فانه يمكن أن تحتفظ بالموقف فيما يتعلق بأداء مأمورية الجيش المصرى كما كانت حتى الآن وبغبر عائق ، وأنه منذ اعلان مرسوم سنة ١٩٢٥ المذكور آنفا ، والذى أدخل المفتش العام فى عصوية مجلس الجيش ولجنة الضباط، فان الخدمات المختلفة فى الجيش تسير سيرا عاديا . ومع أن بعض خلافات قد نشأت حول توصيات لجنة الضباط ، الا أنها كانت نادرة وعرضية ، وكانت تدور غالبا حول مدة الترقية الوقتية . على أنه يمكن القول بأن الوزير سيقبل بصفة عامة آراء اللجنة التى تم تشكيلها لمساعدته على القيام بواجباته .

أما فيما يتعلق بمسألة مد خدمة المفتش العام من سنتين الى ثلاث

سنوات ، فان الحكومة المصرية ترى أن عقد المفتش العام لم يكد يبدأ مدته ، ومن ثم فان هذه المسألة الشخصية لبس لها أهمية حالية ، ومثل هذا يقال عن اقتراح الانعام عليه برتبة الفريق ورفع راتبه ، على أن الوزير سيبحث من جهة أخرى مسألة تعيين ضابط بريطاني عظيم ليكون مساعدا للمفتش العام على أداء أعباء منصبه أو ليحل محله عند غيابه . وما دامت حاجة العمل تقتضى هذا التعيين ، فلن يتأخر عن القيام به فى حدود السلطة المأولة له لتعيين أجنبى فى منصب فنى . وهذا الضابط سيحل محله متى دعت الحاجة أثناء غيابه أو نيابته عن المفتش العام أقدم ضابط بريطاني فى مصر .

وفىما يختص بمصلحة الحدود ، فان هذه المصلحة التى تقوم بأعمال الإدارة الداخلية البحتة ومنع التهريب قد ألحقت بوزارة الحربية بمرسوم ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ . وبمقتضى مرسوم سنة ١٩٢٥ الذى أنشأ مجلس الجيش ، فان المدر العام لهذه المصلحة أصبح عصوا فى هذا المجلس بحكم وظيفته . هذا الى أنه ما دامت المسائل المرتبطة بالدفاع عن البلاد داخلية فى اختصاص مجلس الجيش ، فان هناك ما يدعو الى الثقة بأن شئون مصلحة الحدود المتصلة بالمسائل العسكرية ستنتجى بكل ما يرغب فيه من ضمان ، وطبقا لمقتضيات الخدمة ، وفوق ما تقدم ، فان الضباط البريطانيين الذين يشغلون مناصب فى هذه المصلحة قد انتفعوا بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ ، ونظر مجلس الوزراء فى يناير الماضى فى مسألة هؤلاء الضباط عندما انتهت مدة عقودهم ، فقرر - لمصلحة العمل - أن يستبقهم فى مناصبهم ، وقد أعطيت لهم عقود جديدة لمدة تتراوح بين سنة وستين ، وهذه العقود تثبتهم فى الأعمال التى كانوا يقومون بها ولا يزالون مستمرين فى القيام بها ، وانما يكون عند انتهاء هذه العقود البحث فى هل يبقى هؤلاء الضباط فى مراكزهم أم لا ، وعند بحث هذه المسألة ستكون الحكومة المصرية طوعا خاضعة لمصلحة العمل فقط لا لى اعتبار آخر مهما كان . أما النظام القصائى المطبق فى

المناطق الواقعة تحت سلطة مصلحة الحدود ، فهو ليس فى الواقع أكثر تطبيق المبادئ التى وصعتها الحكومة المصرية سنة ١٩١١ لشبه جرد سياء قبل الحاقها بمصلحة الحدود ، حتى يشمل هذا التطبيق مثل ه المناطق جميعها . ومرسوم سنة ١٩٢٢ يقضى ببقاء هذا النظام الى الو الذى يمكن أن يحل محله نظام أوعى ، ومنذ هذا الوقت لم تدع الأسس الحكومة المصرية الى النظر فى وصع النظام الحدود ، ويرجع على الا الى أسباب تتصل بالأحوال الخاصة ودرجة التقدم فى منطقة العرش الى تتدع منطقة الحدود الشرقية أن الحكومة تدرس مسألة اعاده محكمة ل درجة باختصاصها ، وهذه المحكمة هى التى كانت موحودة فى الاصل ق وجود الادارة محل البحث .

وأعرب ثروت باشا فى حتام رده عن رحائه فى أن الايصا والتأكيدات السابقة ، سوف تنهى كل سوء تفاهم بين الحكومتين بالنسب لمسألة الجيش المصرى ، وعن رغبة الحكومة المصرية فى أن تقوى العلاقا بين البلدين يوما بعد يوم ، وأن يظل حسس التفاهم بينهما ، وأن تكلل بالنحا محهودات الطرفين فى الوصول الى اتفاق بدعم روابط الصداقة التى مرد بين البلدين ويؤمن مصالحهما . (٨١)

تضارب الآراء بين المندوب السامى ووزارة الخارجية البريطانية :

وصف لويد الرد المصرى على المذكرة البريطانية بأنه « وتيقة سرقة تماما ، وأنها يمكن أن تتلاءم مع أى سياسة تقررها الحكومة المصرية فى وقت لاحق » (٨٢) وفى نفس الوقت قرر لويد أن هذا الرد المصرى مرهوض تماما ، واقترح أنه فى حالة فشل المفاوضات النهائية ارسال انذا الى الحكومة المصرية لكى تستجيب للمطالب البريطانية فى مدى ٨ ساعة فقط .

الا أن وزارة الخارجية البريطانية لم تستصوب آراء المندوب السامى ،
فان المذكرة المصرية رغم أنها لم توافق الا على مطلب واحد من المطالب
البريطانية ، فهى فى نفس الوقت لم ترفض تماما كل المطالب ، كما أن لهجة
المذكرة ودنة فى مطهرها ، وان بدت متمسكة بالوضع الراهن ، ولا تنصح
من المذكرة اتجاه الحكومة المصرية الى اصدار قرارات معادية لبريطانيا ،
وأخيرا فأنها تبدو موافقة على مبدأ التفاوض بالنسبة لمبدأ التعاون العسكرى
بين الجبشين المصرى والبريطانى ، والذي ركزت عليه المذكرة البريطانية (٨٣)
والذى جاء فى تقرير المستر تشمبرلن فى مجلس العموم . (٨٤)

وبالوصول الى هذه النتيجة ، تبين أن المصالح البريطانية - فى رأى
وزارة الخارجية البريطانية - يمكن الحفاظ عليها بالآتى .

١ - عدم الدخول فى تصادم خطير مع مصر ، مع نتائجه الخطيرة
المحتملة ، الا اذا فشلت كل الوسائل الاخرى فى تحقيق المطالب البريطانية .
٢ - أنه اذا كان الصدام حتميا ، كما يبدو الموقف الآن ، فانه لا داعى
للدخول فيه الا .

١) باتباع أسلوب يحقق المطالب البريطانية تماما وبدرجة معينة من
الاستمرار .

ب) وبنتيجة مفهومة وواهرة ومتجاوبة مع رأى العام المصرى
بصفة عامة .

الا أن خطة لويد المقترحة لحل الأزمة كانت متعارضة مع الحالتين
السابقتين ، فبالنسبة للحالة الاولى ، فان الاتجاه المقرر لكل من الحكومة

المصرية وحزب الوفد لم يقدم أى ضمان بأن الانذار البريطانى سوف يوافق عليه . وبالنسبة للحالة الثانية ، فهناك من الأسباب ما يؤكد أن المصرب لن يبدأوا بتقديم تنازلات ، وأنهم حتى لو أذعنوا - تحت الضغط - لمطالبة الحكومة البريطانية ، فأنهم سيبدأون فوراً فى الدوران حولها واحباطها ونجاحهم فى هذا الاتجاه فى فروع أخرى من الادارة - طبقاً لوجهة وزارة الخارجية البريطانية - يؤكد أن الورقة الحاصلة بالموظفين الانجليز هى ضمان غير كاف أمام المناورات المصرية . أما بالنسبة للحالة الثانية فان المطالب المقدمة للحكومة المصرية ، والتي يمكن الحكم عليها من الاشارات الحديثة للصحافة المصرية ، فانها لا يمكنها بحال أن تحوز على موافقة الرأى العام المصرى على سياسة قد تؤدي الى إلغاء الدستور واعاد الاحكام العرفية واحتمال التدخل العسكرى البريطانى . (٨٥)

وأمام هذا التعارض الكبير بين وجهتى نظر المندوب السامى ووزار الخارجية البريطانية ، أرسل رئيس الوزراء البريطانى فى ٦ يونيو تعليمات محددة الى لويد فى كيفية التعامل مع الحكومة المصرية ، وأن عليه أن يرسد الى ثروت باشا مذكرة خاصة يتضح منها أن الحكومة البريطانية قد اهتمت كثيراً بالمذكرة المصرية ، وأنها ترحب بالتنازلات التى قدمتها الحكومة المصرية بخصوص عدم اقام السياسة هى الجيش المصرى ، واستعداد الحكومة المصرية للتفاوض بهدف تنسيق التعاون بين الجيشين المصرى والبريطانى ، ومن ناحية أخرى فان الحكومة البريطانية لا ترغب فى الانفصال بالحل النهائى لأمر مختلف ، والتي يمكن ارجاؤها للتسوية بالمفاوضات . الا أن التحركات الأخيرة قد أوضحت خطورة عدم تحديد أمور تحكم طبيعة وحجم التعاون المصرى مع الاحتلال فى أمور تؤثر على الدفاع عن الدولة وأنه من الضرورى تحقيق بعض التفاهم بين الحكومتين المصرية والبريطانية بالنسبة لهذه الأمور ، انتظارا للمفاوضة على التسوية النهائية . وطبقاً

لهذا المفهوم ، أعدت الحكومة البريطانية مشروع اتفاق عسكري مؤقت ، ويجب على الحكومة المصرية عدم التردد في الموافقة على هذا المشروع طبقاً لما جاء في المذكرة المصرية . كما أوضحت مذكرة رئيس الوزراء البريطاني الى لوييد والمقترح ارسالها الى الحكومة المصرية أن الترتيبات التفصيلية الخاصة بمسائل الادارة والخبرة والأفراد سوف تكون على شكل ملحق مرفق بالاتفاق ، وان الحكومة البريطانية مستعدة فوراً لمناقشة هذه الترتيبات مع الحكومة المصرية ، وهي لا تستبعد احتمال ادخال بعض التعديلات في مطالبها السابقة بشرط أن تكون الحكومة المصرية مستعدة تماماً للموافقة وبدون تأخير على هذا العرض الجدد .

وأضاف رئيس الوزراء البريطاني في برقيته الى لوييد أن أهم شيء في الموقف هو الحصول على موافقة الحكومة المصرية على الاتفاق ، وأنه اذا رفضت الحكومة المصرية ذلك ، فإن « علينا أن نبحث عن آفاق الاجراءات » (٨٦)

وقد أرسل رئيس الوزراء البريطاني في نفس اليوم (٦ يونيو) برقية أخرى الى المندوب السامي ، أوضح فيها أنه في حالة موافقة الحكومة المصرية على الاتفاق ، فإنه يلحق بالمفاوضات النقاط التي وافقت عليها الحكومة المصرية فعلاً ، يضاف اليها الشروط التي يمكن الحصول عليها ومنها -

١ - المفتش العام البريطاني ونائب له ، وحقه في عضوية مجلس الجيش .

٢ - تصرف وزير الحربية بامتنورة مجلس الجيش .

٣ - حصول كل الضباط البريطانيين العاملين في الجيش المصري على عقود لمدة ثلاثة أعوام .

- ٤ - بقاء الشئون القضائية على أقاليم الحدود على ما هي عليه .
- ٥ - استمرار الضباط العاملين في مصلحة الحدود في ممارسة وظائفهم ، وحصولهم على عقود لمدة عامين .

كما نبه رئيس الوزراء البريطانى فى برقيته بأن على لويد - فى هذه المرحلة - عدم الالاحاح على تحدد تام لسلطات واختصاصات الجنرال سبنكس وزملائه ، لأن الأهم هو التوصل الى عقد الاتفاق المؤقت علاوة على ملحق ينتابه العموض (٨٧) وهكذا - وطبقا لوجهة نظر الحكومة البريطانية - فإنه اذا ما قدر المصريون صعوبة مواجعة بريطانيا ، فإنهم قد يفضلون التوقيع على اتفاقية قد تمنحهم فرصة للتراجع وحفظ ماء الوجه ، وأنهم اذا ما وافقوا على الاتفاق والملحق الخاص به ، فإن ذلك لا يعد استجابة للمطالب البريطانية فقط ، بل انه سينظم الاحتلال البريطانى لمصر ، والذي ظل بلا أساس لأكثر من أربعين عاما . كما أنه سيكون مقدمة لاتفاقيات أخرى تعد بريطانيا فى أمس الحاجة اليها ، أما اذا قرر المصريون المقاومة ورفضوا الاتفاق ، فإنهم بذلك العمل سوف يوضحون أن سلوكهم غير ودى تجاه بريطانيا ، وهكذا « يكون لنا الحق الكامل فى اتخاذ أساليب عنيفة ضدهم » (٨٨)

وعندما وصلت هاتان البرقيتان الى لويد فإنه أبرق فى ٧ يونيو الى المستر تشمبرلين وللمعلمة رئيس الوزراء البريطانى موضحا الموقف السياسى فى مصر فى هذا الوقت المضطرب وأن أنباء قد وصلتته بأن كل كبار قادة حزب الوفد قد اجتمعوا فى منزل سعد زغلول فى يوم ٦ يونيو وأن سعدا قد اقترح الانداعن مؤقتا لكل المطالب البريطانية ، مبينا بأن هذا الاتجاه هو للحفاظ على الدستور من الالغاء ، وكذلك لكسب الوقت من أجل الاستعداد لصراع حاسم . وأوضح سعد زغلول للمؤتمرين بأنه يجب تعيين وكيل وزارة جديد

للأخيلية من بين أعضاء الوفد ، ليتمكن استخدام سلطاته لضمان تدعيم نفوذ الوفد في البلد ، وخاصة عن طريق العمدة . وكذلك بث الدعاية بين ضباط الجيش المصري من أجل جعلهم في خط واحد مع حزب الوفد ، وقال سعد بتقبة أن الجيش المصري - عندما يحين الوقت المناسب - سيظهر شجاعة لا تقل عما فعله السودانيون في عام ١٩٢٤ ، وأضاف سعد بأنه ينظم لهجوم على لويد شخصيا عن طريق الصحافة البريطانية ، وفي مجلس العموم من أجل إيقافه عند حده مبكرا . إلا أنه بينما لقي اقتراح سعد بالهجوم على لويد ترحيبا من الحاضرين ، فإن اقتراحاته الخاصة بالانزعان المؤقت للمطالب البريطانية بخصوص الجيش المصري لقت معارضة عنيفة ، ولم يصل المجتمعون إلى اتفاق بشأنها . (٨٩)

وفي نفس اليوم (٧ يونيو) أوبرق لويد إلى المستر تشمبرلن والمعلومية رئيس الوزراء البريطاني وجهات نظره بالنسبة لمذكرة الحكومة البريطانية والمقترح إرسالها إلى الحكومة المصرية ، والتي يتضح منها محاولة عدم تصعيد الموقف مع المصريين . وقد انزعج لويد جدا من الآراء الواردة في مذكرة الحكومة البريطانية واعتبرها بمثابة لطمة قاسية له وأورى أنه يكرر هو ومستشاروه أن اجابة الحكومة المصرية هي بصفة عامة غير كافية ، وأن كلماتها الودية تبدو بلا قيمة ، وأنه إذا كان رئيس الوزراء المصري مستعدا للموافقة على المطالب البريطانية ، فإنه خائف من أزمة برلمانية ، وأن هذا هو الذي دفعه إلى هذه الاجابة المراوغة من أجل كسب الوقت ، وكرر لويد قوله أن تلك الاجابة المصرية هي اجابة شرقية تماما ، وأنها صالحة لأي سياسة يمكن أن تتخذ في أي وقت لاحق . وأكد لويد أنه ليس هناك أي احتمال للتفاوض بين الدولتين ، وأنه شخصيا يقوم بمباحثات مع ثروت باشا منذ فترة من أجل التوصل إلى تسوية عن طريق اتفاق ، وأن هذه المباحثات انتهت بارسال ثروت باشا بخطاب له منكر فيه أي حق بريطاني في التدخل في

مسألة الجيش المصرى على الاطلاق ٠٠ وأصاف لوبد موضحا « ٠٠ اننى لا أتعامل حقيقة مع ثروت باشا أو حتى مع سعد زغلول باشا ، بل مع الأعضاء (المتطرفين) فى حزب الوفد اللذين يسيطرون فى النهاية على الاثنين » ٠ واستخلص لويد من ذلك أن الطريقة الوحيدة والمؤكددة للتعامل مع هؤلاء المتطرفين هى التلويح لهم بخطرورة فقدانهم لكاسب سياسبة ومادبة كثيرة يمنحها لهم الدستور عن طريق البرلمان ٠ وأشار لويد فى برقيته الى أن محط هؤلاء (المتطرفين) من أعضاء حزب الوفد ينحصر فى استغلال المشكلات القائمة - ومنها أزمة الجيش المصرى - لخلق موقف يؤدى الى اضطرابات عامة ضد الاحتلال البريطانى عندما يحين الوقت المناسب ٠ وعلق لويد بأن الذى تطلبه الحكومة البريطانية سوف يفسره المصريون على أنه ضعف بريطانى ، وهذا التفسير قد يؤدى الى مخاطر كبيرة بالنسبة للأمن العام ، واسترسل لويد موضحا وجهة نظره ٠٠ « فنحن مؤخرا قد تعرضنا لهجوم فى البرلمان ، وهذا الهجوم الذى أيقظ المشاعر العميقة للمسخط ضد الاحتلال ، ليس فقط بين قطاعات كبيرة من المصريين ، بل أيضا فى بعض المستعمرات البريطانية ، هذا الهجوم يجعل من المرغوب فيه تماما عدم الاستسلام بالنسبة لأزمة الجيش المصرى ، وأى تخاذل فى موقفنا سيكون حافزا لأزمات أخرى مما يؤدى بسرعة الى فقداننا لمكانتنا فى مصر ، كما أن علاقاتى بالملك ستصبح صعبة جدا » ٠ (٩٠)

وأوضح لويد موقف الأجانب فى مصر من أزمة الجيش المصرى ، فقال أنه تلقى كل معاونة قلبية من السفراء الفرنسى والايطالى والبلجيكى واليونانى ، الذين يمثلون أهم أربع جاليات فى مصر ٠ كما أن السفير الفرنسى - على وجه الخصوص - والذى له درامة واسعة بالسرقة أوضح للويد بأن أى تراجع فى موقف بريطانيا من الأزمة سيكون له خطوره سباسبه كبرى ، (٩١) لأن أى تخاذل بريطانى سوف يشجع كل الفئات حتى غير

المتطرفة على مشايعة المتطرفين ، وأنه حتى إذا ما تعلبت بريطانيا على الصعوبة القائمة (أزمة الجيش) فانها سوف تواجه حتما أزمات أخرى أكثر خطورة •

كما عبر لورد عن استنائه من مذكرة الحكومة البريطانية المقترح ارسالها الى الحكومة المصرية ، بتسجيله أنه لم يفهم كيفية تنفيذ الاجراء المطلوب ، وخصوصا مسألة الملحق الذى سوف يلحق بالاتفاق • وأضاف لوييد أنه تصرف فى الأمور فى حدود السلطة المخولة له من وزير الخارجية ، وأن موقفه بهذا الشكل سيكون حرجا جدا ، لأن المباحثات مع الحكومة المصرية لن تؤدي الا الى ذرائع جديدة ونتائج هزيلة • وأعاد لورد الى الأذهان أن الموقف البريطانى يركز على تصريح ١٩٢٢ ، وأنه هل من المفروض أن تسلم بريطانيا بكل شئ لأن البرلمان المصرى يرفض الاعتراف بالتصريح ، وأنه هو المحرك الأكبر لرفض المطالب البريطانية ، وأنه اذا كانت الحياة البرلمانية فى مصر متعارضة مع المصالح البريطانية الحيوية ، فان على بريطانيا أن تقبل التحدى ان عاجلا أم آجلا • « وأن الأزمة الحالية تقدم العاجل الذى يمكن أن نستعله فورا » (٩٢) وأن أى تأخير فى حسم هذه الأزمة « سيقطع من فرص نجاحنا فى هذا الخصوص » (٩٣)

واحتدم الخلاف فى الرأى بين وزارة الخارجية البريطانية والمندوب السامى ، حتى أن الوزارة رأت أن آراء المندوب السامى الأخيرة لم تقدم جددا ، ولكنها توضح أن المندوب السامى لم يفهم جيدا التعليقات المرسله له من الحكومة البريطانية ، فقد بدا من كلماته أنه يتصور أن « حكومة جلالة الملك لا ترغب فى معاونته ، أو أنها تود التفهق عن الموقف الذى انفجر فعلا » (٩٤) وهكذا أرسل رئيس الوزراء البريطانى برقية أخرى الى المندوب السامى فى ١٠ يونيو تحتوى على تفسيرات أكثر وتؤكد التعليمات السابقة •

وقد نصت هذه المذكرة الجديدة على أن الحكومة المصرية لن تسعى لتحقيق أهدافها الفعلية إلا إذا دفعت لأجراء ذلك ، وأن تنفيذ تعليمات الحكومة البريطانية سيؤدي الى أمر من اثنين ، أما أن ثروت سوف موافق على عقد الاتفاق أو أنه سيرفض ذلك ، وأنه إذا وافق فإنه يكون بذلك قد استجاب للمطالب البريطانية ، أما إذا رفض الاتفاق ، فإنه يكون بذلك قد رفض مبدأ التعاون مع البريطانيين فى الدفاع عن مصر ، وبذلك يكشف الستار عن الاتجاه الحقيقى للحكومة المصرية . وهذا التصرف المعادى لبريطانيا « سيعطينا الحق أمام العالم فى اتخاذ الاحراءات العنيفة التى نراها ضرورية لتأمين موقفنا فى مصر » واسترسل رئيس الوزراء البريطانى فى مذكرته للويد موضحا أنه يجب جعل الأمر واضحا لثروت « وأننا لن نعطيه سوى بضعة أيام للموافقة أو الرفض على الاتفاق ، مع التلميح له بالنتائج الشديدة الخطورة والمحتملة التى سوف تتلو رفضه » (٩٥)

ولا يفوتنا أن ننوه هنا أن الليفتناى جنرال السير هوكنج الذى عاد الى اسكترا فى ١٠ يونيو بعد أن انتهت مدة قيادته للقوات البريطانية فى مصر ، قد تمت استشارته فى مسألة أزمة الجيش المصرى ، وقد أبدى هوكنج موافقته الكاملة على مذكرة رئيس الوزراء الأخير والمقترح ارسالها الى الحكومة المصرية ، وقد أُرِق الى لويد بهذا المعنى . (٩٦)

ورغم هذا الضغط من جانب الحكومة البريطانية على لويد ، فإنه أُرِق الى تشمبرلن ولمعلومة رئيس الوزراء البريطانى فى ١١ يونيو طالبا إعادة النظر فى التعليمات الصادرة منه من الحكومة البريطانية ، ففى رأيه أن الاختلاف شديد بين مقترحاته ومقترحات الحكومة ، لأن هناك صعوبات خطيرة أمام ضمان موافقة الحكومة المصرية على الاتفاق المقترح من جانب الحكومة البريطانية ، وأنه لا يمكن انجاز هذا الاتفاق الا بموافقة البرلمان . وأن رئيس الوزراء ببنما برفض الموافقة على هذا العرض لذلك السبب ، فإنه لن

يرفضه تماما ، ولكنه سيماطل في محاولة منه لتدعيم موقفه ، وأن الأمر سيطر معلقا هكذا حتى الحريف ، وانه في ذلك الوقت سيرسل الأمر كله الى مجلس النواب طالبا للتفاوض على الملحق قبل الاتفاق ، وأنه ليس هناك أدنى أمل في ان البرلمان سيقف على الاتفاق أو الملحق بأي شكل من الاشكال .

واضاف لوبد انه في غضون ذلك الوقت ستواجه بريطانيا مشكلات خطيرة في مصر لها طبيعة اخرى . » وأنا ارجو أن يكون معلوما أنني لم بغض لى جفن بالنسبة لمحاولاتى الحصول على كاهه التفاصيل المنشورة عن الأزمة و » ان أولى المشكلات الملحة هي موقف المفتش العام ، الذى من غير المتوقع أن يستطيع ممارسة سلطاته التى ستظل بلا تحديد . وأنه اذا ما رأى أن موقفه غير محتمل وتحلى عن منصبه ، فان باقى الضباط البريطانيين الذين يعملون في الحديش المصرى سوف يتبعونه في هذا السبيل . وهكذا سوف تواجه بريطانيا مازقا تفقد فيه كل سيطرة لها على الحيش المصرى في ظروف بالغة الصعوبة . » واضاف لوبد « أنني عندما استحسنات اجراء المفاوضات باعتبارها حلا امثل ، هاننى فصلتها باعتبار أنها ستحدث ونحن في موقف قوى ، اما محاولة عقد اتفاق الآن طبقا لرغبتك ، فانها لن تؤدي الى تسوية المسألة ، بل ستؤدي فقط الى تأخير حلها ، وقد استنتجت من ذلك أنك ترغب في (تعلق) الازمة المصرية » وأردف لوبد أنه حتى لو استطاعت الحكومة البريطانية بشكل ما صمان الموافقة المصرية على العمل العسكرى المشترك ، ودعوة الحكومة المصرية للتفاوض على اجراءات تنسيق التعاون بين الحبشيين المصرى والبرطاني على قدم المساواة ، فان الأمر سيكون خطيرا - من وجهة النظر البريطانية - لأن بريطانيا لن تستطيع الانفراد بالاشراف الفردى على القواب . واكد لوبد انه طيلة الازمة لم بطمع سوى في حل سلمى ولكن الحل الذى تقترحه الحكومة البريطانية - في رأيه - سيؤدي الى الاضطرابات وسيجعل المكانة البريطانية غير محسوبة في المساومة ، ثم انهى لوبد برقيته بأنه قد يكون قد أخطأ في تصوير الجو السياسى في مصر ،

ولكنه يجب أن يكون مفهوما أن الرأي العام المصرى والصحافة كلها قد ركزت على الأزمة القائمة ، وأن الحكومة البريطانية قد تعرضت لهجوم شديد فى مجلس النواب ، وأن حزب الوفد كان يعانى فى تلك المرحلة من هبوط فى أسهمه فى مصر ، وأن سعد زغلول باشا مرة أخرى تكلم فى جلسة عاصفة فى مجلس النواب موضحا أنه اذا مارست بريطانيا ضغوطا كبيرا على الحكومة المصرية ، فإن على المجلس الموافقة على المطالب البريطانية من أجل انقاذ الدستور ، « والحقيقة ان الحكومة المصرية تنتظر منا القيام بضبط شديد عليها ، وأنها سوف ترضخ لهذا الضغط ١٠٠ أما تغيير موقفنا فى مثل هذه الظروف ، فإنه سيؤدى الى عواقف وخيمة » (٩٧)

تراجع الحكومة المصرية ومجلس النواب :

وسط ذلك التصارب فى الآراء بين رئاسة الوزراء البريطانية ووزارة الخارجية من جانب والمندوب السامى من جانب آخر ، ووسط البرقيات والمذكرات المتعارضة بين الجانبين ، أبرق اللورد لويد فى ١٢ يونيو الى ورائته موضحا أنه بعد جلسة طويلة وعاصفة لمجلس الوزراء ، فإن ثروت باشا أعد مذكرة - وافق عليها سعد زغلول - لتسوية أزمة الجبش . ويؤكد لويد أن هذا التراجع المصرى كان نتيجة للمباحثات التى بدأها المستر أنتونيوس Antonius فى ٨ يونيو مع بركات باشا ، وأن هذه المباحثات كانت شخصية وغير رسمية ، ولكنها أدت تحت التوجيه السرى لها من جانب المندوب السامى الى تلك النتائج المرضية - من وجهة النظر البريطانية - فقد وصل الامر بتروت باشا الى أن يقوم بعرض مسودة المذكرة الجديدة على المندوب السامى بحضور الملك فؤاد ووزير الحربية لادخال أى تعديلات عليها « وأن خوف الحكومة المصرية كان الميزة الواضحة للمذكرة الأخيرة » وكانت خلاصة هذه المذكرة الأخيرة أن الحكومة المصرية قد قررت

وبتحديد كامل أن اختصاصات السردار كما فوضها الجنرال هدلستون باشا في سنة ١٩٢٥ ، قد أدت الى سوء تفاهم بالنسبة للأمور القائمة ، وأن الحكومة المصرية مستعدة للحفاظ على هذه الاختصاصات دون مساس ، كما تم تفويضها للمفتش العام . كما أنه بالنسبة لمنصب نائب المفتش العام ، فإن الحكومة المصرية مقتنعة تماما بالحاجة الى هذه الوظيفة ، التي يجب أن يعين فيها ضابط بريطاني فورا . أما بالنسبة لتوصيات لجنة الضباط ، فإنها ترفع في الخلافات الاستثنائية جدا من وزير الحربية الى ملك مصر كما كان الحال قائما . كما أن الحكومة المصرية سوف تبدي اهتماما سريعا بالنسبة للأمور المدنية والقضائية التي تتكفل بها مصلحة الحدود وكذلك الأمور التي تؤثر في الدفاع عن البلد ، وأنة موضوعات أخرى هامة .

كما أضافت المذكرة أن المفتش العام سيمنح رتبة الفريق وراتبه في غضون أسبوع ، وأن مساعد المفتش العام سوف يصدر قرار تعيينه في ظرف أسبوع من ترشيح اسمه ، وأن المنصب الثاني في مصلحة الحدود سوف يحتله ضابط بريطاني - وهو مساعد مدير خفر السواحل - عند ادماج المصلحتين .

وهكذا وافقت الحكومة المصرية على كل المطالب البريطانية الحوية ، وأنهت أزمة الجيش بسرعة فائقة ولصالح الحكومة البريطانية تماما ، ووافقت أيضا على إجراء المفاوضات من أجل التوصل الى اتفاق بين الحكومتين لتنسيق التعاون بين الجيشين المصري والبريطاني للدفاع عن مصر وطبقا لما سبق أن طلبته الحكومة البريطانية ، وقد صيغت المذكرة المصرية الجديدة بمهارة وعلى خطوط جعلت رجوعها الى مجلس ونواب أمرا غير ضروري . وهذه المذكرة مثل المذكرة الأولى . لم تحدد شكل التعاون العسكري بين الجيشين المصري والبريطاني ، رغم أنها رحبت بمثل هذا التعاون .

وأكد ثروت باشا أهمية الموافقة الفورية على المذكرة المصرية المحددة ^٥ أن يغير سعد من موقفه ويسحب موافقته عليها ^٦ وبطبيعة الحال أبلغه لويد شكر الحكومة البريطانية على مجهوداته في تعديل وجهة نظر الحكومة المصرية والنحى بالساسة المصرية الوطنية بخصوص أزمة الجيش منح جديدا مواليا للاحتلال ^٧ ومن ناحية أخرى طلب لويد برقيا من وزارة الخارجية البريطانية الموافقة الفورية على المذكرة المصرية الجديدة « حتى لا يحصا (المتطرفون) على أى فرصة للمصط على سعد زعلول حتى يتراجع عو موقفه » وأضاف أنه سينتظر اجابة الحكومة البريطانية حتى الساعة الرابعة من مساء يوم ١٣ يونيو ، وأنه فى حالة تأخر الرد « فأننى سأتحمل المسئوليك الكاملة فى الموافقة على المذكرة المصرية بصفتى الشخصية ، وان كنت أفضل وصول رد الحكومة البريطانية لكى أعفى نفسى من هذه المسئولة » (٩٨)

الا أنه فى نفس اليوم (١٢ يونيو) صدرت التعليمات من لندن الى لويد لوبد بالموافقة على المذكرة المصرية الجديدة ، وهكذا أرسل لويد مذكرة الى ثروت باشا يبلغه فيها أن الحكومة البريطانية قد أسعدها أن الحكومة المصرية تشاركها الأمل فى الاستعداد لعقد اتفاق بالنسبة للمسائل المتعلقة بين الدولتين ، والبده فى مفاوضات لدراسة أسس التعاون بين الجيشين المصرى والبريطانى ^٨ كما أن الحكومة البريطانية قد أسعدها أن تجد مشاركة كاملة من الحكومة المصرية بالنسبة للأخطار الناتجة عن السماح باقحام السياسة فى الجيش المصرى ، كما أسعدها أيضا موافقة الحكومة المصرية على الاحتفاظ بدون أى مساس بسلطات السردار كما هو صها هدلستون باشا الى المفتش العام وصمان رتبة ومرتب الأخير طبيبلا لاحتصاصاته ^٩ وأنهى لويد مذكرته الى ثروت باشا بشكر رئيس الوزراء المصرى على اللهجة الودية التى سادت المذكرة المصرية ، وأن هذه اللهجة تبنى بما ستكون عليه العلاقات المستقبلية بين الدولتين ^{١٠} واستمرت الحكومة

المصرية فى تراجعها الكامل عن الموقف المتصلب السابق ، فأرسلت فى اليوم التالى (١٣ يونيو) ردا على المذكرة البريطانية بحتوى على بعض التفسيرات والتفصيلات ، وأوضحت المذكرة الجديدة أنه طبقا لمرسوم يناير ١٩٢٥ - الذى كان للجنرال سبنكس دور كبير فى اعداده - فإنه تم التنسيق بين مطالب الخدمة فى الجيش وتنظيمات الدستور بإنشاء مجلس الحيش ولجنة الضباط ، وقد أثبت المجلس واللجنة نجاحا فى عملهما فى تنسيق كامل مع اختصاصات المفتش العام المفوضة اليه فى عام ١٩٢٥ . والحكومة المصرية لا تعترض على عقد اتفاق محدد بين الدولتين لعدم تغيير نظام أثبت نجاحه تماما . ومن ناحية أخرى ، فإن الحكم البرلمانى فى مصر ، والذى قام بهان العنصران (مجلس الجيش ولجنة الضباط) بواجباتهما بانسجام عن طريقه ، يركز على مسئولية كل وزير عن أعمال فروع وزارته ، ومن المؤكد - فى رأى المذكرة المصرية - أن الحكومة البريطانية لم تكن ترغب فى السير ضد هذا المبدأ . ولكن الحكومة المصرية متأكدة أيضا من وجود احترام سلطات القادة العسكريين ، وفى مثل هذه الظروف ، فإن الحكومة المصرية تؤكد دأن من مسئولية وزير الحربية الموافقة على توصيات لجنة الضباط . كما أن تعين ضابط عظيم لمساعدة المفتش العام فى ممارسته لاختصاصاته ، ولحل محله أثناء غيابه ، بدخل ضمن سلطات الوزير ، كما يدخل ضمن سلطاته أيضا كل المسائل المتعلقة بالمرتبة والراتب ومدة عقد هذين الضابطين التابعين للسلطة المصرية ، والحكومة المصرية لن تجد صعوبة فى التوصل الى الحل المرسى لكل هذه المسائل . وأضافت المذكرة المصرية أن مجلس الوزراء المصرى قد منح - منذ يناير ١٩٢٧ - عقودا جديدة للضباط البريطانيين الذين يعملون فى مصلحة الحدود لمدة تتراوح بين عام وعامين . وأنهى ثروت باشا هذه المذكرة بالإشارة الى أن الحكومة المصرية - مع مراعاتها للمصالح المشتركة بين الدولتين وعدم المساس بحقوق البرلمان - قد استطاعت باستخدام السلطات الواقعة دستوريا على كامل مجلس الوزراء أن تجد الحلول

الممكنة لانتهاء كل سوء تفاهم فى موضوع الحيش المصرى (٩٩)

ولو قارنا المذكرة المصرية الاحيرة (١٣ يونيو) بالمذكرة المصرية الأولى (٣ يونيو) لوجدنا أن الاختلاف بينهما ينحصر فى كلمتين التحدى والتراجع .

وقد لاحظ لويد أن هدف رئيس الوزراء كان الحصول على حل للأزمة يمنح لبريطانيا ما تتواءم ، وفى نفس الوقت يساعده للدفاع عن نفسه أمام البرلمان ، وأن ثروت باشا كان ماهرا فى كل ذلك ، وطبقا لكلمات لويد كان « ثروت بدون شك كان يرغب فى استغلال الفرصة للحصول على انتصار على سعد زغلول والوقد ، وتسديد ضربة قوية (للمتطرفين) ، وأن هدفه الاساسى هو تدعيم نفسه عند حكومة جلاله الملك كشخص يمكنه التفاوض على تسوية عامة للمسألة المصرية البريطانية . وأنا لا أستطيع سوى أن أشجع ثروت للسبر فى هذا الاتجاه ، لان نجاحه فى السيطرة ، وضغطه المتزايد على (المتطرفين) امتد على سعد زغلول نفسه » .

وقد تحدث ثروت باشا مع لويد بصراحة عن سعد زغلول مؤكدا أنه فى النهاية « أمكننى تقييد يديه وقدميه » وأمعن ثروت باشا فى المناورة ، بأن ألح على لويد عدم نشر المذكرات الاخيرة والخاصة بالأزمة ، الا بعد أن يبدأ مجلس النواب عطلة الصيف ، والتي ستبدأ بعد عشرة أيام ، وأورى ، بأنه سيقدم للمجلس بيانا فى يوم ١٥ يونيو بخصوص الأزمة ، واقترح على لويد أن يتكلم بطريقة عامة تماما ، وأن يقدم امتنانه للصدائة مع الحكومة البريطانية ، وأنه ليس من المستحسن نقى المذكرات حتى يصل الرد البريطانى على المذكرة المصرية الأخيرة . وهو بطبيعة الحال لم يكن بتوقع أى رد عالى تلك المذكرة .

وقد علق لوبد على تراجع سعد زغلول السريع عن موقفه الأول المتصلب بأنه يرجع فقط الى تأكده بأن البديل الوحيد هو انذار سريع وحل البرلمان . (١٠٠)

وقد عرض ثروت باشا مسودة بيانه الى مجلس النواب على المندوب السامى لاستطلاع رأيه ، وقد تم تعديل بعض الفقرات فى هذا البيان المقتضب طبقا لأراء اللورد لوبد ، وتحدد موعد اللقاء هذا البيان بدع ظهر يوم ١٥ يونيو لاعطاء سعد زغلول الوقت الكافى (لتلقين) النواب واقناعهم بالموافقة .

وكان مجلس النواب صامتا تماما أثناء اللقاء رئيس الوزراء لبيانه وفى النهاية رحب النواب مع تصفيق (رسمى) . ثم تكلم ثلاثة من النواب من اعضاء الحزب الوطنى بالتتالى ، فطالب الاول بتسليم المذكرات المتبادلة للمجلس لدراستها ، وهدد الحكومة بالعواقب الوخيمة من استسلامها الكامل لبريطانيا . كما كانت مناقشات العضوين الآخرين على نفس المنوال ، وان كانت أقل عنفا .

وقد أنجز سعد زغلول الموقف بمهارة ملحوظة - من وجهة النظر البريطانية - حتى أن النواب الوفديين المتطرفين - ومن بينهم ماهر والنقراشى وأتباعهما - لم يمتنعوا فقط عن مهاجمة رئيس الوزراء عند لقائه لبيانه فى المجلس ، بل عارضوا كذلك المتحدثين من نواب الحزب الوطنى بإشارات تهكمية ، واستقبلوا اجابات ثروت باشا بالترحيب . وفى النهاية أعلن سعد زغلول أنه ليس هناك خلاف بين اعضاء المجلس على بيان رئيس الوزراء وأن الموافقة شبه اجماعية . وهكذا تمت الموافقة على بيان ثروت باشا ، ولم تستمر المناقشة بخصوصه أكثر من أربعين دقيقة .

وقد رفع رئيس الوزراء هذه الموافقة بسرعة الى مجلس الشيوخ ،

حيث أعاد قراءة البيان ٠٠٠ وقد استقبل الاعضاء هذا الببان بالصمت
الرهييب ٠ (١٠١)

ومن المفند أن نتسر الى ما حاء فى ببان رئيس الوزراء للمجلس ،
فقد حاء فيه أنه لسوء التفاهم القائم بين الحكومتين المصرية والبريطانية
بخصوص المطالب البريطانية الخاصة بالجيش المصرى ، فان الحكمة
البريطانية تقدمت بطلب لتسوية المسائل المعلقة بطريقة ودية ولتحقيق
التعاون بين الجيشين المصرى والبريطانى ، كما دعيت الحكومة المصرية
لاجراء مفاوضات مع الحكومة البريطانية بهدف توقيع اتفاق لوضع أسس
هذا التعاون ٠ والحكومة المصرية - لاعتبارات مختلفة - توصلت فى ددانة
شهر يونيو الى أن المطالب البريطانية الواردة فى المذكره البريطانية تمس
السيادة المصرية والسلطة التشريعية للبرلمان ، وأن مجلس الوزراء ليس
لديه السلطة للموافقة على أى شئ يتعارض مع الدستور ٠ وهكذا لم يوافق
المجلس على المطالب البريطانية بالشكل الذى قدمت به ٠ الا أن مجلس
الوزراء من ناحية أخرى ، ورغبة منه فى تلاهى أى أسباب لسوء التفاهم
بين الدولتين ، قرر تسوية المسألة بطريقة لا تمس الحقوق الدستورية ،
وتدخل ضمن سلطاته ٠ وهكذا درس مجلس الوزراء موقف الجيش المصرى ،
ووجد أنه من الممكن الموافقة على بعض المطالب البريطانية وخصوصا
مايتطرق منها لمسائل التدريب والضغط والربط وحسن الانتظام العسكرى، كما
قرر المجلس الموافقة على بعض المطالب الأخرى لتلافى سوء الفهم ٠ وقد
وافقت الحكومة المصرية على التمسك بالموضع الراهن فى الجيش ومصاحبة
الحدود ، مع التحفظات الضرورية بخصوص السلطة الدستورية لوزير
الحربية ، وصيانة مبدأ المسئولية الوزارية أمام البرلمان ٠

وأنه لما كانت المذكرة المصرية الأخيرة قد وصلت الى المندوب السامى

أول أمس فقط (١٣ يونيو) فالحكومة المصرية مراعاة منها للأسلوب
الديبلوماسى ، تعتذر بأنها لا تستطيع اعطاء تفصيلات أخرى أمام البرلمان
فى الوقت الحاضر . (١٠٢)

وهكذا وافق البرلمان على ميزانية وزارة الحربية ، وتضمنت هذه
الميزانية بنداً لشراء عدد من المدافع الآلية (١٠٣) وفى ١٧ يونيو وافق الملك
فؤاد على منح المفتش العام للجيش المصرى رتبة الفريق . (١٠٤) وجاءت
التهانى من رئيس الوزراء البريطانى الى اللورد لويد لنجاحه فى حل أزمة
الجيش المصرى بما يحقق الحفاظ الكامل على المصالح البريطانية ، وذلك
رغم تعارضهما فى رأى بالنسبة لكيفية حل هذه الأزمة فى مرحلة
سابقة . (١٠٥) وقد أجاب لويد بامتنانه العميق على هذه التهانى . (١٠٦)

وهكذا انتهت أزمة كبرى - حاصلة ببناء الجيش المصرى الوطنى
القوى - كادت تؤدى الى مواجهة شاملة بين مصر وبريطانيا . انتهت
لصالح بريطانيا لتعانس السياسيين المصريين عن التمسك بالوطنية المفرطة
التي كانت نبراساً لمصر أثناء ثورة ١٩١٩ ، وتمسكاً بمقاعدهم سواء فى
الوزارة أو فى البرلمان ، وخوفاً منهم من الغاء الدستور . والواقع أن
مهارة المندوب السامى اللورد لويد ، وتفهمه الكامل لدقائق الحياة السياسية
فى مصر فى تلك الفترة ، مكنته من اختيار الأسلوب المناسب لحل هذه الأزمة
الخطيرة ، بما يحقق فى النهاية الحفاظ على المصالح البريطانية ، وعلى
النقيض من ذلك ، كان تراجع السياسيين المصريين أساساً لتأخر بناء
الجيش المصرى الوطنى والقوى الى حين .

ونرجو أن نوفق فى الجزء الثانى من هذه الدراسة فى امطة اللثام
عن علاقة بريطانيا بالجيش المصرى بين عامى ١٩٢٧ و ١٩٣٦ فى ضوء
الوثائق البريطانية أيضاً ، وذلك استكمالاً لدراسات مقالية ، أرجو أن
يوفقنى الله فى اعدادها عن هذا الجيش العظيم الذى لعب ولعب أدواراً
وطنية وقومية كبرى فى تاريخنا المعاصر . والله ولى التوفيق .

حواشي الفصل الرابع

1. P.R.O. F.O. (407-204) b. Egyptian Army Crisis. No. 76 (J. 530/184/16) No. 61. Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, March 3, 1927.
2. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 78 (J. 599/184/116) No. 74 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, March 9, 1927.
3. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 76 op. cit.
4. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 87 (J. 844/184/16) No. 183 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, March 28, 1927.
5. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 76 op. cit.
6. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 87 op. cit.
7. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 76 op. cit.
8. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 87 op. cit.
9. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 76 op. cit.
10. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 87 op. cit.
11. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 78 op. cit.
12. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 87 op. cit.
13. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 76 op. cit.
14. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 77 (J. 529/184/16) No. 62 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, March 3, 1927.
15. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 86 (J. 841/184/16) Memo. on the Egyptian Army by the secretary of State for Foreign Affairs April 1, 1927.
16. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 77 op. cit.
17. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 78 op. cit.
18. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 86 op. cit.
19. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 87 op. cit.
20. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 80 (J. 601/184/16) No. 67 Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd. F.O. March 11, 1927
21. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 82 (J. 720/184/16) No. 82 Lord Lloyd to Sir. Austen Chamberlain. Cairo, March 22, 1927

22. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 87 op. cit.
23. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 79 (J. 601/184/16) No. 75 Lord
Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, March, 9, 1927.
24. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 87 op. cit.
25. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 82 op. cit.
26. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 79 op. cit.
27. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 82 op. cit.
28. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 87 op. cit.
29. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 82 op. cit.
30. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 87 op. cit.
31. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 79 op. cit.
32. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 82 op. cit.
33. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 87 op. cit.
34. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 82 op. cit.
35. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 87 op. cit.
36. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 79 op. cit.
37. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 87 op. cit.
38. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 84 (J. 720/184/16) Mr. Murray to
Sir W. Tyrell (in Cairo) F.O. March 26, 1927.
39. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 82 op. cit.
40. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 85 (J. 743/184/16) No. 98 Lord
Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, March 27, 1927
41. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 88 (J. 922/184/16) No. 101 Sir
Austen Chamberlain to Lord Lloyd (Cairo) F.O. April 13, 1927.
42. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 90 (J. 1217/184/16) No. 172 Lord
Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May, 9, 1927.
43. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 91 (J. 1222/184/16) No. 175 Lord
Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May, 10, 1927.
44. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 95 (J. 1346/8/16) No. 195 Lord
Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May 22, 1927
45. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 92 (J. 1268/184/16) No. 80 Lord
Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May 13, 1927.
46. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 93 (J. 1310/184/16) No. 186 Lord
Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May 17, 1927.

47. P.O.R F.O (407-204) b. No. 94 (J. 1322/184/16) No. 188 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May 19, 1927
48. P.R.O F.O. (407-204) b No 96 (J. 1337/184/16) No. 201 Lord Lloyd to Austen Chamberlain. Cairo, May 24, 1927.
49. P.R.O F.O (407-204) b No 82 op. cit.
50. P.R.O. F.O (407-204) b. No. 96 op. cit.
- 51 P.R.O. F.O (407-204) b No 97 (J. 1383/184/16) No. 202 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain Cairo, May 25, 1927.
- 52 P.R.O. F.O (407-204) b. No. 99 (J. 1388/184/16) No 203 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain Cairo, May, 24, 1927
- 53 P.R.O F.O (407-204) b. No 101 (J 1389/184/16) No. 207 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May 25, 1927
54. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 99 (J. 1334/184/16). No. 204 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May 24, 1927
- 55 P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 174. Memorandum reviewing the Egyptian Army Crisis. C.M. Patriche. F.O. June 29, 1927.
56. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 82 op. cit.
- 57 P.R.O F.O (407-204) b. No 102 (J. 1389/184/16) No 153 Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd. F.O. May, 27, 1927.
58. P.R.O F.O. (407-204) b. No. 103 (J 1389/184/16) No 154 Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd F.O. May 27, 1927.
- 59 P.R.O F.O (407-204) b. No. 105 (J. 1389/184/16) No 156 Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd. F.O. May 27, 1927.
- 60 P.R.O F.O. (407-204) b. No. 115 (J. 1466/8/16) No. 211 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May 31, 1927.
- 61 P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 100 (J 1392/184/16) No. 206 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May 25, 1927
62. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 103 op. cit.
63. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 105 op. cit.
- 64 P.R.O. F.O. (407-204) b. No 108 (J 1421/184/16) No 213 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May 28, 1927.
65. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 110 (J. 1422/8/16) No. 214 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May 28, 1927.
66. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 111 (J. 1423/8/16) No. 215 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May 28, 1927.

67. P.R.O. F.O. (407-204) b No 112 (J. 1424/8/16) No. 216 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain Cairo, May 28, 1927.
68. P.R.O. F.O. (407-204) b No 113 (J. 1424/8/16) No. 162 Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd F.O. May 30, 1927.
69. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 174 op. cit.
70. P.R.O. F.O. (407-204) b No 114 (J. 1465/184/16) No. 220 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May 31, 1927.
71. Ibid.
72. عبد الرحمن الراعي - في أسبب السور المصرية ص ٢٧٣
73. عبد العظيم رمضان - المحدث المحدث، في السياسة ص ٢٢٤
74. P.R.O. F.O. (407-204) b No 100 op cit
75. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 100 op. cit.
76. انظر أيضا - عبد الرحمن الراعي - المصدر السابق ص ٢٧٣ ، ص ٢٧٤
و عبد العظيم رمضان - المصدر السابق ص ٢٢٤ - ص ٢٢٦
76. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 100 op. cit.
77. P.R.O. F.O. (407-204) b. No 174 op. cit.
78. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 115 op. cit.
79. P.R.O. F.O. (407-204) b No. 128 (J. 1477/8/16) Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd. F.O. June 2, 1927.
80. P.R.O. F.O. (407-204) b. No 174 op cit
81. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 132 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, June 3, 1927.
- انظر أيضا النص الفرنسي المرفق من س ١ ، ذاتها إلى اللورد لويد
P.R.O. F.O. (407-204) b. No 161.

وانظر أيضا .

- P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 174 op cit.
- وانظر أيضا عبد الرحمن الراعي - المصدر السابق ص ٢٧٤ - ص ٢٧٦
وكذلك د . عيم العظيم رمضان - المصدر السابق ص ٢٢٧ - ٢٢٩
82. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 144 (J. 1553/8/16) No 250 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain Cairo, June, 7, 1927.
83. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 174 op. cit.
84. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 149 (J. 1553/8/16) No. 179 Sir W. Tyrell (for the Secretary of State) to Lord Lloyd. F.O June 10, 1927

- 35 P.R.O. F.O. (407-204) b No 174 op. cit.
36. P.R.O F.O (407-204) b. No. 140 (J. 1514/8/16) No. 174 Sir W Tyrell (for the Secretary of State) to Lord Lloyd. F.O., June 6, 1927.
37. P.R.O. FO (407-204) b. No. 141 (J 1514/8/16) No. 175 Sir W. Tyrell (for the Secretary of State) to Lord Lloyd F.O. June 6, 1927.
- 38 P.R.O FO (407-204) b. No. 174 op. cit.
- 39 P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 143 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain No 249 Cairo, June 7, 1927.
90. P.R.O FO (407-204) b. No. 144 op. cit.
- 91 P.R.O. FO. (407-204) b. No. 122 (J. 1475/8/16) No. 228 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain Cairo, May 31, 1927.
92. P.O.R. F.O. (407-204) b. No. 144 op. cit.
- 93 P.O.R. F.O. (407-204) b. No. 115 op. cit.
- 94 P.O.R. F.O. (407-204) b. No. 174 op. cit.
- 95 P.O.R. F.O. (407-204) b. No. 149 op cit.
96. P.O.R. F.O. (407-204) b. No. 174 op. cit.
- 97 P.O.R. F.O. (407-204) b. No. 155 (J. 1579/8/16) No. 262 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo June 11, 1927.
- 98 P.R.O FO. (407-204) b No. 156 (J. 1584/8/16) Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, June 12, 1927.
- 99 P.R.O. F.O. (407-204) b No. 174 op cit.
- 100 P.R.O F.O. (407-204) b No. 162 (J.1625/8/16) No 268 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, June 14, 1927
- 101 P.R.O FO (407-204) b. No. 163 (J. 1650/8/16) No. 270 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, June 16, 1927.
- 102 P.R.O FO (407-204) b. No. 164 (J 1655/8/16) No 271 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain Cairo, June 16, 1927.
103. P.R.O FO (407-204) b. No. 170 (J. 1718/8/16) No 285 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, June 23, 1927.

- 64 PRO FO (407-204) b. No 166 (J. 1639/8/16) No 273 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, June 16, 1927
- 65 PRO FO (407-204) b. No. 168 Sir W. Tyrell (for the Secretary of State) to Lord Lloyd No. 186. F.O. June 16, 1927.
- 66 PRO FO (407-204) b. No. 169 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain No. 280. Cairo, June 20, 1927.



مصر

صفحة

٣

تقديم

٧

تمهيد

٢١

الفصل الأول : احلاء الجيش المصرى للسودان

٤٣

الفصل الثانى . الحرس المصرى فى مفتاح الطرق

٨٩

الفصل الثالث بين الجيش المصرى وقوات الاحتلال

١١

الفصل الرابع - ازده الحرس المصرى (١٩٢٧)

الملاحق بالانجليزية

١

الملحق رقم (١)

١١

الملحق رقم (٢)

١٩

الملحق رقم (٣)

٢٥

الملحق رقم (٤)

رمم الايداع بدار الكتب ١٩٧٩/٥٥٠٧

الملاحق

(منع الرقم الانجليزية)

3 In such circumstances we should, I submit, have to proceed on following assumptions -

- (a) Present parliamentary system in Egypt has proved itself incompatible with showing of our four reserved points. Incidentally it is rapidly showing itself incompatible with necessary development of Egypt herself.
- (b) We cannot abandon our position here as covered by reserved points. We are not going to allow our imperial communications in Egypt to be jeopardised. Nor can we promote an exodus of foreign colony, which at present constitutes far the greater part of the brains, initiative, character and culture of the country—a consideration which incidentally, since Turkey and China almost wholly fallacious analogies.
- (c) We are left therefore with no alternative but to resist operation of present parliamentary régime. We must prevent its continuance in so far as it conflicts with proper exercise of responsibilities which we have assumed. We are, in a word, back for practical purposes upon Lord Cromwell's despatch No 6 of 1884. We have that is to say, to admit that our special position in Egypt is untenable so long as we have no power to compass the fall of a Cabinet which defies us.
- (d) On the other hand we do not want to destroy a democratic in favour of an oligarchic form of government here without overwhelmingly good reason. It is contrary to our tradition and it would be bad parliamentary fighting ground for you.
- (e) If present system has to go we must replace it by something democratically suited to Egypt's immediate needs. Finesse of our record achieved here has been due to fact that we have never failed fully to study Egyptian interests *pari passu* with our own.
- (f) We cannot at this particular juncture safely offer Egypt any form of general negotiation. The Government would not respond honestly. Delay, subterfuge and artificial agitation would be certain to result. Further our readiness to negotiate after the provocation to which we have been exposed would be interpreted as weakness.
- (g) We must act decisively and quickly, fully recognising that neither reason, logic nor common sense will weigh with Egyptians in the balance against national pride, and that it is only by forceful or clear threat of forceful measures that we shall obtain satisfaction or, indeed, prevent disaster. If at this difficult moment we allow Egypt to suspect any weakness in our intentions a really serious situation will rapidly develop.
- (h) Another public announcement to Egypt of sincerity of our intentions would be quite profitless. His Majesty's Government's masterly expunctions of our case in December 1919 and February 1922 were at once deliberately misconstrued, and created exactly opposite effect to that intended.
- (i) We have tested unilateral declarations over a long period, they have proved unsatisfactory. We have to secure their enforcement by quasi-diplomatic pressure uncertain in its operation, especially in point of time, inasmuch as we can usually only exercise it through agency of Egyptian politicians, who dare not openly avow it. Moreover, from an international point of view, we should do our utmost to secure bilateral settlement. Our legal position here is in certain respects inconveniently obscure.

4 Chamber can be temporarily suspended by dissolution (Egyptian Constitution article 34) or prorogation (article 35). The Royal decree, in either case, needs counter signature of Prime Minister. Prorogation would be insufficient for our purpose. It can only last a month and cannot be repeated in a session without consent of both Chambers. Dissolution is hardly more satisfactory. It can only take place once on any given issue (article 34) and new elections must be held in two months or a little more (there is an ambiguity in text owing to reference to electoral delegates which Zaghlul Election Law eliminated), and Chamber must be convoked not less than ten days later (article 35).

5 Dissolution of Parliament at present juncture would have the advantage from standpoint of political principle that it would mean referendum to the country, along strictly constitutional lines on a specific point of Anglo-Egyptian relations. If, as would be certain, elections end in a sense unfavourable to us (it is inconceivable that single candidate could advocate surrender to us) we should have a clear

J 1423/8/16]

No. 113

Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd (Cairo)

(No 142)

(Telegraphic)

YOUR No 215 of 28th May.

Foreign Office, May 30, 1927

Unless the crisis is rapidly settled in a satisfactory manner you will have to advise King Fuad that he must not leave Egypt. You will bring this to his notice if and when you think proper.

[J 1424/10/16]

No 114.

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain — (Received May 31.)

(No 220)

(Telegraphic)

Cairo, May 31, 1927

SARWAT came to see me yesterday, and I presented him with His Majesty's Government's note on the army question.

Information having leaked into the press from palace that my intention was to send it in on Sunday and, inopportune excitement in political circles having resulted, I thought it preferable to wait a day, especially in view of the calming effect that the news of the arrival of battleships in Alexandria and Port Said to-morrow would be likely to have.

I informed the Prime Minister that the note had, as he could see, been couched in most friendly terms, and in phraseology designed to assist his acceptance of its terms. Whilst this was so, I hoped that he would thoroughly understand that it was nevertheless a note of the greatest importance and urgency, and that His Majesty's Government, confident of his own friendly sentiments, relied on him to do his utmost to secure its prompt acceptance at the hands of his Cabinet and Parliament. Any other course could only lead to a very grave crisis in Egyptian affairs. Whatever his difficulties might be, if he could courageously support point of view of His Majesty's Government he could confidently rely on our full support in return.

Sarwat Paasha read the note carefully, and replied that its friendly language would greatly assist him in the still more difficult task vis-à-vis the Wafd, and that I might be assured that he would do his very utmost to compose the crisis which had arisen.

I further pointed out that no actual limit of time for his reply had been imposed again solely in order to avoid at this stage language which might increase his difficulties. At the same time I trusted he would understand that a very prompt reply was necessary. The Prime Minister replied that he fully appreciated the necessity for this in the interests of all parties, and repeated that he would do his very utmost in the matter. He was throughout very friendly, and if he alone were concerned I should have very little doubt of a satisfactory solution. He is however faced with an excited and irresponsible Chamber dependent on words of a chief who appears to have been in a more completely mastered by irrevocable elements in his party.

[J 1426/8/16]

No 115

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain — (Received May 31.)

(No 221.)

(Telegraphic)

Cairo, May 31, 1927

YOUR telegram No 158

This would be an admirable solution, and I shall do everything in my power to secure it.

2 We should, however, consider without more ado what line we shall take in alternative event of an unconditional rejection of note, a refusal on the part of Government to resign, violent speeches in Chamber, scurrilous campaign in the press, agitation and possible disorder in the country and, in the last resort, refusal by the King to dissolve Parliament. This is undoubtedly present programme of Wafd and it recently received full endorsement of Zaghlul.

...and meeting, according to Wafid's policy, the policy of moderation recently adopted by the Government, and that the best means to effect this would be to ...

J 1422/3/16

No. 112

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. (Received May 20)

Telegram Code

Cairo, May 20, 1927

Telegram No. 507

I had the honor to interview with King Fuad this morning to enquire the result of ...

...The King asked me what His Majesty's Government would do in the event of refusal of our demands. Should we ask him to dissolve Parliament? It must have been in the face of Wafid's attitude he would find it exceedingly difficult to do so ...

...The King asked me what His Majesty's Government would do in the event of refusal of our demands. Should we ask him to dissolve Parliament? It must have been in the face of Wafid's attitude he would find it exceedingly difficult to do so ...

...I replied that I considered it premature to say what particular course of action should be taken by His Majesty's Government. I could even now not believe his Government and Wafid would be so mad as to force grave issue on this matter in view of moderation of our demands, but was I to tell His Majesty's Government that a King would in no circumstances grant a dissolution? The King replied, after little reflection, that his action would depend on circumstances, in particular ...

...The King proceeded that he considered this the gravest crisis that had occurred since he had been on the throne. The Wafid had gone mad, and there was no one in the country who had the courage to stand up to them. Whilst a few days ago he had ridiculed the possibility of disturbance, today he had to admit that with ...

...I was unable to form any clear impression as to King's sincerity but it was evident enough that he was seriously frightened. I concluded our conversation by urging him to continue to do all in his power to bring Zaghul to reason, and to ...

J 1422/3/16

No. 112

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain (Received May 20)

No. 510

Telegram Code

Cairo, May 20, 1927

...The Government here is undoubtedly growing. I recommend, in concert with the General Officer Commanding, that men-of-war should be sent to Alexandria and ...

...Despatch of two battleships to the former and a ship, if possible, to the latter would have a salutary effect and allow us a margin of safety in both ports in the event of sudden disorders, which a growing section of Wafid are undoubtedly planning.

(Sent to Commander in Chief)

[J 1415/194/15]

No. 107

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. (Received May 23)

(No. 210)

(Telegraphic)

MY telegram No. 203.

Abstract of Thursday's meeting of the Committee of the House of Commons. Following recommendations are included:-

- (a) Abolition of Surrender to responsibility with responsibility
- (b) Reconstitution of Army Council, and inclusion of the General Corresponding part in the Army Council's failure shortly after its creation in 1914
- (c) Abolition of Officers' Committee

2 A number of minor clauses are no less evidently anti-British in character

[J 1421/194/16]

No. 108

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. (Received May 23)

(No. 213)

(Telegraphic)

YOUR telegram No. 164

Cairo, May 23, 1917

The Waft are at the moment, I learn, in an exceedingly hostile mood and are determined to resist our demands *ad hoc*, fully realizing that such an attitude involves. In such circumstances, it is of great importance that, while offering negotiations, we should give them no impression that we are not at all challenging them here and now or mean to. Anything that could be interpreted as symptomatic of weakness on our part would inevitably increase the chances of resort to violence.

In these circumstances I propose to insert "immediate" before "action" in penultimate sentence of paragraph 2 of your telegram under reference.

As regards final paragraph, our requirements are imperative of the two particular concessions. I propose, therefore, that this clause should begin "and will replace the friendly intentions which precept these concessions. His Highness Government for their part would require."

I should like to present note to-morrow afternoon at the latest

[J 1421/194/17]

No. 109

Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd (Cairo)

(No. 161)

(Telegraphic)

Ferrara Office, May 23, 1917

YOUR telegram No. 215 of 22nd May. The phrase "in part and any other" in second paragraph

I am in entire agreement with you, but I should prefer to say "should at once effect" instead of "give immediate effect"

Amendment suggested in penultimate paragraph is accepted

[J 1422/3/16]

No. 110

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. (Received May 24)

(No. 214)

(Telegraphic)

Cairo, May 23, 1917

I LEARN from trustworthy secret sources that Waft are now practically unanimous in their determination to offer no action regarding Egyptian army as a means to engender anti-British opinion in the country.

At a meeting of Waft executive at Zaghlul's house last night it was decided to announce to deletion of any of the terms of the Army of Waft subject to which is subjected and to resist our other demands at all costs.

[J 1339/184/16]

No 105

Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd (Cairo).

(No. 156)

(Telegraphic)

Foreign Office, May 27, 1927

MY immediately preceding telegram

" His Majesty's Government and the Egyptian Government, recognising the importance, in their common interest, of effective co-operation in the joint task of ensuring the defence of Egypt by the forces available for the purpose, have agreed upon the following provisional arrangements pending a final settlement —

" 1. The Egyptian Government undertake to maintain the Egyptian army at a strength of
His Majesty's Government undertake that the available British forces shall be sufficient, in co-operation with the Egyptian army and His Majesty's fleet, to protect Egypt from aggression from whatever quarter. As effective co-operation in an emergency depends upon the previous maintenance of close liaison between the two forces and co-ordination in their training, the measures described in the annexed schedule have been adopted.

" 2. His Majesty's Government will furnish the Egyptian Government with such instructional and technical personnel, additional to that described in the schedule, and with such instructional facilities as may from time to time be agreed upon by the two Governments. The Egyptian Government will employ no foreign personnel other than British and will not cause their own personnel to be trained abroad except in Great Britain.

" 3. His Majesty's Government will furnish the Egyptian Government at cost price with the requisite armament, munitions and supplies not produced in Egypt, and the Egyptian Government agree to obtain these from no other source."

[J 1339/184/16]

No 106

Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd (Cairo)

(Private and Personal.)

(Telegraphic)

Foreign Office, May 27, 1927.

IT may help you to know my reasons for sending my telegrams No. 105 to No. 106. As far as I can judge Barakat and Yaghilul are heartily afraid of you, but at the moment even more afraid of their own wild men. The modification introduced in concluding paragraph of your note by my telegram No. 104 will give them an opportunity, if they care to take it, of escaping immediate impalement on either horn of their dilemma. If they really wish, they might be able to persuade Parliament that they had achieved a favourable solution by inducing you to negotiate, which would be marred and indeed wrecked by premature disclosure of army and Sudan subsidy questions. This would enable them to avoid these issues till the summer recess, which cannot be long deferred, and give you time, after privatisation, to get your desiderata embodied in the schedule to some extent on the lines of my telegram No. 106 before Parliament assembles again. In the meantime, Spinks and his colleagues would have regained the position enjoyed in 1921.

I realise, however, that Egyptian Government may not take the mildest course thus opened to them and may the while either to accept your demands as they stand, in which case nothing is lost, or refuse them. In this event, my task in devising the subsequent measures, e.g., dissolution of Parliament, to which we may be driven, will be greatly facilitated by the fact that we offered to negotiate and did not merely threaten. If yet a Government with a series of demands the purport and justification of which could be explained in this country will more easily appreciate, if accompanied by an offer to negotiate

constructive as anything that can be hoped for in the circumstances which I have described. I conceive that you could defend them without difficulty in the name of common sense.

46. As I stated in my telegram No. 73 of the 9th March, the question before His Majesty's Government is in essence simple. Are we going to stand by the 1936 declaration, or are we not? We are dealing with a Government which, like all its predecessors but one, has refused to admit the validity of the four reserved points. We could work with it, as with any other Government, which tacitly refrained from violating those points, but, as I have explained above, no Egyptian Ministry will Parliament behind it is ever likely to adopt a negative policy with regard to us on any subject of dispute in which we have not made our position perfectly plain. If we do not make a firm stand in the present case, I cannot see where we ever shall.

47. I am satisfied that the moment has not come for us to undertake any settlement of the Egyptian army question on more final lines than those which I have suggested. The present atmosphere of calm is, as I have shown, largely unreal. The World's attitude is determined mainly by fear and uncertainty of my intentions; and they are becoming steadily more aggressive, as they think that I am incapable of resisting the various forms of erosion with which they are experimenting. The ostentatious friendliness of the press on my arrival was inspired and almost wholly insincere; it is now rapidly wearing off, and in regard to the Capitulations in particular (with reference to which I have shown the friendliest disposition) even the Liberal newspapers have, doubtless under the influence of the events in China, lately been almost menacing in tone. I must indeed reluctantly admit that, while my relations with the Prime Minister and his colleagues remain friendly, the situation during the winter has deteriorated appreciably as a result of my incapacity, fatal as I was by the necessity of resolving the officials' question, to defend British and foreign rights and interests effectively in other matters. The Egyptian army is the most serious instance of this.

48. The extremists, led by the notorious Maher and Nokrashi (who, I learn from trustworthy sources, have in the last two or three weeks been actively reorganizing the student bodies for political action), are telling Zaghlul in effect that he can safely revert to a less supine policy, and there is little doubt that he has lately moved some way in their direction. The Prime Minister, on the other hand, is warning Zaghlul that his earlier view (i.e., that a conflict with us would be disastrous, and that the only sound policy for Egypt is to pursue our friendship) is still correct to-day. What is needed at such a moment is it seems to me a corrective which, while not inconsistent with our general policy of construction here, within the limits imposed by the 1936 declaration, is sharp enough to convince Zaghlul and the more moderate elements in his entourage, both that Adly Pasha's estimate of the situation is the right one, and that, when I give the Egyptian Government a friendly warning in the name of His Majesty's Government on a matter like this, I mean what I say.

49. I have the honour to request that I may be informed as soon as possible of His Majesty's Government's decision in this matter.

I have, &c.
LLOYD, High Commissioner

5 222/184/16

No. 88

For Mr. Chamberlain to Lord Lloyd (Tunisi)

(No. 101)

(Telegraphic)

EGYPTIAN army

Foreign Office, April 13, 1927

His Majesty's Government accept the proposals contained in your despatch No. 184 of 24th March. They would, however, be somewhat unwilling to give the machine guns and particularly how that it will not be necessary for you to make the concession contemplated in paragraph 24.

10. By the undersigned Secretary of the Board of Directors,

We have lately had to call attention to our own case, because of the discriminating treatment on the part of the Egyptian Government to our army when it entered the country. This, which has been the case since the war, has been accompanied by determined efforts to diminish the wealth of the Imperial Government and the few other alien officers still serving in the Egyptian army.

"The two Americas cannot but be led to the discovery of a friendly relation-
ment of the two nations, and, finally, come to the belief that the maintenance of a national
satisfactory to both countries, we have agreed to do so and to maintain her
position." "The United States, as a result of the war, we for our part are ready
to suggest to them, perhaps to which we have had to lead in a campaign, pro-
that Britain, as her part, will meet our legitimate requirements."

"It is not a question of whether to accept the proposals, they merely raise the question of whether to participate but in regard to the Egyptian army, no participation is to be had and the Egyptian will be forced to take whatever they desire and we do not consider necessary to accept their rights and interests."

41. In your message No 67 you directed the possibility of the Chinese renouncing their claims to the island to be kept in mind. In fact, recent they could have offered rather than the possibility of a particular proposition I have put forward, unless as I explained earlier, the possibility of our denouncing it as a bribe when they were demanding it for other reasons. But that we are in any way not taking a position that they would not accept is to be borne in mind. They retained the idea that His Majesty's Government would not be prepared to make any concession to a country to absolute necessity. In fact, the Chinese Government and the Ministry might realize. We are deeply at the mercy of the uncertainty of the Chinese Prime Minister and Zaphiri, whose relations have undoubtedly been somewhat strained of late, and were a few days ago at breaking-point and a British agent to revive the case in 1897 for the selection of emdaha (Mr Henderson's telegram No 41 of the 13 September last).

69 Whether in that event another Ministry would be able to win the support of the Chamber, I cannot foretell, but I am very certain that the preservation of the Ward would undoubtedly afford a guarantee to our demands, and they would not improbably carry their point against the extreme elements of the majority, if preserving the Constitution being a point on which all parties are in solid agreement.

[illegible]

44. The purpose of the ... is to ... as broad, reasonable and

paragraph of the enclosure in his letter to you of the 21st May 1926 (your despatch No 100). Inaction, after my repeated representations, could only be construed as weakness. It would, indeed, almost certainly be attributed to your preoccupation with China.

27. I concur with the view expressed in your telegram No. 37 of the 13th March that whatever policy we now adopt must be as reasonable, broad and constructive as circumstances permit, and the following proposals, already communicated to you in my telegrams Nos 75 of the 6th March and 89 of the 12th March, are designed not only to prevent the erosion at present proceeding, but to afford the basis for a more final settlement if and when such a settlement proves possible.

28. Our first step must, I submit, be to restore the authority and prestige of the present Inspector-General. On the creation of the Sudan Defence Force in January 1925, Huddleston Pasha, on Lord Allenby's instructions, delegated his powers in Egypt to the Inspector-General (Lord Allenby's telegram No 81). The Egyptian Government were so informed, but they have never called the Inspector-General Acting Sirdar, though he has carried out the duties of the latter post ever since. I propose that we should demand that his right to these powers should be acknowledged, also that he should, as is normal, be given the acting rank of Pasha (corresponding to that of a divisional commander), with a suitable increase in salary. This will involve a recognition on the part of the Egyptian Government that the Minister is only a formal channel for the passing of the recommendations of the Officers' Committee to the King (Lord Allenby's despatch No 92 of 1925, I consider that we may properly ask for an alteration in this sense).

29. I would propose to insist further on the appointment of a senior British officer at headquarters to act for the Sirdar in his absence. He might be called Assistant Inspector-General. We manifestly cannot continue to depend entirely on one executive officer, without provision for his absence on leave or through sickness. Indeed, were General Spinks forced to vacate the Inspectorship-General to day owing, for example, to ill-health, no one could possibly succeed to the highly anomalous position which he occupies. The Inspector-General is satisfied that if the powers delegated to him by Huddleston Pasha were formally recognised, and he were given a deputy, he could maintain our domination in the Egyptian army for an indefinite period. I see no reason to dissent from this opinion, and, in consequence, I regard General Spinks's position as the vital point in the whole problem.

30. As regards the Frontiers Administration, it being axiomatic, I agree, that British officers holding His Majesty's commissions should not serve under an Egyptian officer except in advisory capacities (Secretary of State for War's memorandum enclosed in your despatch No 1281 of 1924), we must, I think, insist on the Frontiers Administration (which will involve the coastguards also, as soon as effect is given to the proposed amalgamation) coming under the direct authority of the Inspector-General. We cannot countenance a continuance of the conditions described in paragraph 17 above. The least, in my view, that we can do with safety in this Administration is to restore in effect the *status quo ante* 1925, when, to our cost, we allowed its direction to pass into native hands. My present proposal avoids the necessity of our demanding the restoration of a British director-general. The alternative possibility suggested by you, i.e., the separation of the Administration from the Ministry of War is, as I pointed out in my telegram No. 89 of the 22nd March, open to the objections (a) that we should be left with the necessity of elaborating safeguards in an entirely new situation, (b) that the Arab tribes can be handled better by a military than by a civil régime; (c) that so radical and conspicuous a change would be much more difficult for Egypt to accept than the alternative that I have proposed. Finally, it would, in my opinion, be a serious error, in view of the Minister of War's recent intrigues, to see the Frontiers Administration left to be dealt with as a separate issue.

31. The concession by the Egyptian Government of the demands suggested in the three preceding paragraphs, combined with our retention of the posts which we at present hold would, I submit, enable us safely to acquiesce in the raising of the nine infantry battalions from the lower to the higher establishments, in the reduction of military service from five to three years and in the development of a Military Air Service on the lines proposed.

32. We could not, however, I think, in view of recent developments, possibly allow the Egyptian Government at this stage except in return for assurances and safeguards, to which they could never agree, the twenty-two machine guns promised

[18032]

04

1. A lack of machine guns and other modern instruments of warfare is a subject regarding which public opinion here is, rightly or wrongly, exceedingly sensitive, and it is a feeling which, in choosing our solution, it would be most unwise to overlook.

22. In my telegram No. 74 of the 9th March I analysed the general proposals with which we are confronted. The following is a slight amplification of this analysis:—

(a) *Reduction of Nine Battalions from Lower to Higher Establishment.*

This proposal is intended primarily to bring these battalions up to the numbers customary elsewhere, and simultaneously to secure uniformity with the other two battalions. It will involve an addition of 30 officers and 4,000 other ranks. Of itself such an increase would not seriously affect the military situation, and it has the advantage that it would absorb some of the discontented officers, who have been unemployed since their departure from the Sudan after the Sirrar's murder.

(b) *Reduction of Period of Colour Service from Five to Three Years.*

This is advertised to increase the trained reserve, but it is primarily a bid for popularity with the fellahen. It has ample sanction in the practice of other countries. Given the limitation of the actual rifle reserve to its present figure, the danger in this proposal should not be great. The building up of reservists in a time of emergency would, in any case, be a matter of great difficulty in this country.

(c) *Purchase of Twenty-two Machine Guns for the Elbein Infantry Battalion.*

The mules and harness have been here since July 1923, Lord Allenby having, as you are aware, waived any objection to Egypt's acquisition of these guns. The Frontier Administration and the bodyguard possess machine guns, and His Majesty's Government's failure to confirm Lord Allenby's permission is a subject to which the present Minister constantly reverts. On the other hand, so large a number of machine guns is, General Haking points out, a very serious addition to the strength of the Egyptian army.

(d) *Frontiers Administration and Constabulary Service.*

The proposed amalgamation of these two departments was certainly designed to undermine our influence over them. For some time the practicability of this amalgamation, administratively a most unsound measure, was in doubt. It is, however, now being proceeded with. It has been accompanied by a recrudescence of intrigue among the nomad tribes.

(e) *Military Air Force.*

The Egyptian Government are proposing to initiate a Military Air Service. As a start it has been suggested to them by the Inspector-General, whom the Minister for War consulted, that they should begin on a modest scale with eight machines (my despatch No. 70).

23. We are then faced with (a) Certain concrete proposals, (b) insidious attempts to undermine the power and the prestige of the Inspector-General and of the British officers under him, and in the Frontier Administration and Constabulary Service, (c) the gradual saturation of the army with politics.

24. One of three courses is open to us. (a) To let matters take their course, in the hope that considerations, e.g., of expense, will deter the Egyptian Government from proceeding very far, (b) to endeavour to check these tendencies by personal pressure and official pressure, (c) to make definite demands.

25. I submit that (a) is self-evidently inadvisable, after all that I have already said on your instructions. I have already put (b) to the test and cannot guarantee its success. I am therefore driven back to (c).

26. We have I submit, no choice but to re-administrate our requirements to the Egyptian Government without delay in friendly but plain terms, and adhere to what we say at all costs. If we do so, those costs, given all the circumstances, are as I stated in my telegram No. 74 of the 9th March likely, in my opinion, to be small in comparison with what we should otherwise be forced to pay later. I agree in principle with the Secretary of State for War's opinion, as expressed in the last

- (c) In March 1924 Shaban Bey, who had been attacked by the Wadai alleged brutality in pacifying the provinces in 1910, was placed on pension by the Sirdar in view of the intransigent attitude of Zaghul Pasha, with whom it was deemed not to risk a crisis in view of impending negotiations (see Lord Allenby's despatch No 233). The effect of this decision on the army was peculiar, as Lord Allenby himself recognized.
- (d) In May 1924 Zaghul stated publicly "It is not compatible with the self-respect of the Egyptian Government to have a foreigner as its commander-in-chief nor foreigners as subordinate officers. This we ought to blot out."
- (e) Hossib Fasha, Zaghul's Minister for War, worked hard to make the army a political machine, and offered determined opposition to proposals on the part of the Sirdar to recruit new British officers for service in the Egyptian units in the Sudan.
- (f) On the murder of the Sirdar in November 1924, Lord Allenby recommended His Majesty's Government to maintain, but postpone, their previous intention of appointing an Egyptian Sirdar. His Majesty's Government agreed, and King Fuad was informed of this intention in the following May. Further, shortly after the murder, Lord Allenby, so far from discouraging the growing powers of the Minister, proposed to force responsibility upon him in respect of the disposal of the Egyptian officers expelled from the Sudan (his telegram No 4387).
- (g) In January 1925 the Army Council was formed at the instance of King Fuad (Lord Allenby's despatch No 92). Its creation radically affected the powers inherent in the Sirdarship by making appointments, promotions and decorations dependent on an Officers' Committee and submissible to the King through the Minister.
- (h) In April 1925 the Frontiers Administration and the Departments of Supplies and Recruiting, and in June 1925 the Finance Department passed under Egyptian control.
- (i) Musa Pasha Fuad, on appointment as Minister in March 1925, made every effort to suborn the army from its allegiance to its British chiefs, constantly holding meetings of officers in his house for the purpose.

15 Since the restoration of a constitutional régime a year ago the situation has become rapidly worse. The present Minister of War has had to face more than one stormy discussion in the Chamber—for example, the debate in September last, reported by Mr Henderson in his despatch No 606. He has in consequence been driven to embark on the various proposals set out in my telegram No 469 and my despatch No 780, namely, to reduce military service from five to three years with the openly declared object of increasing the country's trained reserve, to bring nine battalions up to higher establishment, to build new barracks in various places, to abolish many of the restrictions on the carriage of arms and to create a military air force. In spite of my representations, those of the above proposals requiring financial approval are included in the draft budget shortly to be submitted to Parliament.

16 More serious still, determined attempts are being made by Khashaba Bey to displace the Inspector General of all effective authority and prestige. His first interference with General Spinks took the form of an attempt last spring to reinstate a number of the Sudanese officers who had been placed *ex dispendibile* in connection with the political troubles in the Sudan at the end of 1924. Next in General Spinks's absence on leave in the summer, he endeavoured to upset the existing régime in the Cairo Military School. The Army Council under his instructions actually drafted a law to remove the school from the control of the Sirdar and had not General Spinks returned earlier than had been expected the proposal would undoubtedly have gone to Parliament (my despatch No 780). Khashaba Bey spent the summer getting into personal touch with officers of all ranks, hearing their complaints and promising them redress for their grievances. Finally, he began to inspect military units in company with two members of the Parliamentary Committee for War, viz., Saleh Bey Harb and Abdul Rahman Bey Azzam (the former of these two deserted to the Senussi with his command (about sixty mounted men) during the war, both fought with the Senussi against us. Shortly after my return Khashaba Bey endeavoured unsuccessfully to have the War Office "Gazettes" governing officers' promotions and appointments issued in his own name. Since then the Officers' Committee of the Army Council (Lord Allenby's despatch No 92 of

[16660]

o 2

8 The outburst of friendly sentiment with which I was greeted here on my return in November last was almost entirely fictitious. The Wafd undoubtedly feared that I had come from the Imperial Conference with *plains pouvoirs* to settle the Egyptian question. They were in the throes of what they regarded as a grave economic crisis. They had incurred the unpopularity of sections of the permanent officials and temporarily of the fellahs. They were the subject of virulent attacks from the Palace press. They were on bad terms with Italy, and read sinister meanings into my visits to Paris and Rome. Finally, they probably thought that the election of Maher and Bokrashi to Parliament during my absence had shaken my faith in the Constitution, the restoration of which I had worked to secure in the previous spring.

9 Faced with these difficulties, they decided that they were too weak to risk a conflict with His Majesty's Government, and must have time to consolidate their position, keeping me immobile as far as they possibly could in the interval. Finding that I was armed with no form of ultimatum, they soon renewed and intensified their various intrigues. Meanwhile, faced with the impending liquidation of Law 23, I for my part was tied by the necessity of securing the retention of British officials in the departments covered by the reserved points in the 1922 declaration and of obtaining fair terms of service for those retained *proprio motu* by the Egyptian Government elsewhere in the Administration.

10 In the Egyptian army the erosion indicated above has now reached a point where we are, I submit, left with no possible alternative but vigorous intervention, and if we are to act we should do so at once, there being several factors which, as shown below, make the question one of urgency.

11 It is, however, evident from what I have said above that if His Majesty's Government insist on the Egyptian Government taking any drastic or spectacular action which is at once against the wishes of the Chamber and in accordance with our 1922 declaration, the Cabinet is not unlikely to resign. The Prime Minister is finding the methods of his Wafdist colleagues harder and harder to bear, and if the breach between him and them widens, and simultaneously we present the Government with any strong demands, the Cabinet may use those demands as a pretext for leaving office. To go out on an issue with His Majesty's Government is always the most respectable form of demise open to an Egyptian Ministry.

12 If, on the other hand, we can make the present Cabinet amenable to our wishes, there is clearly every advantage in our keeping it in office, representing as it does, in theory at any rate, the mass of the country, the existing Ministers are, without any doubt, strongly addicted to office, and in the last resort they would very probably accept demands on our part in respect of the army provided that they were legitimate, moderate and presented in a palatable form. In any case delay, as shown below, will inevitably increase our difficulties, and we are unlikely to get a better opportunity than we have now, as far as I can see.

13 Stated briefly, the position in the Egyptian army is that the erosion of our influence, which has been going on steadily since 1922, has recently become far more rapid and has been accompanied by proposals for substantial increases in both numbers and armaments. I have, with your authority, spoken plainly on the subject to King Fuad, the Prime Minister and Zaghlul on different occasions, pointing out that such increases are unfavourably viewed by His Majesty's Government, but the proposals are none the less being proceeded with, and, as I explain later, we are in danger of being presented at an early date with *faits accomplis*.

14 The principal stages in the decline of our control over the Egyptian army were mostly set out in my telegram No. 61 of the 3rd March. They were as follows:—

(a) Azmi Pasha on appointment as Minister in November 1922, created a special section in his Ministry for settling under his personal direction a number of minor matters hitherto dealt with by the Sirdar. This encroachment grew until in September 1923 he went so far as to displace for inefficiency on his own responsibility a number of students from the military school. The Sirdar raised no effective objection and in pursuance of his policy of effecting the gradual Egyptianisation of the army began to use the Minister as a channel for his communications with the King.

(b) In January 1924 in accordance with this policy, the command of the Cairo district was vested in an Egyptian, the post of inspector general being created and filled by a British officer. Simultaneously, the last two Egyptian battalions in Egypt under British command were taken over by natives.

"Assuming, therefore that intervention on our part cannot longer be postponed, we must be ready to take drastic action to ensure acceptance of our demands. It is, of course, impossible to forecast precisely how far we should have to go but there seems reason to hope that we should be able to attain our objective without undue difficulty, if we set about it in the right manner."

11. The subject, in short, is to examine the the regular army would not be a neutral body, position, either by reason of any considerable increase in its strength or its demoralization under political pressures, into a weapon in the hands of the political opposition.

[illegible]

13. This contention leads me to recommend an alternative, and considerably more comprehensive, line of action. It is outlined in Foreign Office Memorandum 1000. I would also invite attention to an extract from a letter to Sir William Tyrrell, which is also appended to this paper, in which the considerations which dictated my proposal are developed at greater length.

12. It will be seen that I contemplate offering to the Egyptian Government the choice of two plain alternatives. They may either accept their obligations, & co-operate with us in a fair and reasonable manner, or they may do so at consequences. These consequences would imply drastic action on our part, which we should place our sentiment beyond all question. We should be dealing with a potentially hostile force in which British personnel would not only be superfluous, but possibly an embarrassment. The few remaining British officers would, therefore, be withdrawn, the strength of the army would be reduced, no additional armament would be permitted to it, and we should satisfy ourselves by periodical inspection that these limits were not being exceeded and that no foreign influence was being brought to bear. To take action of this kind would in some respects be most unwelcome to us, but it would be unwelcome to the Egyptians in a far higher degree, and I think it likely that before long, if not at once, they would for the alternative of co-operation with us to their and our own advantage. As I had occasion to point out two years ago in a Cabinet memorandum, the essential basis of our policy is Egyptian co-operation. It was the basis of Lord Cromer's policy, and without it the whole administration must break down. Even annexation, were it practical, would not provide a remedy. But my policy (I quote from my earlier memorandum) "is to avoid annexation, not to govern Egypt but to leave the Egyptians to govern it whilst securing sufficient power to protect those interests of which we are the guardians." Since that memorandum was written events have confirmed the principle. It is now very evident not only that good relations, when they can be obtained, provide us with the most convenient, effective and lasting means of advancing the various points at issue between us and Egypt, but, conversely, that it will become increasingly difficult for us to maintain intact our existing position if we have to rely, more and more frequently, on the unilateral exercise of a veto alone.

regarded hitherto. Sir Lee Stack, who possessed a wide experience of Egypt and the Egyptians, followed a policy of strengthening direct British military control in the Sudan, while relaxing it in Egypt. At the time of his death, this policy had largely been carried into effect. British regimental officers had already been withdrawn from units in Egypt in accordance with the broad policy of concentrating on advisory, as opposed to executive, power, and on making Egyptians assume responsibility which His Majesty's Government in a corresponding manner followed since 1922, and to which, indeed, there is no feasible alternative which offers any prospect of permanent success.

5 From paragraph 2 above it will be seen that the actual increase in the strength of the Egyptian army in Egypt (except in the special case of the Royal Body-guard) have been the result of our action in clearing the Egyptians from the Sudan. From the latest figures available to me, the present relative rifle strengths of the British garrison in Egypt and of the Egyptian army appear to be:—

* British, 10,622 [+ 2,360 in the Sudan]
Egyptian, 9,953

6 Allowance being made for the great difference in the quality of the troops, as well as the British superiority in artillery, and tanks and for a strong air force, our margin of security seems adequate at present. As to the immediate future, such measures as have already been adopted, and such speeches as have been delivered in the Egyptian Chamber, seem rather to indicate exaggerated concern on the part of the more extreme nationalist element, and a desire to see how far they can safely assert themselves without our intervention, than any considered and consistent policy of military expansion. Egypt is emphatically an unarmy nation. Her past record in this respect is inglorious. She produces no class with the qualities required to make a good officer, while the peasantry hate and fear compulsory service. But we must not lose sight of the fact that the outstanding tendency among Egyptians at present is to try to rid themselves of our control so far as they dare do so without exposing themselves to retaliation on our part, or danger from other quarters—for instance, from Italy.

7 By deciding on such important increases in the strength of the army the Egyptian Chamber is in a position at any time to place us in an embarrassing position, and one, notably of real difficulty, if they were to turn their attention to training or attempting to secure foreign instructors, armaments or munitions. It will not be surprising that we could permit nothing of this kind.

8 The Egyptian Chamber, in the near future, may adopt resolutions on any of the following points, which, however, are not of a nature to cause us any immediate concern. —

- (1) An increase in the establishment of certain battalions (involving a total of some 1,000, all regular).
- (2) A reduction in the period of military service from five years to three years.
- (3) The purchase of twenty-two additional machine guns. (This purchase has already been sanctioned by us, but the delivery of the guns has been suspended indefinitely.)
- (4) The formation of a flying unit.

Of these, Lord Lloyd considers, and I agree, that (1) and (2) are comparatively unobjectionable in themselves, while (3) and (4) could not become operative without our assistance. There are various other questions, notably that of a reorganisation of the Frontier Districts Administration, to which I do not attach great importance, and the settlement of which should be subordinated to that of the main problem.

9 As will be seen from the foregoing paragraphs, the Cairo telegrams which form part of the telegraphic correspondence annexed to this minute convey rather a misleading impression of the historical background and tend to overestimate the immediate dangers of the present position, but I find myself in entire agreement with Lord Lloyd in thinking that some decisive action on our part cannot longer be deferred. It is plain that we shall have to intervene sooner or later, and the longer we wait the more difficult is our task likely to become. Various local political considerations, into which I need not enter here, lead me to think that the present juncture may be a more favourable one than is likely to recur for some time to come.

* Vickers machine guns counted as twenty rifles, Lewis and Hotchkiss guns counted as ten rifles.

of my telegram No 75. Such an event will render my representations far more difficult for Cabinet to accept. My main endeavour is to induce Prime Minister to act without appearing to yield to any pressure on my part.

3 I have consulted Sir W. Tyrrell in accordance with your instructions. He will have situation reviewed in a comprehensive despatch without delay. At the same time, there is, I fear, little that I can add to what is already before you.

4 I shall continue to do all I can to secure delay in parliamentary consideration of objectionable proposals, but should my efforts fail, as they very possibly may do, I should be glad to have your authority to take such steps as become necessary.

5 In such circumstances I should not fail to offer Cabinet an opportunity of friendly co-operation with us on general lines indicated in paragraph 6 of my telegram No 88. Their refusal of such an offer would equip you with effective, and ample arguments to defend the case which I have submitted to you.

[J 841/124/18]

No 81

Memorandum on the Egyptian Army by the Secretary of State for Foreign Affairs

IN 1914, the bulk of the Egyptian army (which then, of course, comprised Sudanese as well as Egyptian units) was stationed in the Sudan, the number in Egypt itself being —

- 3 Battalions,
- 1 Battery,
- 1 Company Garrison Artillery and
- 1 Cavalry Squadron

2 During, and after, the war the number of purely Egyptian units in the Sudan was gradually reduced. In 1924, the last Egyptian formations, and the remaining Egyptian personnel from other units, were finally ejected, while the Sudanese units were severed from the Egyptian army and became the Sudan Defence Force. The return of Egyptian units from the Sudan, a process which had been going on for some years, the raising of two new battalions and a cavalry squadron to absorb ejected personnel, together with the formation of a Royal bodyguard in 1922, bring the present figures for Egypt to the following —

- 11 Battalions
- 4 Batteries
- 2 Garrison Artillery Companies
- 2 Squadrons*

3 In 1914, British officers commanded some of the Egyptian, as well as all the Sudanese, battalions. The higher command, and headquarter and departmental staffs were also British. On the murder of Sir Lee Stack, in November 1924, the Sirdarship devolved upon the next senior British officer in the Egyptian army, General Huddleston, however, was unable at that critical moment to leave Khartoum, or effectively to exercise command in Cairo, and shortly afterwards he severed his connection with the Egyptian army on assuming charge of the newly constituted Sudan Defence Force. He had, in the meanwhile, delegated his powers, so far as Egypt was concerned, to the British Inspector-General in Cairo, General Spinks. The latter has since continued with marked skill and patience to discharge the functions of Acting Sirdar, but he has received no specific recognition as such by the Egyptian Government, and the difficulties of his task are increasing.

4 Concurrently with the developments outlined above, two radical political changes took place in Egypt. In 1922, our Protectorate was withdrawn and Egypt was declared, subject to certain reserves, to be an independent sovereign State, and in the following year, an advanced democratic Constitution, on western lines, was substituted for a theoretically absolute autocracy. These changes have, of course, quite altered the position in respect of the army, and of all other branches of the administration and public services. In those circumstances, it is quite inevitable that the army, its size, command, armament and so on, should receive a share of the political limelight which has been turned by the inexperienced Egyptian Parliament on all their public institutions. The army question has a great deal in common with others which face us in Egypt and it can only properly be dealt with as part of our whole problem. This is in fact, the light in which it has been

* For details, and particulars of armament, see No 77.

the power of it from which it is derived, and which is the only power which is available for any purpose. It is the only power which is available for any purpose.

The power of it from which it is derived, and which is the only power which is available for any purpose. It is the only power which is available for any purpose. The power of it from which it is derived, and which is the only power which is available for any purpose. It is the only power which is available for any purpose.

Lord Lloyd proposed to the Committee a course of action which is in fact, an agreement to a course of action. It is in fact, an agreement to a course of action. Lord Lloyd proposed to the Committee a course of action which is in fact, an agreement to a course of action. It is in fact, an agreement to a course of action.

As you know, the dominant consideration in our mind is to get away from a policy of unilateral prohibitions which become weaker the more they are multiplied. And to leave no chance of substituting, wherever an opportunity offers and even in limited spheres, some constructive agreement or *modus vivendi*—it is a matter which is provisional it is—which will fit in with the general policy of collaboration and not compulsion.

J. MURRAY

[14/3/1937]

No. 81

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain — (Received March 27)

(See 68)

(Telegraphic)

Cairo March 27 1937

My telegram Nos. 61, 62, 74 and 75 were designed to recapitulate position in Egyptian army fully enough to enable you to refer them to the Cabinet if necessary without amplification.

2 - My reason for telegraphing has been due to my apprehension lest at any moment we may be confronted with a fait accompli my telegram No. 61, paragraphs 1 and 2) by action of Parliamentary Committee referred to in final paragraph

of a British Director-General, I have suggested that administration should be placed under Inspector-General. The separation of administration from Ministry of War suggested by you is open to objections—

- (a) That we should be left with necessity of elaborating safeguards in an entirely new situation
- (b) That Arab tribes can be handled better by a military than a civil régime
- (c) That so radical and conspicuous a change would be much more difficult for Egypt to accept than the alternative that I have proposed

5 It would, in my opinion, be a serious error, in view of Minister of War's recent intrigue, to see frontier administration left to be dealt with as a separate issue

6 As for tactics, I should propose approaching Egyptian Government on following lines rather than those which you suggest —

"We are looking forward to a friendly settlement with Egypt. In any such settlement it is clear that latter must assist us in safeguarding our vital interests. Amongst these are protection of our imperial communications and preservation of country from foreign aggression. We should like to have Egyptian army as an efficient modern force forming an integral part of our scheme of defence, and we are prepared to give Egypt every assistance in creation of such a force, subject to condition that, as it will be called upon to co-operate with us, it must be trained on British lines, i.e., by minimum number of British officers necessary.

"We have lately had to call attention more than once to a definite and disquieting tendency on the part of Egyptian Government to turn their army into a political machine. This, which has been ruin of many armies elsewhere, has been accompanied by determined efforts to diminish authority of Inspector-General and few other British officers still serving under Ministry of War.

"These tendencies cannot but be fatal to chances of a friendly settlement of the question, and, sincerely anxious to lay foundation of a solution satisfactory to both countries, we invite Egypt forthwith to reconsider her position. For the sake of reaching a *modus vivendi*, we for our part are ready to agree to certain proposals to which we have hitherto taken exception, provided that Egypt in her turn will meet our legitimate requirements. (My telegram No 75, with possibly the conclusion suggested in paragraph 8 above)

"If Egyptian Government refuse to accept these proposals they must realise that we are left with no alternative but to regard Egyptian army as potentially hostile to us. In this event, we shall be forced to take without delay such measures as we consider necessary to safeguard our rights and interests.

7 The present solution cannot but be temporary, as I observe that you yourself agree, and above seems to me as broad, reasonable and constructive as anything that can be hoped for in the circumstances which I have described and I conceive you could defend it without difficulty in the House of Commons.

8 Whilst I find it hard to believe that Government would in the last resort resign rather than accept such proposals, it is evidently possible that they might and I agree that we must be fully prepared for such a contingency.

9 Whether in that event another Minister would take office with Zaghlul as President of Chamber I cannot foretell with any certainty. A considerable section of Wafd would undoubtedly urge acquiescence in our demands, and they would not improbably carry out their point against extreme elements. Necessity of preservation of Constitution being a point on which all parties are in solid agreement. But Zaghlul, whose attitude would undoubtedly be determining factor is as you are aware, of completely uncertain temper.

10 My general view is that in a matter in which our rights are so clear as this we must go straight ahead, dealing with situation which results *ad hoc* Zaghlul. We have good reason to believe, considering, rightly enough that Egypt stands to lose more than we do by a crisis with us at this juncture.

11 In the event of a dissolution of Chawakher, a period of Palace rule must, I agree, prove inevitable. But it should be possible for us to do a great deal towards preventing a return to state of affairs which existed in Nazhat's day.

12 I have been unable to answer your telegram No 67 before to-day owing to absence of General Officer Commanding in Palestine. I trust you may be able to let me have a very early reply.

[10600]

4 2

can only partially prevent infection of army with politics. Similarly, officers under him must retain their present control of army and administration, and it is hardly less desirable that we should not lose any area which we at present enjoy in military control.

8 I am satisfied that only sure way of excluding politics from Egyptian army in its present stage of development is to cancel promotions, appointments and decorations on honest lines. If so, there is no real alternative to our proceeding if we surrender our demand, more or less on lines of my proposals to Zawal Pasha (my telegram No 140), proposals which present administrator has said he would resign rather than accept.

9 We should, I think, be wary to attach too much importance to the off-chance that by reducing length of military service we should gain popularity with the fellahs. The Government thereby hold credit for first move in that direction, and there is always the consideration that the shorter the period the larger will be number of men conscripted.

10 I am of the opinion that an offer of concrete alternatives is unround in principle in dealing with Egypt in a matter like this: experience tends to prove that a definite scheme, with a general indication that alternative to its acceptance will be something considerably harder, is better strategy.

11 You will, in light of above, appreciate difficulties involved in lines of action which you suggest.

12 Remaining considerations set out in your telegram under reference are reviewed in my immediately following telegram.

[S 720/186/10]

No 82

Lord Lloyd to Sir Austin Chalmers, (Received March 23.)

(No 80)

(Telegraphic.)

Cairo, March 22, 1927.

My immediately preceding telegram.

1 To revert to my telegram No 75, the Inspector-General is satisfied that, if the powers delegated to him by Huddleston Pasha were formally recognised and he were given a deputy, he could maintain our desiderata in Egyptian army for an indefinite period. I see no reason to dissent from this opinion, and, in consequence, I regard General Spinks's position as vital point in the whole problem.

2 General Officer Commanding, with whom I have discussed your telegram No 67, is still strongly opposed, for reasons given in paragraph 6 of my telegram No 75, to allow Egyptian Government the twenty-two machine guns promised to them by my predecessor. I had discussed with General Haking the possibility of throwing these machine guns into scale against four senior British instructional officers (one for each brigade) and such technical personnel as Egyptian Government might themselves find necessary, pointing out that from purely political point of view such a concession would offer the definite advantage of depriving Egyptians, as it would do, of such sense of grievance as politics had inculcated into them on this score. Moreover, Inspector General feels confident, given full powers, he could control the disposal of these guns sufficiently to minimise their danger. I cannot, however, but defer to objections which General Haking sees to this course from standpoint of his military responsibilities here.

3 I have accordingly suggested to him that His Majesty's Government should make acquisition of these machine guns (always given minimum British personnel necessary to effectively train and supervise Egyptian army in their use) conditional on Egyptian Government carrying out faithfully for a reasonable period their side of arrangement proposed in my telegram No 75. General Haking concurs in this proposal which I recommend, therefore, for your favourable consideration. I should propose, however, to treat this question as a separate issue, and it might conceivably prove unnecessary to raise it at all. I learn that Minister of War, in anticipation of possibility of a refusal on the part of His Majesty's Government to allow these guns, recently altered form of his budgetary provision for them in order to give himself a loophole for escape from parliamentary criticism in that contingency, and I shall, I need hardly say, leave well alone if I possibly can.

4 As regards frontier administration least in my view, that we can do with safety in effectively to preserve status quo ante in 1925, when to our regret we allowed its direction to pass into native hands. To avoid demanding re-institution

[J 711/104/16]

No 81

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain — (Received March 23)

(No 88)

(Telegraphic)

Clear March 21 1927

FOUR telegram No 67

I agree that whatever policy we now adopt in respect of Egyptian affairs must be as reasonable, broad and constructive as possible. And particularly in my telegram No 75 were designed, not only to prevent escalation of present (uncertainty), but also to afford basis for a more final solution at later.

2 If any scheme were complete, namely that which I am, joined as in existing circumstances politically practicable, I should welcome it.

3 Plan of action which you addressed to me would not I think, I am desired result, at any rate, in any part form.

4 To take first your two alternatives —

(a) Egyptians would be unlikely, either directly or indirectly, to make the admission upon which it depends.

(b) Even if they did so, I do not think that we should be left for a long time in possession of the Egyptian army, which would be a very serious loss to our influence in the East. I am sure that the Egyptian army, which is now almost entirely British, is a very valuable asset to the British Empire. A far greater reduction in the number of British troops in Egypt would be a serious blow to the British Empire.

(c) There are no Egyptian troops in the Sudan and the British troops in the Sudan are only native soldiers of the Sudan. I do not think that it is possible to have a force of native soldiers in the Sudan, which would be a serious blow to the British Empire.

(d) If all British troops in the Sudan were withdrawn, the British Empire would be a serious blow to the British Empire. I am sure that the British Empire would be a serious blow to the British Empire.

(e) In my telegram No 75, I have said that I am sure that the British Empire would be a serious blow to the British Empire. I am sure that the British Empire would be a serious blow to the British Empire.

(f) Egypt is a very important country in the East. I am sure that the British Empire would be a serious blow to the British Empire.

(g) It would be a serious blow to the British Empire. I am sure that the British Empire would be a serious blow to the British Empire.

(h) It would be a serious blow to the British Empire. I am sure that the British Empire would be a serious blow to the British Empire.

5 The main object of your telegram is to secure the withdrawal of British troops from Egypt. I am sure that the British Empire would be a serious blow to the British Empire.

(a) Our troops, if they were to be withdrawn, would be a serious blow to the British Empire.

(b) Probably twenty-two or twenty-three years.

(c) Increased in efficiency and with an increase in the number of troops.

(d) An air force.

6 In return they would be asked to afford us significant interest and agree only to (a) a shortening of military service — so principles of which they also already publicly committed, (b) if I interpret you correctly, a fixed number of new officers, who as long as officers, could exert no effective influence.

7 It would be difficult to describe the Inspector-General as a human officer while simultaneously insisting on a recognition of powers delegated to him by General Huddleston. To day with a considerable degree of executive authority, he

(Signed)

W

21.

(d) *Frontiers Administration and Coastguard Service*

Proposed amalgamation of these two departments was, as explained in my telegrams under reference, certainly designed to undermine our influence over them, and has been accompanied by a recrudescence of intrigue amongst nomadic tribes. I am advised that amalgamation may be found impracticable for administrative reasons. But we clearly cannot speculate on such a contingency.

(e) *Military Air Force*

Egyptian Government are proposing to start a military air service on a modest scale (my despatch No 70).

My immediately following telegram sets out and discusses various solutions open to us.

[J 601/184/16]

No 79.

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain — (Received March 11)

(No 75)

(Telegraphic)

Cairo, March 9, 1927

MY telegram No 74

1 In reviewing problem, my primary object has been to find, if possible, a solution which present Government could reasonably be expected to accept.

2 Our first step must, I submit, be to restore authority and prestige of present inspector-general. On creation of Sudan Defence Force in January 1925, Huddleston Pasha, on Lord Allenby's instructions, delegated his powers in Egypt to inspector-general (Lord Allenby's telegram No. 31). The Egyptian Government were so informed, but they have never called inspector-general Acting Sirdar, though he has carried out duties of the latter post ever since. I propose we should demand that his right to these powers should be acknowledged, also that he should, as is normal, be given acting rank of ferik (corresponding to that of a divisional commander) with a suitable increase in salary.

3 I should propose to insist further on appointment of a senior British officer at headquarters to act for Sirdar in his absence. He might be called assistant inspector-general. We manifestly cannot continue to depend entirely on one executive officer without provision for his absences on leave or through sickness. Indeed, were General Spinks forced to vacate inspectorship-general to-day owing, for example, to ill-health, no one could possibly succeed to the highly anomalous position which he occupies.

4 Finally, it being, I agree, axiomatic that a British officer holding His Majesty's commission should not serve under an Egyptian officer except in advisory capacities (Secretary of State for War's memorandum enclosed in your despatch No. 1261 of 1924), we must insist on frontiers administration (which will involve coastguards also if effect is given to proposed amalgamation) coming under inspector-general. Under present conditions position of officers in these departments is becoming more and more difficult.

5 Concession by Egyptian Government of above, combined with our retention of posts which we at present hold would, I submit, enable us safely to acquiesce in raising of nine infantry battalions from lower to higher establishment, in reduction of military service from five to three years and in development of a military air service on lines proposed (my immediately preceding telegram, paragraph 8).

6 We cannot, however, I think in view of recent developments, allow Egyptian Government the twenty-two machine guns. As I interpret views of Secretary of State for War (Lord Allenby's despatch No. 580), such an augmentation of strength combined with other proposals described above, would involve His Majesty's Government in an increase of garrison here and make it necessary to insist that no Egyptian troops should be stationed on the Suez Canal or along the Cairo Ismailia communications. Further general officer commanding points out, first, that, in preservation of internal security every humane Government avoids use of automatic weapons, secondly, that in the event of war being involved, for example in anti-dynastic disturbances (which certain sections of Wafd undoubtedly desire), the native soldiery would probably join the mob, and, if armed with machine guns would render it very hard for our troops to restore order without bloodshed.

(S 225/224/26)

No 77

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain—(Received March 6)

(S 225/224/26)
(Telegraphic.)

Cairo, March 3, 1927

My telegram No. 61 and 62
1 Army has now become a crucial point in Anglo-Egyptian relations, and issue
is one which I submit we can no longer shelve

2 History of the question since 1922 shows that each Minister of War in turn
of whatever political complexion, has pursued from the start a policy of active
bribe to the Egyptian army

3 There can be little doubt that even now for this important fact is that no
Egyptian Government has yet apprehended His Majesty's Government's application
of 1922 declaration to Egyptian army Not only have no limitations been imposed
upon strength of its units in Egypt in virtue of the declaration, but surrender of
the units to native control was to all intents and purposes encouraged, and

4 The Egyptian army in 1922, was
composed of 10,000 men, of which 7,000 were British, 3,000 were
Egyptian, and 1,000 were Indian. The British units were the 1st, 2nd, 3rd, 4th, 5th, 6th, 7th, 8th, 9th, 10th, 11th, 12th, 13th, 14th, 15th, 16th, 17th, 18th, 19th, 20th, 21st, 22nd, 23rd, 24th, 25th, 26th, 27th, 28th, 29th, 30th, 31st, 32nd, 33rd, 34th, 35th, 36th, 37th, 38th, 39th, 40th, 41st, 42nd, 43rd, 44th, 45th, 46th, 47th, 48th, 49th, 50th, 51st, 52nd, 53rd, 54th, 55th, 56th, 57th, 58th, 59th, 60th, 61st, 62nd, 63rd, 64th, 65th, 66th, 67th, 68th, 69th, 70th, 71st, 72nd, 73rd, 74th, 75th, 76th, 77th, 78th, 79th, 80th, 81st, 82nd, 83rd, 84th, 85th, 86th, 87th, 88th, 89th, 90th, 91st, 92nd, 93rd, 94th, 95th, 96th, 97th, 98th, 99th, 100th, 101st, 102nd, 103rd, 104th, 105th, 106th, 107th, 108th, 109th, 110th, 111th, 112th, 113th, 114th, 115th, 116th, 117th, 118th, 119th, 120th, 121st, 122nd, 123rd, 124th, 125th, 126th, 127th, 128th, 129th, 130th, 131st, 132nd, 133rd, 134th, 135th, 136th, 137th, 138th, 139th, 140th, 141st, 142nd, 143rd, 144th, 145th, 146th, 147th, 148th, 149th, 150th, 151st, 152nd, 153rd, 154th, 155th, 156th, 157th, 158th, 159th, 160th, 161st, 162nd, 163rd, 164th, 165th, 166th, 167th, 168th, 169th, 170th, 171st, 172nd, 173rd, 174th, 175th, 176th, 177th, 178th, 179th, 180th, 181st, 182nd, 183rd, 184th, 185th, 186th, 187th, 188th, 189th, 190th, 191st, 192nd, 193rd, 194th, 195th, 196th, 197th, 198th, 199th, 200th, 201st, 202nd, 203rd, 204th, 205th, 206th, 207th, 208th, 209th, 210th, 211th, 212th, 213th, 214th, 215th, 216th, 217th, 218th, 219th, 220th, 221st, 222nd, 223rd, 224th, 225th, 226th, 227th, 228th, 229th, 230th, 231st, 232nd, 233rd, 234th, 235th, 236th, 237th, 238th, 239th, 240th, 241st, 242nd, 243rd, 244th, 245th, 246th, 247th, 248th, 249th, 250th, 251st, 252nd, 253rd, 254th, 255th, 256th, 257th, 258th, 259th, 260th, 261st, 262nd, 263rd, 264th, 265th, 266th, 267th, 268th, 269th, 270th, 271st, 272nd, 273rd, 274th, 275th, 276th, 277th, 278th, 279th, 280th, 281st, 282nd, 283rd, 284th, 285th, 286th, 287th, 288th, 289th, 290th, 291st, 292nd, 293rd, 294th, 295th, 296th, 297th, 298th, 299th, 300th, 301st, 302nd, 303rd, 304th, 305th, 306th, 307th, 308th, 309th, 310th, 311th, 312th, 313th, 314th, 315th, 316th, 317th, 318th, 319th, 320th, 321st, 322nd, 323rd, 324th, 325th, 326th, 327th, 328th, 329th, 330th, 331st, 332nd, 333rd, 334th, 335th, 336th, 337th, 338th, 339th, 340th, 341st, 342nd, 343rd, 344th, 345th, 346th, 347th, 348th, 349th, 350th, 351st, 352nd, 353rd, 354th, 355th, 356th, 357th, 358th, 359th, 360th, 361st, 362nd, 363rd, 364th, 365th, 366th, 367th, 368th, 369th, 370th, 371st, 372nd, 373rd, 374th, 375th, 376th, 377th, 378th, 379th, 380th, 381st, 382nd, 383rd, 384th, 385th, 386th, 387th, 388th, 389th, 390th, 391st, 392nd, 393rd, 394th, 395th, 396th, 397th, 398th, 399th, 400th, 401st, 402nd, 403rd, 404th, 405th, 406th, 407th, 408th, 409th, 410th, 411th, 412th, 413th, 414th, 415th, 416th, 417th, 418th, 419th, 420th, 421st, 422nd, 423rd, 424th, 425th, 426th, 427th, 428th, 429th, 430th, 431st, 432nd, 433rd, 434th, 435th, 436th, 437th, 438th, 439th, 440th, 441st, 442nd, 443rd, 444th, 445th, 446th, 447th, 448th, 449th, 450th, 451st, 452nd, 453rd, 454th, 455th, 456th, 457th, 458th, 459th, 460th, 461st, 462nd, 463rd, 464th, 465th, 466th, 467th, 468th, 469th, 470th, 471st, 472nd, 473rd, 474th, 475th, 476th, 477th, 478th, 479th, 480th, 481st, 482nd, 483rd, 484th, 485th, 486th, 487th, 488th, 489th, 490th, 491st, 492nd, 493rd, 494th, 495th, 496th, 497th, 498th, 499th, 500th, 501st, 502nd, 503rd, 504th, 505th, 506th, 507th, 508th, 509th, 510th, 511th, 512th, 513th, 514th, 515th, 516th, 517th, 518th, 519th, 520th, 521st, 522nd, 523rd, 524th, 525th, 526th, 527th, 528th, 529th, 530th, 531st, 532nd, 533rd, 534th, 535th, 536th, 537th, 538th, 539th, 540th, 541st, 542nd, 543rd, 544th, 545th, 546th, 547th, 548th, 549th, 550th, 551st, 552nd, 553rd, 554th, 555th, 556th, 557th, 558th, 559th, 560th, 561st, 562nd, 563rd, 564th, 565th, 566th, 567th, 568th, 569th, 570th, 571st, 572nd, 573rd, 574th, 575th, 576th, 577th, 578th, 579th, 580th, 581st, 582nd, 583rd, 584th, 585th, 586th, 587th, 588th, 589th, 590th, 591st, 592nd, 593rd, 594th, 595th, 596th, 597th, 598th, 599th, 600th, 601st, 602nd, 603rd, 604th, 605th, 606th, 607th, 608th, 609th, 610th, 611th, 612th, 613th, 614th, 615th, 616th, 617th, 618th, 619th, 620th, 621st, 622nd, 623rd, 624th, 625th, 626th, 627th, 628th, 629th, 630th, 631st, 632nd, 633rd, 634th, 635th, 636th, 637th, 638th, 639th, 640th, 641st, 642nd, 643rd, 644th, 645th, 646th, 647th, 648th, 649th, 650th, 651st, 652nd, 653rd, 654th, 655th, 656th, 657th, 658th, 659th, 660th, 661st, 662nd, 663rd, 664th, 665th, 666th, 667th, 668th, 669th, 670th, 671st, 672nd, 673rd, 674th, 675th, 676th, 677th, 678th, 679th, 680th, 681st, 682nd, 683rd, 684th, 685th, 686th, 687th, 688th, 689th, 690th, 691st, 692nd, 693rd, 694th, 695th, 696th, 697th, 698th, 699th, 700th, 701st, 702nd, 703rd, 704th, 705th, 706th, 707th, 708th, 709th, 710th, 711th, 712th, 713th, 714th, 715th, 716th, 717th, 718th, 719th, 720th, 721st, 722nd, 723rd, 724th, 725th, 726th, 727th, 728th, 729th, 730th, 731st, 732nd, 733rd, 734th, 735th, 736th, 737th, 738th, 739th, 740th, 741st, 742nd, 743rd, 744th, 745th, 746th, 747th, 748th, 749th, 750th, 751st, 752nd, 753rd, 754th, 755th, 756th, 757th, 758th, 759th, 760th, 761st, 762nd, 763rd, 764th, 765th, 766th, 767th, 768th, 769th, 770th, 771st, 772nd, 773rd, 774th, 775th, 776th, 777th, 778th, 779th, 780th, 781st, 782nd, 783rd, 784th, 785th, 786th, 787th, 788th, 789th, 790th, 791st, 792nd, 793rd, 794th, 795th, 796th, 797th, 798th, 799th, 800th, 801st, 802nd, 803rd, 804th, 805th, 806th, 807th, 808th, 809th, 810th, 811th, 812th, 813th, 814th, 815th, 816th, 817th, 818th, 819th, 820th, 821st, 822nd, 823rd, 824th, 825th, 826th, 827th, 828th, 829th, 830th, 831st, 832nd, 833rd, 834th, 835th, 836th, 837th, 838th, 839th, 840th, 841st, 842nd, 843rd, 844th, 845th, 846th, 847th, 848th, 849th, 850th, 851st, 852nd, 853rd, 854th, 855th, 856th, 857th, 858th, 859th, 860th, 861st, 862nd, 863rd, 864th, 865th, 866th, 867th, 868th, 869th, 870th, 871st, 872nd, 873rd, 874th, 875th, 876th, 877th, 878th, 879th, 880th, 881st, 882nd, 883rd, 884th, 885th, 886th, 887th, 888th, 889th, 890th, 891st, 892nd, 893rd, 894th, 895th, 896th, 897th, 898th, 899th, 900th, 901st, 902nd, 903rd, 904th, 905th, 906th, 907th, 908th, 909th, 910th, 911th, 912th, 913th, 914th, 915th, 916th, 917th, 918th, 919th, 920th, 921st, 922nd, 923rd, 924th, 925th, 926th, 927th, 928th, 929th, 930th, 931st, 932nd, 933rd, 934th, 935th, 936th, 937th, 938th, 939th, 940th, 941st, 942nd, 943rd, 944th, 945th, 946th, 947th, 948th, 949th, 950th, 951st, 952nd, 953rd, 954th, 955th, 956th, 957th, 958th, 959th, 960th, 961st, 962nd, 963rd, 964th, 965th, 966th, 967th, 968th, 969th, 970th, 971st, 972nd, 973rd, 974th, 975th, 976th, 977th, 978th, 979th, 980th, 981st, 982nd, 983rd, 984th, 985th, 986th, 987th, 988th, 989th, 990th, 991st, 992nd, 993rd, 994th, 995th, 996th, 997th, 998th, 999th, 1000th

S 225/224/26

No. 78

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain—(Received March 10)

(No 78)
(Telegraphic.)

Cairo, March 9, 1927

My telegram No. 61 and 62

1 Army has now become a crucial point in Anglo-Egyptian relations, and issue
is one which I submit we can no longer shelve

2 History of the question since 1922 shows that each Minister of War in turn
of whatever political complexion, has pursued from the start a policy of active
bribe to the Egyptian army

3 There can be little doubt that even now for this important fact is that no
Egyptian Government has yet apprehended His Majesty's Government's application
of 1922 declaration to Egyptian army Not only have no limitations been imposed
upon strength of its units in Egypt in virtue of the declaration, but surrender of
the units to native control was to all intents and purposes encouraged, and

4 Situation has become speedily worse since return to constitutional regime. Present Minister of War is in common with most of his colleagues acutely nervous of parliamentary criticism, which in connection with army is apt to be exceedingly acrimonious. See debate of September last, reported by Mr Henderson in his despatch No. 606.

5 Results have been the various proposals set out in my telegram No. 400 and my despatch No. 780, namely, to reduce military service from five to three years with openly declared object of increasing the country's reserve, to bring nine battalions up to higher establishment, to build new barracks in various places, to abolish many existing restrictions on carriage of arms, and to create a military air force. In spite of my representations those of the above proposals requiring financial approval are included in draft budget shortly to be submitted to Parliament.

6 In addition, determined efforts are being made to deprive inspector-general of all effective authority and prestige. I was able to check first serious effort of present Ministers in this direction (see my despatch No. 780). But in reply to a question in the Chamber recently he deliberately misstated the position as to devolution of late Sirdar's powers, and in pursuance of his answer, parliamentary committee are at present engaged in redefining the functions of the army council and officers' committee at the expense of Sirdarship and inspectorship-general. If these attempts succeed position of inspector-general who as you are aware, has for two years been endeavouring to perform duties of Acting Sirdar without rank or pay in circumstances of increasing difficulty, will become definitely impossible. As matters stand, indeed, Minister, while outwardly friendly, indulges in every kind of intrigue and subterfuge to diminish inspector-general's authority (e.g., inspecting units hearing complaints personally and interfering with army orders), aided by two young Wafd extremists, who are his inseparable companions both in Ministry and elsewhere.

7 As regards frontier administration (which in accordance with decision reported in Mr Henderson's despatch No. 606 is shown in new budget as amalgamated with coastguard service—administratively a most unsound measure), Minister of War was intending to dispense with five of its seven British officers, and part passed to replace seconded Egyptian personnel as soon as possible by officers who had either fought for Senussi or been expelled from the Sudan after Sirdar's death. He actually gave written orders to the latter effect. I have been able to secure retention of all British officers in this administration, but Minister, presumably with the intention of rule tracking them, has in budgeting for them described posts to be given to most of them in new terms.

Further, he proposes to convert camel corps and car patrols into a police force without central authority. Simultaneously, Government are studying a project for application of Legal Code in ordinary as opposed to existing tribal way in areas under jurisdiction of administration, a change which would greatly weaken position and prestige of Governor. All these steps are taken beyond doubt with a view to render nomadic tribes amenable to political influence and *pro tanto* diminish our influence over them.

8 As regards terms of service, Cabinet has on recommendation of Minister of War decided in the last few days to offer greater number of British officers and officials employed in various departments for which he is responsible and affected by Law 28, contracts of one year only, none are to have more than two years.

9 I learn finally to-day that parliamentary committee yesterday discussed a proposal by certain Deputies to replace present ghalil system by a force raised under conscription law and trained by army officers. While such a proposal will presumably be rejected on grounds of expense, fact that it is under consideration of committee is an indication of the attitude which we cannot disregard.

10 Summary of comparative strength of Egyptian army in 1914, 1922 and 1926 and my recommendations for dealing with the present situation follow by telegram.

[16660]

11

(b.) Egyptian Army Crisis.

(J 552/184/18)

No 76

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain — (Received March 4)

(No 61)

(Telegraphic)

Cairo March 3 1927

YOUR despatch No 1410

Recent developments in connection with Egyptian army render it necessary that His Majesty's Government should consider without delay exactly where they stand in this vital matter; and unexpected urgency of some of the issues involved makes it imperative for me to approach you by telegraph.

2. Position in brief is that erosion of our influence, which has been going on steadily since 1922, has recently become far more rapid and has been accompanied by proposals for substantial increases in both numbers and armament. In spite of plain indications from me that these proposals would not be favourably viewed by His Majesty's Government, they are being proceeded with and we are in danger of being presented at an early date with *faits accomplis*.

3. Principal stages in the decline of our control of Egyptian army in some detail are as follows —

- (a) Azmi Pasha on appointment as Minister in November 1922 created a special section in his Ministry for getting under his personal direction a number of minor matters hitherto dealt with by the Sirdar. This encroachment grew until in September 1923 he went so far as to dismiss for inefficiency on his own responsibility a number of students from the military school. The Sirdar raised no effective objection, and in pursuance of his policy of effecting gradual Egyptianisation of the army, began to use Minister as a channel for his communications with the King.
- (b) In January 1924 in accordance with this policy, command of Cairo district was ceded to an Egyptian, the post of inspector-general being created and filled by a British officer. Simultaneously the last two Egyptian battalions in Egypt under British command were taken over by natives.
- (c) In March 1924 Shahn Bey, who had been attacked by Wafd for alleged brutality in pacifying provinces in 1919, was placed on pension by the Sirdar in view of intransigent attitude of Zaghlul Pasha, with whom it was desired not to risk a crisis in view of impending negotiation (see Lord Allenby's despatch No 257). The effect of this decision on the army was profound, as Lord Allenby himself recognised.
- (d) Hassib Pasha, who became Minister of War on advent to power of a Zaghlul Cabinet later in the same month, worked hard to make the army a political machine and offered determined opposition to proposals of the part of the Sirdar to recruit new British officers for service in Egyptian units in the Sudan.
- (e) On murder of the Sirdar in November 1924, Lord Allenby recommended His Majesty's Government to maintain but postpone their previous intention of appointing an Egyptian Sirdar. His Majesty's Government agreed and King Fuad was informed of this intention in the following May. Further shortly after murder, Lord Allenby so far from discouraging growing powers of Minister of War proposed to force responsibility upon him in respect to disposal of Egyptian officers expelled from the Sudan (his telegram No 439).
- (f) In January 1925 the Army Council was formed at the instance of King Fuad (Lord Allenby's despatch No 92). Its creation radically affected powers inherent in the Sirdarship by making appointments, promotions and decorations dependent upon an officers' committee and submissible to the King through Minister.
- (g) In April 1925 frontier administration and departments of supplies and recruiting and in June 1925 finance department passed under Egyptian army.
- (h) King Fuad Pasha on appointment as Minister of War in March 1925, made every effort to withdraw army from its allegiance to the British chief, constantly holding meetings of officers in his house for the purpose.

(8) , 1950

F.O. P.R.O. 407 -- 204.

Nos 73 -- 77 -- 78 -- 79 -- 80 -- 81 -- 82 -- 83 -- 84 -- 85 --
86 -- 87 -- 88 -- 89 -- enclosure in 89 -- 105 -- 106 -- 107 --
108 -- 109 -- 110 -- 111 -- 112 -- 113 -- 114 -- 115

[J 2289/25/12]

No 105.

Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd (Cairo)

(No 1416)

My Lord,

Foreign Office, December 30 1923

I HAVE considered your Lordship's despatch No 763 of the 5th December last enclosing a memorandum by the Acting Consul on the question of the strength of the Egyptian military force, and your despatch No 780 of the 12th December, in which is reported a conversation with King Fuad on the same subject.

2 I draw a clear distinction between any reduction by Egypt to the present strength of her army on the one hand, and a reduction in that strength imposed by us on the other. General Spink's memorandum appears to show that the Egyptian army, as its present strength does not constitute a threat to our military or political position. No long, steady war, there is no increase in its numbers, or marked change in its equipment, and on long as it remains free from any serious military or political complications, it may regard it without undue apprehension, particularly in view of the military and military administration of the Egyptian army, and the fact that the Egyptian Government, and which may be held to more than counterbalance the small difficulty between the army of the Egyptian forces and that of the British of occupation. It is, therefore, to the Egyptian army, and not to the numbers of its personnel that our policy should be directed.

3 To insist upon a reduction in the Egyptian army would scarcely seem a matter of urgency, and unless and until circumstances make such a course more or less appear to be a matter of doubtful expediency. Your Lordship, in the course of your interview with King Fuad reported in your despatch No 780, rightly alluded to a reduction of armaments as being considered or put to practice, in other countries. This is true and His Majesty's Government have been the first to carry out such reductions, and are therefore the more clearly entitled to invite the Egyptian Government to pursue a similar course. But it is well to bear in mind the effect of the dismissal of Egyptian officers from the Sudan and the possible consequences of placing on the retired list the number of officers who would be rendered superfluous by a reduction of the army at the present time.

4 I am well aware that circumstances may arise in which we should have to ignore considerations of this kind. If for example it became clear that we were to be involved in serious or prolonged conflict with an Egyptian Government it might be necessary for us to demand and enforce a reduction in the army. But I am disposed to think that it would be wiser to wait till the necessity arises and that for the present our interests will be adequately protected by seeing that there is no further increase in its strength. You will doubtless continue to watch the position closely in this respect. It should here be observed that if a reduction were to become a practical issue there would appear little to be gained by adopting General Spink's suggestion that a beginning should be made with King Fuad's Infantry Bodyguard. This would seem calculated gravely to offend His Majesty without corresponding advantage to us since the bodyguard is presumably the section of the army least susceptible to extreme Nationalist influence.

5 I may remark in connection with paragraph 4 of your despatch No 780 that His Majesty's Government did not specifically authorise a demand for a reduction in the Egyptian forces. The recorded decisions which I presume you have in mind were of a more general character. The point however may have no great practical importance since your representations to King Fuad and other personages will I doubt not be useful in checking any tendency to an increase.

I am &c

AUSTEN CHAMBERLAIN

Enclosure 1 in No 104.

Memorandum.

(Secret.)

IN considering the question of the reduction of the Egyptian army, a comparison of the strength of the British forces in Egypt with that of the Egyptian army is necessary. I attach a comparative statement of the two forces; that of the Egyptian army includes the bodyguard. From this statement it is clear that the advantage in numbers in Egypt lies with the British forces, to say nothing of the personal equation and the preponderance of British guns and machine guns. In addition, there is the Royal Air Force.

2 The Egyptian troops at El Arish and Sollum may to a certain extent be considered a negligible quantity. The former could not reach Egypt except by transport supplied by the Palestine Railway, nor could the Sollum garrison reach Egypt except by sea.

3 Any reduction of the Egyptian army will be very unpopular. Between 300 and 400 officers became surplus to army requirements on the evacuation of Egyptians from the Sudan early in 1925. Although these have been absorbed into other administrations they are and all long to return to military service.

4 Assuming, however, that reductions are necessary, I am of opinion that it would be better to face the situation fairly and squarely and make one substantial cut in preference to gradual emasculation. Whichever method is adopted hostile criticism will be great and it would be better to get over the fence in one jump.

5 The eleven infantry battalions are organised into three brigades—two brigades of four battalions each and one brigade of three battalions. Three battalions per brigade, i.e., a total of nine battalions, would be a more suitable establishment, and I would therefore suggest that the two recently formed battalions, which incidentally are on the higher establishment, should be disbanded. There would be no great difficulty in absorbing the rank and file, but some fifty-six officers would be thrown out of employment. Probably 25 per cent. of these could be absorbed into the army during a period of twelve months. I am of opinion that it would be better to disband complete units in preference to reducing battalion establishments. The normal infantry organisation is four platoons per company, but nine battalions of the Egyptian army are on the lower establishment, viz., three platoons per company. Any reduction beyond three platoons per company or four companies per battalion would be ridiculous.

6 I would not propose to reduce either cavalry or artillery.

7 Another possibility suggests itself—His Majesty has on several occasions told me that he considered the present army too large and said that he would welcome a reduction in numbers. Why should he not set the example by disbanding his infantry bodyguard? The rank and file could be absorbed into the infantry and one or two battalions of the army could be formed into "infantry of the guard" and perform the present functions of the infantry bodyguard.

8 Should any considerable reduction of the army be decided on, a reduction of the number of cadets at the military school would be necessary.

C W SPINKS, Major-General,
Inspector-General and Acting Major-General, Egyptian Army

Cairo, November 29, 1926

17

(a.) Egyptian Army.

J 3037/113/103]

No 104

Lord Lloyd to Sir Austin Christensen—(Received December 13)

(No 760)

Cairo, December 4, 1926

Sir,

As pointed in previous correspondence I have, in my recent conversations with
Major Fawzi, the Egyptian Minister and Captain Fawzi, expressed my opinion and
concluded that the Egyptian Army is not in a position to undertake any serious
operations against the British in the Sudan—on account of the fact that
the Egyptian Army is not in a position to undertake any serious
operations against the British in the Sudan—on account of the fact that

the Egyptian Army is not in a position to undertake any serious
operations against the British in the Sudan—on account of the fact that
the Egyptian Army is not in a position to undertake any serious
operations against the British in the Sudan—on account of the fact that

the Egyptian Army is not in a position to undertake any serious
operations against the British in the Sudan—on account of the fact that
the Egyptian Army is not in a position to undertake any serious
operations against the British in the Sudan—on account of the fact that

Yours faithfully,

Lord Lloyd, High Commissioner

ENCLOSURE

اللاحق رقم (٢)

F.O. P.R.O. 407 — 203. (e.)

Nos. 104 — enclosure 1 in 104 — enclosure 2 in 104 — 105.

8 Reference may be conveniently made here to the report made to the Foreign Office on the 6th February, 1907, by the then Law Officers, Sir John Lawson Walton and Lord Robson, who had been consulted as to method in which offences committed by natives against members of the army of occupation in Egypt should for the future be dealt with. The gist of the report is that, in spite of the permanent character of the occupation, the British Government is entitled, according to recognised principles of international law, to constitute military tribunals to deal with offences affecting the safety or position of British soldiers in Egypt.

This opinion would appear to go far to support the proposition that *prima facie* at any rate, the maintenance of an army of occupation in foreign territory involves at all times a legitimate claim to a limited measure of local sovereignty, so much, at any rate, as may be reasonably necessary to protect the army, and that this was the case in Egypt so late as 1867.

9 Before examining the question whether the British Government can be held at the present day to have waived their *prima facie* rights to exercise such jurisdiction over Egyptians as may be necessary for the protection of the army, further consideration seems to be called for upon the generality of the language used by the Law Officers in laying down the principle that the relations between the army and the Egyptian population are governed by Egyptian law.

In its general form this statement constitutes a concession of much more than has ever been claimed against us.

The Mixed Courts (which are Egyptian courts) have at all times acquiesced in, and given vigorous effect to the traditional British claim to the complete immunity (subject to the consent of the general officer commanding, which in practice is self-evidently given) of all members of the army of occupation from the civil and police jurisdiction of these courts. In criminal matters the members of the army share the general immunity of all capitulatory foreigners from Egyptian legislation and jurisdiction.

There is consequently no court in Egypt, civil or criminal, in which the acts of any member of the army of occupation could be canvassed, as a matter of right, from the standpoint of their conformity to Egyptian law.

In fact, the members of the army of occupation enjoy an acknowledged and traditional immunity from the jurisdiction of any court in Egypt, save the British Consular Court, which does not apply Egyptian law. Indeed, their recognised *de facto* position is very similar to that of members of the Diplomatic Corps.

In short, it may fairly be said that Egyptian law makes for itself no claim to the authority now imputed to it.

10 It may then reasonably appear that the utmost that can be plausibly contended is that by their acts and attitude His Majesty's Government have, in a diplomatic sense, precluded themselves, *vis-à-vis* the Egyptian Government from making any claim to exercise direct authority or jurisdiction over Egyptians, even for the purpose of protecting the army of occupation.

There are two reasons for doubting whether such is in fact the gist of the Law Officers' ruling. The first reason is that it is unlikely that these authorities would consent to be drawn into an expression of opinion on a diplomatic question. The second is that they evidently do not regard the exercise of such authority or jurisdiction with reprobation. They do not say that such action would constitute a breach of public faith, or be otherwise reprehensible. It would merely be technically illegal, and be equivalent to a declaration of martial law. As such, it might carry us farther than we originally intended, and, if the measures in fact contemplated were of limited scope, action ought, presumably for political reasons, to be accompanied *ab initio* by a public declaration to that effect.

11 The strongest argument in favour of the view that His Majesty's Government have surrendered their *prima facie* right to exercise penal jurisdiction over Egyptians is that referred to by the Law Officers in their report, and consisting in the fact that in 1895 a special court was established to deal with offences against the army. Though I am not aware that the promulgation of this decree was accompanied by any formal exchange of notes between the two Governments, there can be no question that it was done in pursuance of an agreement between them, and section 6 of the decree provides that while the court is only to be called into action at the request of the General Officer Commanding the Army, offences against the army in respect of which no such request is made shall continue to be triable by the native courts.

12 To what extent are the British Government still bound by the terms and implications of this decree?

One reason at once suggests itself for doubting whether the British Government

Enclosure in No 200

Memorandum on the Status of the Army of Occupation

THE report of the Law Officers, dated the 5th January last, on the subject of the legal status and powers of the army of occupation is of such importance that I may be pardoned if I venture to comment upon it.

2. The main proposition laid down in this report is that the law governing the relations of the British army of occupation and its members in Egypt to the Egyptian population is Egyptian law. From this principle the inference is drawn, with indisputable logic, that the arrest of Egyptians by the British military authorities, if not authorised by Egyptian law, would be illegal.

The opinion goes on to say that such illegal action would be "in other words" a "declaration of martial law." But the Law Officers further suggest that, should it be thought necessary to resort to measures of this kind, it might be well that the declaration of martial law, which is implicit in the action itself, should be limited and explained by a more explicit declaration.

3. I may be permitted at once to confess that I feel much difficulty in accommodating my mind to the doctrine that the relations between the army and the Egyptian population are governed by Egyptian law. But before submitting upon this point certain considerations which occur to me, I may point out that the Law Officers appear to prove the main practical conclusion which was reached in the opinion telegraphed in your No 556.

It was then suggested that the question whether arrests, if decided upon, should be preceded or accompanied by an explicit declaration or proclamation of martial law was a question of political tact, and that such a declaration would have no effect upon the legal character or validity of the action taken. The Law Officers appear to be of the same opinion. Their reason is that the arrests would in themselves constitute a declaration of martial law. My reason was that a measure of martial law adequate to cover such action is and always has been in force.

4. Let me now turn to the somewhat disconcerting proposition that the relations between the army and the local population are governed by Egyptian law—a principle which, if accepted in all its implications, might have highly embarrassing consequences.

I will begin at a point which may appear a little remote from the main issue, by submitting some reflections upon the nature of martial law.

5. I venture to think that in discussing this topic we sometimes suffer from a certain confusion of thought, due to the inadequacy of our vocabulary. The Law Officers observe, in their opinion, that, "strictly speaking, there is no such thing as martial law known to the law of England, what is properly so termed is really the defiance and disregard by the executive of legal rights and obligations." I submit that it would be more correct to say that the term "martial law" is not unknown to the law of England, but that it is the name of an offence, a kind of inverted treason, which calls either for punishment or for an Act of Indemnity.

6. But that is not the only meaning of the term. Such is no doubt its meaning when we are thinking of His Majesty's dominions, and of the municipal law of England. But when we speak of martial law being employed by the commander of a British force outside His Majesty's dominions, I venture to think that the institution which we have in mind is one which is perfectly well recognised, not by any municipal law, but by the law of nations, and consists in the claim and exercise, by the commander of a civilised army, of a necessary though limited sovereignty. It is only for the comparatively accidental reason that these powers are in practice almost invariably exercised by a military commander that we use the term "martial law" at all, and we have sometimes had reason to regret the misleading effects of the usage.

7. I believe I am right in saying that in the early days of the French occupation of Beirut, when French sovereignty in Syria still rested on no other basis than military occupation, the French Commander-in-chief legislated for the civil population by decrees which were innocent of all overt reliance upon "état de siège" or "loi martiale." It was in civil forms that he exercised the *de facto* and possibly temporary sovereignty of the representative of the French Republic.

* A sufficiently striking illustration of the difference between the two types of martial law is furnished by the fact that for nearly nine years, from 1914 to 1923, the proclamation of the British Commander-in-chief in Egypt was enforced without question by the ordinary courts of the country, and that, as regards the Mixed Courts, though Egyptian courts are international in character, an Act of Indemnity was thought necessary after martial law was abolished.

Report

1 Before answering the question submitted to us, we think it convenient to consider what is meant by the expression "a declaration of martial law". Strictly speaking, there is no such thing as martial law known to the law of England, what is popularly so termed is really the defiance and disregard by the Executive of legal rights and obligations. It follows that "a declaration of martial law" is merely an intimation to the public that the Executive intends to disregard the law and to ignore legal rights. It follows also that the Executive can decide to what extent it intends to defy the law, or, in other words, how far "martial law" is to extend. In some foreign countries a legal right is given by the Constitution to the Executive to suspend the ordinary law by declaring a state of siege, and we gather that Egypt is one of these countries. But the declaration of a state of siege is the act of the Egyptian Executive, conferring on that Executive certain powers. The difficulty of the present situation lies in the anomalous position of the British army of occupation in Egypt. The army owes allegiance only to the British Sovereign, and is the instrument of the British Government, but, since Egypt is a friendly nation and is an independent sovereign State, the army must be treated as being in Egypt with the consent of that State, and the law governing the relations of the army or its members in Egypt to the Egyptian population must be the Egyptian law. We assume that there is no provision in the Egyptian law giving to the British army any right to arrest or imprison Egyptians, and the Khedivial Decree of 1895 and the despatch of the 22nd February, 1895, both seem to us to recognise that the legal position is as we have stated it.

2 In our opinion, it follows from the considerations set out above that the arrest by the British military authorities of persons suspected of being likely to encourage or perpetrate political crimes is an illegal action, or, in other words, is a declaration of martial law. If it were intended to exercise such a power, it might be well to make a public declaration to this effect, defining and limiting the extent to which the military authorities intended to go in disregarding the ordinary law. This would no doubt prevent the Egyptian public or foreign nations from supposing that we intended to resume the administration of the country or to re-establish the régime existing before March 1922. At the same time, it must be remembered that it is not always easy to limit or prevent the extension of "martial law" when it has once been established. For instance, if an arrested person were to appeal to an Egyptian court and that court were to accept jurisdiction, we might be compelled very largely to extend our arbitrary rule. These, however, are matters for political rather than for legal decision.

DOUGLAS MCGAREL HOGG
T W H INSKIP

*Law Officers' Department,
January 5, 1925*

[J 478/32/16]

No 200

*Field-Marshal Viscount Allenby to Mr Austen Chamberlain — (Received
February 16)*

(No 87)

Sir

Cairo, February 6, 1925

WITH reference to your despatch No 40 of the 8th ultimo, enclosing a report by the Law Officers of the Crown on the subject of the legal status and powers of the army of occupation, I have the honour to transmit to you herewith copy of a memorandum by Sir Maurice Amos.

I venture to observe that, quite apart from the question of arrests, the proposition that the army of occupation, in its relations with the Egyptian population, is governed by Egyptian law is not only in conflict with present practice, but seems not unlikely, if applied, to lead to situations of great difficulty.

I have, &c

ALLENBY, F.M.,
High Commissioner

6. Lord Allenby subsequently reported (Paper (J)) that the possibility of a law being passed which rendered martial law inoperative, and it was necessary to take steps for the protection of the British martial law. He particularly wished not to declare British martial law, and was willing to suggest the military and police to make arrests and searches, and to the extent of the law which would be inoperative of martial law and would be inoperative. The military and police would be in a position to make arrests and searches, and to the extent of the law which would be inoperative of martial law and would be inoperative. The military and police would be in a position to make arrests and searches, and to the extent of the law which would be inoperative of martial law and would be inoperative.

7. On the 11th December, Lord Allenby reported (Paper (K)) that the evidence against the persons under arrest was now in accumulating, and the time might shortly come when the Egyptian Government would not feel able to remove the period of detention under the law of criminal procedure. Lord Allenby considered that it would be intolerable that the three Deputies, who were originally arrested by the British authorities, should regain their freedom in the near future. He therefore proposed, in the first instance, to do his utmost to induce the Egyptian Government to find justification for keeping these persons under arrest in the ordinary way, if this failed, to press them strongly to declare a state of siege, and in the last resort to order the arrest of the persons concerned by the British military authorities.

8. Lord Allenby was informed, in reply (Paper (L)), that the Secretary of State had advised that the arrest and detention of the persons in question by the British military authorities was, in fact, martial law, and could be justified and maintained only by proclamation of martial law. In the event of Lord Allenby's legal adviser taking a different view, his reasons were to be telegraphed fully. These views have now been received, and will be found in Paper (M), and the present position as regards the detention of the individuals concerned is described in Paper (N).

9. A memorandum giving such information as exists in this Department on the subject of political arrests by the British military authorities in Egypt before the war is enclosed (Paper (O)), and it will be seen that it hardly bears out Lord Allenby's statement as to precedents contained in Paper (D).

10. In these circumstances, I am to request that you will take the enclosed papers into consideration and favour Mr Chamberlain with your opinion as to whether, in the event of the British military authorities in Egypt effecting the arrest of persons suspected of being likely to encourage or perpetrate political crimes, their action would amount to a declaration of martial law, or whether, as contended by Lord Allenby's legal adviser, such action can be regarded as within the normal powers of self-protection which are of necessity inherent in the Commander-in-chief of an army of occupation. Mr Chamberlain would also be grateful for any observations of a general character which you may be good enough to offer.

11. It may be necessary to send instructions to Lord Allenby on the subject at any moment, and Mr. Chamberlain would therefore be grateful if he could be favoured with your opinion at a very early date.

I have, &c.

D G OSBORNE

List of Papers

- (A.) Lord Allenby's telegram No 396, November 24, 1924. [E 10195/368/16/1924]
- (B.) Lord Allenby's telegram No 390, November 24, 1924. [E 10185/368/16/1924]
- (C.) Lord Allenby's telegram No 432, November 26, 1924. [E 10417/368/16/1924]
- (D.) Lord Allenby's telegram No 484, November 26, 1924. [E 10418/368/16/1924]
- (E.) Note by Sir C. Hurst, November 27, 1924. [E 10521/368/16/1924]
- (F.) Minute by Sir C. Hurst, November 28, 1924. [E 10522/368/16/1924]
- (G.) To Lord Allenby, telegram No. 253, November 27, 1924. [E 10418/368/16/1924.]
- (H.) Lord Allenby's telegram No. 446, November 27, 1924. [E 10486/368/16/1924.]
- (I.) Lord Allenby's telegram No 447, November 27, 1924. [E 10478/368/16/1924.]
- (J.) Lord Allenby's telegram No 513, December 9, 1924. [E 11099/368/16/1924.]
- (K.) Lord Allenby's telegram No 519, December 9, 1924. [E 11100/368/16/1924.]
- (L.) To Lord Allenby, telegram No 298, December 15, 1924. [E 11100/368/16/1924.]
- (M.) Lord Allenby's telegram No 556, December 30, 1924. [E 11484/368/16/1924.]
- (N.) Lord Allenby's telegram No 558, December 14, 1924. [E 11268/368/16/1924.]
- (O.) Library memorandum, December 23, 1924. [10004.]

(d.) Legal Status of Army of Occupation.

[J 48/32/16/1925],

No 199

Foreign Office to the Law Officers of the Crown

Gentlemen,

Foreign Office, December 24, 1924

I HAVE the honour, by direction of Mr Secretary Chamberlain to request the favour of your advice on the following point —

2 Shortly after the murder of Sir Lee Stack, Lord Allenby received information (Paper (A)) that three Egyptian Deputies had taken an oath to continue the murder of Englishmen. He was instructed (Paper (B)) that, if he was satisfied that there was reasonable ground for the report, he should inform the Egyptian Prime Minister and call upon him to confine the men to a place where they could do no harm. If the Prime Minister declined to act, Lord Allenby was authorised to cause them to be arrested and confined in a fortress or elsewhere under British guard. The Prime Minister, however, was particularly anxious (Paper (C)) that the arrest should be made by the British authorities, on the ground that the Egyptian Government could not make such an arrest without declaring Egyptian martial law. Lord Allenby accordingly instructed General Haking to arrest the men and confine them in the citadel, and this was done.

3 Subsequently, the Director-General of the European Department and the Commandant of the Cairo Police represented to Lord Allenby (Paper (D)) that the arrest and temporary detention of some forty persons was urgently essential if the murder of Sir Lee Stack was to be elucidated and the considerable probability of more murders being committed diminished. Lord Allenby reported that, in the event of the Egyptian Prime Minister's declining to instruct the authorities to arrest the persons concerned, he proposed to have them arrested by the British military authorities. Lord Allenby stated that he was advised that there were precedents for arrest by the army of occupation in the time of Lord Cromer, and that the existence or non-existence of martial law was legally irrelevant.

4 The Attorney-General, however, who was consulted at this point, was of opinion (Papers (E) and (F)) that the British army of occupation had no right to proceed to the proposed arrests. The proper procedure would be, if the military authorities wished to proceed in virtue of their powers of an army of occupation, to take over the civil administration of the territory to such an extent as to proceed to the arrest of individuals, and to issue some indication of their intention so to take over the administration and of the limits within which it would be taken over. This would be tantamount to a declaration of martial law. If the arrest were made as proposed, it would amount to such a supersession of the civil authorities by the military as to be itself an act of martial law, and it might be very difficult to terminate such supersession of the civil authorities when this particular incident had been completed. Lord Allenby was informed accordingly (Paper (G)), and instructed that no effort should be spared to overcome the reluctance of the Egyptian Prime Minister to declare Egyptian martial law.

5 On learning of the arrest of the three Deputies, however, the Egyptian Prime Minister at once realised that, from the point of view of Egyptian public opinion, he had made a political mistake in leaving the initiative to the British military authorities. He accordingly expressed his willingness to take over the prisoners and deal with them according to Egyptian criminal procedure (Paper (H)), and the three men were therefore handed over to the Egyptian authorities. The Egyptian Government similarly agreed (Paper (I)) to arrest the forty persons referred to in paragraph 3.

[19757]

U

اللاحق رقم (٢)

F.O. P.R.O. 407 — 200 (d.) Legal.

No. 199 — Report. No. 200 — enclosure in No. 200.

(c) Department of the Army		in 1914
Personnel Department	..	100
Finance and Supply Department	..	100
War Department	..	100
Department of the Interior	..	100
Department of the Navy	..	100
Medical Department	..	100
Voluntary Department	..	100
Total	..	1,000

Summary.

When the formation of the new units is complete, the total number will be:-

2 squadrons of cavalry	..	100
3 batteries of artillery	..	100
2 companies of engineers	..	100
2 infantry battalions (for or colonial work)	..	100
2 infantry battalions (for or colonial work)	..	100
1st Major's bodyguard	..	100
Departments	..	100
		1,000

Yours sincerely,
C. V. S. S. S. S.
Lieutenant-Colonel.

Enclosure 3 to No. 187.

Notes by Inspector-General of Egyptian Army.

*War Office, Egyptian Army, Cairo,
April 16, 1925.*

My dear Member,

I THINK that the following notes will provide you with the information you require:—

(a.) The garrison of the Egyptian army in Egypt up to November 1924, exclusive of His Majesty's body guard and departments, was:—

	All Ranks
1 squadron cavalry	155
1 battery artillery	162
1 garrison company artillery	116
7 battalions infantry	4,445
Total	4,878

(b.) The Egyptian units in the Sudan at the same time were:—

	All Ranks
3 batteries artillery	465
1 garrison company artillery	116
2 battalions infantry	1,270
Total	1,851

(c.) On the evacuation of the Egyptian units from the Sudan the garrison in Egypt was accordingly increased by (b) and became:—

(a.) All ranks	4,878
(b.) All ranks	1,851
Total	6,729

(d.) The budget for 1925-26 provides for additional units, viz. —

	All Ranks
1 squadron cavalry	155
2 battalions infantry (higher establishment)	1,694
Total	1,849

The budget also provides for:—

1. The rearming of 1 battery artillery with 4—3·7-in. howitzers in place of the 10-pr. mountain gun already in possession; of these 2—3·7-in. howitzers are already on order from England.
2. The formation of 11 Vickers machine-gun sections of two guns each, viz., one section per battalion.

The Minister of War stated to me some three weeks ago that he intended raising the 9 battalions to the higher establishment and giving each infantry company a machine-gun section of 2 guns. This would bring the total number up to 88 machine guns with the infantry, but this has not yet been definitely decided on, and no budgetary provision exists at present.

(e.) *The Bodyguard.*

	All Ranks
1 squadron cavalry	157
1 battalion infantry	629
Total	786

These are in possession of 2 Vickers machine guns and 2 Hotchkiss machine guns. In addition to these, the palace authorities are now negotiating for the purchase of 6 Lewis guns from the British army.

* The infantry guard is now being increased by 200 other ranks.

(F.)—Frontier districts administration—

Depot and company Camel corps. 2 British officers, 16 Egyptian officers
335 Sudanese, 109 Egyptians
1 company light cars. 1 British officer, 6 Egyptian officers, 17 Sudanese,
46 Egyptians.
6 Vickers, 3 Lewis guns. 12,000 rounds per gun. 24 Ford cars
300 rounds per man a.a.

Egyptian Units in the Sudan. August 1924.

(G.)—

2 battalions infantry. 23 officers, 612 other ranks.
3 batteries artillery. 5 officers, 164 other ranks. 4 guns 2-95 Q.F.
mountain guns, 78 shrapnel, 14 H.E. 6 cases per gun.
1 garrison company artillery. 5 officers, 103 other ranks. 4 Vickers guns
1 railway battalion, Atbara. Disbanded in October 1924. 24 officers
1,808 other ranks.
Auxiliary troops. Military Works Department. 16 officers, 388 other ranks
Supplies. 20 officers, 160 other ranks
Medical. 33 officers, 124 other ranks

Grand Total. August 1924

	Officers.	Other Ranks.	Rifles.	Guns.	Machine Guns
2 battalions infantry	207	5,508	5,508		
3 batteries artillery	50	616	616	18	
1 garrison company artillery	5	189	189		4
1 squadron cavalry	6	148	148		
Frontier districts	22	607	607		9
Bodyguard—					
(a.) Infantry	22	607	607		4
(b.) Cavalry	7	150	150		
Auxiliaries	145	1,029			
Totals	487	8,784	7,536	18	17

At present :—

	Officers.	Other Ranks
2 battalions infantry	207	5,508
2 battalions infantry	54	1,760
1 squadron cavalry	6	(mostly recruits) 148
1 squadron cavalry		(being formed)
4 batteries artillery	20	616
2 garrison companies artillery	10	307
Auxiliaries	145	1,029
Frontier districts	22	607
Totals	484	9,775

Provision for the following new units is included in the budget. 1924-25 —

- 11 machine-gun sections (1 per battalion), 4 guns each. 44
- 2 battalions infantry, 1 squadron cavalry already being formed
- 1 battery to be armed with 4—3·7-inch howitzers instead of present B I mountain guns, and the question of starting a school of gunnery is under consideration
- £ E. 150,000 for flying services

against internal trouble, but will be more in the nature of an auxiliary to reinforce the police when required, and to act as a visible and concrete sign of a dignified and independent State.

11. The military training and the weapons at present possessed by the Egyptian army are adequate for dealing with any internal situation which can arise provided the army remains loyal to the Government. Their lack of high-class weapon training would be an advantage rather than otherwise, because such training as they possess is sufficient to quell a disturbance and not good enough to cause great bloodshed amongst the mob. If their weapons and their training are to be brought up to high-class European standard, they will not have sufficient self-restraint engendered by high discipline to limit their action to actual requirements, and their methods of restoring order would be extremely and unnecessarily costly in life. A machine gun is an automatic weapon which, if used indiscriminately against a crowd, produces very deadly effects, whereas rifle fire, frequently badly aimed, will have perhaps a less serious effect than the machine gun and will be far less costly in life. I am quite certain that it is unnecessary and even undesirable to provide the Egyptian army with large quantities of machine and heavy guns, and that such an addition would be a detriment to the efficiency of our infantry garrison in Egypt, and the prohibition of our infantry garrison troops at our base along the Suez Canal or along our railway line of communication from Cairo to Jerusalem.

12. I am of opinion that it would be easier to come to an agreement now with the Egyptian Government on the basis of the limitation of armaments than to allow this armament to be increased and then to come to a scheme of armament limitation regarding the security of the Suez Canal. It must be remembered that owing to the presence of a British officer at the head of the Egyptian Ordnance Department I am able to maintain control myself on the issue of small-arm ammunition to the Egyptian army. This situation may be changed by the substitution of an Egyptian officer, in which case I might be unable to maintain this control. As a result of the above considerations, I am of opinion that future intentions of the Egyptian Government to arm their troops with automatic weapons should be dealt with by the British Government, and no further increase permitted.

R. HAKING, *Lieutenant-General,*
Commanding British Troops in Egypt

Appendix to Enclosure 2

Egyptian Units in Egypt, August 1924.

(A) 7 infantry battalions.

Distribution—

Cairo 3 battalions. Strength, 23 officers, 612 other ranks. 80 rounds s.a. No machine guns.

Provinces. 4 battalions. Strength, 23 officers, 612 other ranks. 120 rounds s.a. No machine guns.

(B)—4th battery artillery. Strength, 5 officers, 138 other ranks. Stationed at Cairo. 6—10-pz. B.L. mountain guns. 144 rounds shrapnel per gun.

3rd garrison company artillery. Strength, 5 officers, 94 other ranks. Stationed at Cairo. Obsolete Krupp.

(C)—1 squadron cavalry. Strength, 6 officers, 148 other ranks. Stationed at Cairo. Armed S.M.L.E. rifles and lances. 20 rounds s.a.

(D)—Royal bodyguard, Cairo—

Cavalry. 7 officers, 160 other ranks, armed S.M.L.E. rifles and lances. S.a. unknown.

Infantry. 22 officers, 607 other ranks. Armed with S.M.L.E. rifles, 2 Vickers guns and 2 Hotchkiss guns.

(E)—Auxiliary troops—

Military Works Department, Cairo. 6 officers, 60 other ranks. Unarmed.

Ordnance. 12 officers, 131 other ranks.

Medical corps. 13 officers, 99 other ranks.

Veterinary. 1 officer, 9 other ranks.

Recruiting Department. 44 officers 59 other ranks.

with any situation which might arise in Egypt, and which might endanger the security of the Suez Canal which is the main reason why British troops are in Egypt at all.

6 As you are aware I have, since my arrival here, somewhat modified the British scheme of defence for the Suez Canal, mainly by changing the line of communication and operations from Alexandria to the Suez Canal, by reducing the garrison of Alexandria in order to strengthen the main theatre of operations, by securing the railway from Cairo via Benha and Zagazig to Ismailia, and by abandoning the defence of the railway from Alexandria to Benha with its great bridges over the branches of the Nile. All these measures have been taken with the approval of the High Commissioner after a careful study of the strategical situation and with the full knowledge of the War Office.

7 If we turn to the map and consider the distribution of the Egyptian army in Egypt, it becomes apparent at once that so long as that army is located at Cairo, in the Delta and along the Nile south of Cairo, it offers little menace to the British troops in Egypt because the latter are so distributed in furtherance of their own main object to secure the Suez Canal that they are well placed to deal with any hostility which might arise from the Egyptian army. Directly, however, placed on the railway from Cairo to Ismailia and on the Suez Canal, especially at Port Said and Suez, are occupied by Egyptian troops armed with machine guns and artillery, the situation might easily become somewhat embarrassing for the British troops, and calls for an appreciation of the value of these Egyptian troops with or without these automatic weapons and guns. It is desirable first of all, however, to consider the necessity, from an Egyptian point of view, for any increase in the Egyptian military strength, because it is on those lines that British interference might be justified.

8 I understand that the British Government intends to continue to guarantee the protection of Egypt from outside aggression, and that the existence of the Suez Canal, whose security is considered to be vital to the British Empire and of great importance to other Nations, compels Great Britain to maintain a military force in Egypt for these purposes. If this is the case it is evident that Egypt must be dependent upon Great Britain for her existence as regards outside interference, and must be subject to Great Britain in her interests the security of the Suez Canal. This is the crux of the whole matter, which cannot be ameliorated by any political formula, and which must continue to affect the complete independence of Egypt. The solution, of course, is a friendly Egypt willing to assist Great Britain to maintain her Empire and receiving in return security from foreign intrigues or aggression either in peace or war. The military situation in fact is somewhat similar to that of France and Poland, mainly because of geographical influence. Poland, like several other States created by the Treaty of Versailles, would be certain to fade away like wax before a furnace in face of any future military cataclysm, but France is prepared to help her on certain conditions. The same can be said of Egypt in her relations with Great Britain. The Pole is one of the proudest and most patriotic nationals in the world, and yet he considers it is no disgrace for one nation to accept help from another, especially when the former can reciprocate with very valuable help to the latter.

9 It is evident from the above arguments that there is no adequate reason why Egypt should increase the size or weapon efficiency of her army at the present time solely to protect herself against any aggression from the outside. Furthermore, that Great Britain with her powerful naval force in the Mediterranean is the only nation in the world which can adequately protect Egypt either in peace or war, in peace to nullify hostile desires and intrigues, and in war to prevent actual invasion. It is, therefore, only necessary to consider the strength and armament of the Egyptian military forces from the point of view of supporting the police for the internal security of the country, a matter which it is perfectly clear, Great Britain desires should remain entirely in the hands of the Egyptians so long as the security of foreigners residing in Egypt is safeguarded.

10 I understand that the existing police force is efficient and can be relied upon on ordinary occasions to deal with disturbances provided that the officers and men are quite sure that they are not going to be punished later for obeying the Government of the moment and doing their duty. They are armed with rifles and are accustomed to drive the natives about with sticks to clear a road or any similar task. In consequence, they possess a certain degree of self-confidence and may be considered capable of dealing with ordinary trouble but not perhaps a fanatical or highly excited mob. Thus the army will not be required to form the first defence

Enclosure 2 in No. 187

Memorandum on the Military Situation in Egypt, April 12, 1925

(Secret.)

THERE are certain events of a military nature taking place at the present time in Egypt which demand consideration. Some four months ago the Egyptian Government was allowed, with the approval of the High Commissioner and the acquiescence of the War Office, to purchase six machine guns from the British military authorities for use by the Egyptian troops of the Frontier District Administration. Shortly afterwards His Majesty King Fuad's bodyguard was allowed to purchase in the same way four machine guns for that force. During the last few days I have been approached again regarding a further purchase of six Lewis guns for the bodyguard.

2. The desirability or otherwise of selling these weapons to the Egyptian Government was fully considered at the time by Lord Allenby and myself, and we came to the conclusion that it was better for the British to sell these guns, and supply their ammunition, than for the Egyptian Government to obtain them from Italy, France or some other country, when there would be no check on the numbers purchased or on the amount of ammunition held by the Egyptian army for the use of these guns. Furthermore, at that time, Zaghlul had not commenced his efforts to undermine the loyalty of the Egyptian army, and there was no reason to suppose that they might become a danger to the British troops.

3. There are at present further indications of a desire on the part of the Egyptian Government to increase the personnel and weapon efficiency of the Egyptian army, which are indicated in Appendix (A) and which will require careful watching. As a result of the disturbances in the Sudan and the murder of Sir Lee Stack, two Egyptian battalions, three batteries of artillery, and a considerable number of Egyptian officers, more or less disaffected, who had been serving with Sudanese battalions, were sent back to Egypt at short notice. Furthermore, avowedly with the object of providing employment for the above-mentioned officers, whom it was feared might otherwise preach rebellion throughout the country, it was decided to increase the Egyptian army by two battalions of infantry and, possibly, one or more batteries of artillery. I attach a statement and a map* showing the strength and distribution of the Egyptian army before the Sudanese troubles, namely, in August 1924 and at the present date.

4. It is necessary to enquire into the real reason for this increase in the military strength of Egypt, and to ascertain whether this increase is to be continued until it becomes a menace, not necessarily to the British troops in Egypt, but certainly to the orderly government of the country, if the army is used as a political weapon. There is no doubt that a desire exists in the minds of the extreme "Nationalists" to create an army, which is strong enough to be used for political purposes to impose the ideas of these extremists upon the nation and also upon Great Britain. It is stated frequently in the "extreme" press that Egypt must have a military force worthy of her as a great nation and capable of defending her independence and her rights. The provision of eleven machine-gun sections of four guns each and of one battery of 3.7 howitzers is contemplated in this year's budget. Zaghlul, during his recent administration, tried to make political use of the army, he permitted officers of the army and of the police to be removed from their employment because they had sided against the mob when it was demonstrating in favour of Zaghlul before he came into power. Of course every politician and every soldier knows that it is fatal to use an army or a police force to assist one political party against another, unless revolution has taken place. Zaghlul is now trying to bring the army over to his way of thinking and is using certain disaffected officers for the purpose, though it is doubtful if he will succeed in producing any appreciable result. The point is however, that the Egyptian army is being increased in size and also in efficiency by the addition of automatic weapons and possibly by more artillery, and that the reason for this increase is not to overcome rebellion, not to defend the country from an outside enemy, but to strengthen the country against Great Britain.

5. At the present moment all the great nations of the world are endeavouring to reduce their armaments under the aegis of the League of Nations, whilst Egypt is increasing her military strength. If this continues the question will arise as to whether the British troops in Egypt are sufficiently numerous to cope immediately

I am in agreement with General Haking's views as to the necessity of checking this tendency. Some two months ago I was in fact apprised of a suggestion made by the Egyptian Minister of War in regard to the possibility of selling two further battalions, in addition to the one already proposed for. I recommended the proposal which had been forwarded to the Cabinet and it has been approved and may be found in No. 78 of the *London Gazette* (1911).

It is hardly possible to think of the Egyptian army as being a body of men who are to be used for the purpose of maintaining the Egyptian Government in power. The Egyptian army is a body of men who are to be used for the purpose of maintaining the Egyptian Government in power.

It is hardly possible to think of the Egyptian army as being a body of men who are to be used for the purpose of maintaining the Egyptian Government in power. The Egyptian army is a body of men who are to be used for the purpose of maintaining the Egyptian Government in power.

It is hardly possible to think of the Egyptian army as being a body of men who are to be used for the purpose of maintaining the Egyptian Government in power. The Egyptian army is a body of men who are to be used for the purpose of maintaining the Egyptian Government in power.

In respect of his household troops we can, however, afford to humour the King, and I have consequently approved the purchase, mentioned in the first paragraph of General Haking's report, of six additional Lewis guns for the bodyguard. On the other hand I propose with your approval to discourage their acquisition of further machine guns, over and above the eleven machines of two guns each, provided under the budget for the regular infantry battalions.

In this connection I would draw your attention to the accompanying note by Lieutenant-Colonel C. W. Spinks, Inspector-General of the Egyptian army, which shows that each machine-gun section is to be of two and not of four guns, as stated by General Haking, but which also mentions an inclination on the part of the Minister of War eventually to supply not only each battalion but each company thereof with a section of two guns.

In the first paragraph of his report, General Haking refers to a most serious consideration, namely, the guarantee offered by the presence of a British officer at the head of the Egyptian Ordnance Department. Major Whitfield is the present occupant but his period of service expires next October. There is some reason to believe that the Egyptian Government do not intend to renew his contract and desire to replace him by a Egyptian officer. An important issue is here involved, and I am informing the Government that I expect them to renew Major Whitfield's contract or to replace him by another British officer.

I have, Sir,
ALLIANCE, F.R.S.
High Commissioner

Enclosure 1 in No 127

Lieutenant-General Sir R. Haking to Field-Marshal Lord Allenby

(Secret)

Your Excellency,

Cairo, April 11, 1925

I FORWARD herewith a paper on the military situation in Egypt at the present time, especially as regards the recent steps taken by the Egyptian Government to increase the size of their army and improve its weapon efficiency by the introduction of machine and Lewis guns.

2 If your Excellency concurs I will send a copy of this paper to the War Office since the Army Council may wish to have my views on the subject.

I have, Sir,

R. HAKING, Lieutenant-General,
Commanding British Troops in Egypt

(c.) Size and Armament of Egyptian Army.

[J 510/123/13]

No 123

Field-Marshal Viscount Allenby to Mr. Austen Chamberlain.—(Received February 13.)

(No 79)

(Telegraphic)

Cairo, February 13, 1925

My telegram No 20 of 19th January.

Having learned that Minister of War proposed to suggest to the King that two more Egyptian battalions should be raised, and was anxious to know my views, I caused him to be informed that I could not but regard any further increase of Egyptian army as injudicious.

I subsequently spoke to Sidky, who assured me that neither he nor Frik Minister would agree to such a proposal.

It is not improbable that idea emanated from the King.

[J 510/123/16]

No 126.

Mr. Austen Chamberlain to Field-Marshal Viscount Allenby (Cairo).

(No 370)

My Lord,

Foreign Office, April 4, 1925.

THE possibility of an increase in strength of the Egyptian army referred to in your telegrams Nos. 20 of the 19th January and 76 of the 18th February, has been under consideration.

2 It is to be hoped that the action reported in your telegram No. 20 will have the effect of shelving any schemes which authorities in Egypt may have entertained for such an increase. But if your Lordship learns that any plans of this kind are being revived you should report the fact to me without delay, in order that His Majesty's Government may have time to consider what action is called for in such circumstances.

I am, &c.

AUSTEN CHAMBERLAIN

[J 1201/123/16]

No 127

Field-Marshal Viscount Allenby to Mr. Austen Chamberlain.—(Received April 27)

(No 287.)

Sir,

Cairo, April 18, 1925

LIEUTENANT-GENERAL SIR RICHARD HAKING has been good enough to furnish me with a copy, herein enclosed, of the report which he has addressed to the War Office in regard to the tendency of the Egyptian Government to increase the size of their army and to improve its efficiency by the introduction of machine and Lewis guns.

2 Answer to No. 126

الملحق رقم (١)

F.O. P.R.O. 407-200.

Nos. 185 — 186 — 187 — enclosure 1, 2, appendix to enclosure 2 —
enclosure 3 in No. 187.

المطبعة العالمية ١٧٠٦ ش فرج سعد بالقاهرة

المطبعة العالمية ١٧٠١٦ ش ضريح سعد بالقاهرة